مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين

تقرير العراق

منقذ محمد داغر

عبد الرزاق علي العيثاوي

هيا عواد

أيار / مايو 2015

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي	7
(1) مقدمة	14
(2) النتائج	20
أولاً: العلامة الكلية للمقياس	20
ثانياً: نتائج المؤشرات الرئيسية والفرعية	28
مؤشر رقم(1): مستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنيتها	28
مؤشر رقم(2): تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن	31
مؤشر رقم(3): التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن	35
مؤشر رقم(4): الاعتقاد حول اتجاهات التغيير	37
مؤشر رقم(5): مدى الثقة بالمؤسسات الأمنية	42
مؤشر رقم(6): الاعتقادات بشأن الفساد في الاجهزة	45
مؤشر رقم(7): الإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للاجهزة الامنية	48
مؤشر رقم(8): البعد السياسي الداخلي لبناء الدولة	50
مؤشر رقم(9): التجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة	53
مؤشر رقم(10): احساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية	56
مؤشر رقم(11): تقييم نظام العدالة	59
مؤشر رقم(12): الحريات والمساءلة وحقوق الانسان	64
(3) التوصيات	69

فهرس الاشكال البيانية

شكل رقم(1): قيمة مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة في العراق	20
شكل رقم (2) : علامات المؤشرات الرئيسية مقارنة قيمة المقياس في العراق	21
شكل رقم (3) مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بين من تعرضوا ومن يتعرضوا لتجربةمع أجهزة الأمن ونظام العدالة في العراق	23
شكل رقم (4) دور مجموعة مختارة من المتغيرات في التأثير على علامة المقياس العراقي	26
شكل رقم (5): مستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنيتها	28
شكل رقم (6): المؤشرات الفرعية لمؤشر قدرات الاجهزة	30
شكل رقم (7): مستوى تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن	31
شكل رقم (8): المؤشرات الفرعية لمؤشر أداء الأجهزة	32
شكل رقم (9): مؤشر التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن	35
شكل رقم (10): المؤشرات الفرعية لمؤشر التوقعات المستقبلية	36
شكل رقم (11): مؤشر الاعتقاد حول اتجاهات التغيير	38
شكل رقم (12): المؤشرات الفرعية لمؤشر اتجاهات التغيير	39
شكل رقم (13): مؤشر الثقة بالمؤسسات الأمنية	42
شكل رقم (14): المؤشرات الفرعية لمؤشر الثقة بالاجهزة	43
شكل رقم (15): مؤشر الاعتقادات بشأن انتشار الفساد في الاجهزة	45
شكل رقم (16): المؤشرات الفرعية لمؤشر مكافحة الفساد	46
شكل رقم (17): مؤشر الاطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للاجهزة الامنية	48
شكل رقم (18): المؤشرات الفرعية لمؤشر الاطلاع والمعرفة	49
شكل رقم (19): البعد السياسي الداخلي - بناء الدولة	51
شكل رقم (20): المؤشرات الفرعية لمؤشر بناء الدولة	52
شكل رقم (21): التجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة	53
شكل رقم (22): المؤشرات الفرعية لمؤشر التجربة الشخصية	54

شكل رقم (23): الانطباعات الإيجابية عن أداء المحاكم	55
شكل رقم (24): مؤشر احساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية	56
شكل رقم (25): المؤشرات الفرعية لمؤشر الاحساس بالامن	57
شكل رقم (26): مؤشر تقييم نظام العدالة	60
شكل رقم (27): المؤشرات الفرعية لمؤشر نظام العدالة	61
شكل رقم (28): مؤشر الحريات والمسائلة وحقوق الانسان	65
شكل رقم (29): المؤشرات الفرعية لمؤشر الحريات والمسائلة	66

فهرس الجداول

جدول رقم (1): قائمة بأسماء المؤشرات والعناصر التي تدخل في تركيبتها 16

جدول رقم (2): تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني ونظام العدالة 17

جدول رقم (3): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة للمقياس في العراق 22

جدول رقم (4): علامات المؤشرات الرئيسية وتصنيف المؤشرات الفرعية للمقياس في العراق 25

جدول رقم (5): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر قدرات الأجهزة 29

جدول رقم (6): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر قدرات الاجهزة 30

جدول رقم (7):تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر أداء الأجهزة 33

جدول رقم (8): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر أداء الأجهزة 34

جدول رقم (9): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر التوقعات المستقبلية 36

جدول رقم (10): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر التوقعات المستقبلية 37

جدول رقم (11): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر اتجاهات التغيير 39

جدول رقم (12): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر اتجاهات التغيير 40

جدول رقم (13): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر الثقة بالاجهزة 43

جدول رقم (14): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر الثقة بالاجهزة 44

جدول رقم (15): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر مكافحة الفساد 47

جدول رقم (16): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر مكافحة الفساد 47

جدول رقم (17): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر الاطلاع والمعرفة 49

جدول رقم (18): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر الاطلاع والمعرفة 50

جدول رقم (19): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر بناء الدولة 52

جدول رقم (20): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر بناء الدولة 53

جدول رقم (21): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر التجربة الشخصية 55

جدول رقم(22): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر الاحساس بالامن 57

جدول رقم (23): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر الاحساس بالامن 58

جدول رقم (24): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر نظام العدالة 62

جدول رقم (25): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر نظام العدالة 63

جدول رقم (26): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر الحريات والمسائلة 66

جدول رقم(27): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر الحريات والمسائلة 67

فهرس الخرائط

ت	الموضوع	الصفحة
1	خريطة رقم (1): التقسيمات الإدارية للمحافظات العراقية حسب علامة المقياس	27

الملخص التنفيذي

مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين هو محاولة علمية تشترك فيها أربعة مراكز بحثية عربية لاستقصاء مواقف الرأي العام العربي من قطاع الأمن في أربع دول عربية هي تونس والعراق وفلسطين واليمن. يهدف المقياس لمعرفة مقدار التقدم في عملية الإصلاح الأمني في العالم العربي، ولتحليل واقع قطاع الأمن في هذه البلدان من خلال تشخيص نقاط الخلل والقوة في أداءه، ومحاولة الوقوف على اسبابها، واقتراح الحلول المناسبة لها، ووضعها امام اصحاب القرار بهدف الاستفادة منها في اصلاح وتطوير قطاع الأمن في بلدانهم. تتعزز اهمية قطاع الأمن في العالم العربي بعدما شهدته العديد من هذه البلدان من تحولات سياسية (الربيع العربي) لها ابعادا مجتمعية عديدة يأتي في مقدمتها البعد الأمني.

وتحقيقا لهذا الهدف، فقد عمدت الدراسة إلى بناء (12) مؤشرا رئيسيا تُكَوّنُ بمجملها اطارا عاما يمكن من خلاله تقييم قطاع الأمن في هذه البلدان. وقد خُصّصَ كل مؤشر رئيسي لتقييم جانب معين من جوانب قطاع الأمن في ضوء عدد من المؤشرات الفرعية التي يتألف منها. بلغ عدد المؤشرات الفرعيه للمقياس 116 مؤشراً. تعبر هذه المؤشرات عن مجمل واقع قطاع الأمن كما يراه الجمهور في البلد المعني.

تمت دراسة واقع قطاع الأمن في العراق من خلال استطلاع رأي الجمهور. أجري الاستطلاع في خلال الفترة من 14 آيار (مايو) 2014 وحتى 14 يوليو (تموز) 2014. شمل الاستطلاع عينة تمثيلية للرأي العام في البلاد. كما شمل ايضا عينة اضافية ممن تعرضوا لتجربة مباشرة مع قطاع الأمن. وفي ضوء المؤشرات المحددة بالدراسة فقد تم تشخيص أهم نقاط القوة والضعف التي تواجه هذا القطاع وبلورتها في مقياس لتقويم الأداء يتكون من سبعة مراتب، هي مكتمل، متقدم جدا، متقدم ، متوسط، ضعيف، ضعيف جدا، ومنعدم. من خلال هذا المقياس يمكن للمهتمين ولأصحاب القرار أن يضعوا أيديهم على مكامن الخلل والقوة في أداء النظام الأمني العراقي، ويمكن ان تكون نتائج هذا التقرير نقطة الانطلاق نحو خطة للإصلاح الأمني بهدف تعزيز نقاط القوة في الأداء ومحاولة وضع الحلول للارتقاء بالأداء ومعالجة مكامن الخلل وصولا إلى نظام امني متطور يحقق الاستقرار الأمني من جهة، ويضمن توفر الحريات العامة لأبناء المجتمع العراقي من جهة اخرى.

بلغت قيمة المقياس في هذه القراءة الاولى (0.53) تعني هذه النتيجة أن أغلبية ضئيلة تنظر بإيجابية لقطاع الأمن أو تظهر رضى عنه كما تعني أن التقييم الكلي لقطاع الأمن ونظام العدالة حصل على تصنيف متوسط.

يظهر الشكل أدناه أن الفروقات في التقييم، بين من تعرض ومن لم يتعرض لتجربة مع قطاع الأمن أو نظام العدالة يعكس ما وجدنا في البلدان الأخرى قيد البحث وهو أن الاقتراب من قطاع الأمن والتفاعل المباشر معه يؤدي لتجارب سلبية ويزيد من نسبة عدم الرضا عن هذا القطاع .بلغت قيمة المقياس بين من تعرض لتجربة (0.42), فيما تبلغ (0.56) بين من لم يتعرض لتجربة بفارق 14 نقطة .وهو الفارق الاعلى بين الدول المشاركة في مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة بعبارة أخرى يمنح تقييم المواطنين الذين تعرضوا لتجربة قطاع الأمن ونظام العدالة تصنيفا" ضعيفا"

قيمة مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة في العراق

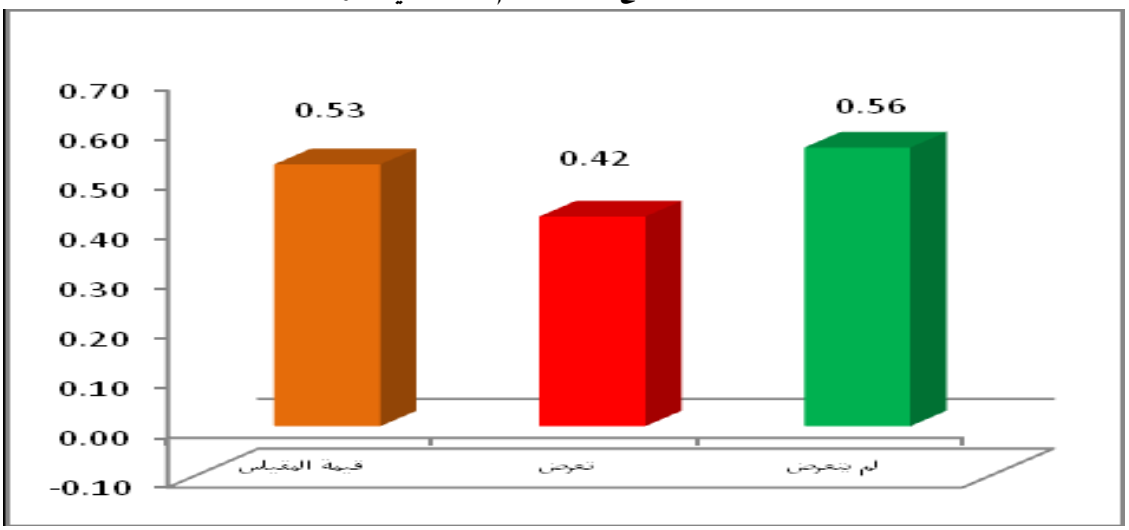

تشير علامات المؤشرات الرئيسية إلى أن المؤشر ذي العلامة الاعلى هو رقم (3) المتعلق بالتوقعات لمستقبلية للقدرات المهنية للأجهزة الأمنية حيث صل على علامة (0.68) ,يتبعه المؤشر رقم (10) المتعلق بإحساس الموطنين بالأمن والسلامة الشخصية (0.61) ثم المؤشر رقم (5) المتعلق بمدى الثقة بالمؤسسات الأمنية (0.60) في المقابل، فإن المؤشر ذي العلامة الأقل هو المؤشر رقم (6)المتعلق بالاعتقاد بشأن الفساد في الأجهزة الأمنية حيث حصل على علامة (0.37) ثم المؤشرين رقم (1) و (7)المتعلقين بتقييم المواطنين لقدرات الأجهزة الأمنية، والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية، حيث حصلا على (0.46) لكل منهما. حصل المؤشران الثاني والرابع، المتعلقان بأداء الأجهزة الأمنية واتجاهات التغيير، على علامات منخفضة مشابهة (0.47) لكل منهما.

كما أن مؤشرين رئيسيين فقط حصلا على تصنيف" متقدم "وهما :التوقعات المستقبلية لعمل الأجهزة الأمنية من وجهة نظر المواطنين، والإحساس بالأمن. فيما حصلت خمسة مؤشرات على تصنيف" متوسط "هي الثقة بالأجهزة الأمنية، وبناء الدولة، ونظام العدالة، والحريات والمساءلة، والتجربة الشخصية للمواطنين مع قطاع الأمن ونظام العدالة في البلاد . في المقابل حصل المؤشر المتعلق بمكافحة الفساد داخل قطاع الأمن على تصنيف" ضعيف جدا"، فيما حصلت أربعة مؤشرات على تصنيف "ضعيف "وهي :قدرات الأجهزة الأمنية، وإطلاع المواطنين ومعرفتهم بمهام الأجهزة الأمنية المختلفة، وأداء الأجهزة، واتجاهات التغيير. بالرغم من أن الجمهور يعتقد أن قدرات الجهاز الأمني محدودة فإنه يعطي أداء هذه الأجهزة تقييما أعلى بقليل من تقييمه لقدراتها .كذلك، فإن التوقعات المستقبلية واتجاهات التغيير تميل للتفاؤل والإيجابية .لكن من الواضح أن تعريف الأجهزة الأمنية الاختصاصاتها ومهامها ليس واضحا بقدرٍ كافٍ الجمهور .كذلك يبدو أن الانطباعات السلبية حول الفساد في القطاع الأمني ما زالت طاغية . يبدو أن الجمهور العراقي يعتقد أن الإجراءات المتخذة من قبل الأجهزة الأمنية لمكافحة الفساد فيها ما زالت ضعيفة، كما يبدو أن هناك ضعف في تواصل الأجهزة الأمنية مع الجمهور للتعريف بمهام أجهزة الأمن المختلفة ومسؤولياتها. تشير النتائج إلى وجود تفاوت كبير ما بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا؛ حيث يشير تصنيف علامات المؤشرات لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن إلى أن عدد المؤشرات ذات التصنيف" الضعيف "و"الضعيف جدا " بلغ خمسة مؤشرات مقابل تسعة مؤشرات لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة

عدد المؤشرات الرئيسية حسب التصنيف وحسب العينة لمقياس العراق

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	المجموع
اصلاح منعدم	1		
اصلاح ضعيف جدا	3	1	1
اصلاح ضعيف	6	4	4
اصلاح متوسط	2		5
اصلاح متقدم		5	2
اصلاح متقدم جدا		1	
المجموع	12	11	12

حصل مؤشر واحد على علامة متدنية جدا(إصلاح"منعدم)"بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع اجهزة الأمن وهو المؤشر السادس المتعلق بمكافحة الفساد داخل الأجهزة الأمنية (0.25) .كما حصلت ثلاثة مؤشرات لنفس العينة على تصنيف" ضعيف جدا"، وهي تقيس قدرات الأجهزة الأمنية، وأداء الأجهزة الأمنية، واتجاهات التغيير .وحصل مؤشران فقط على تصنيف" متوسط"وهما، المؤشر الثالث المتعلق بالتوقعات المستقبلية (0.53)، والمؤشر السابع الخاص بإطلاع المواطنين ومعرفتهم بمهام ومسؤوليات الأجهزة الأمنية(0.51) .أما بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن ونظام العدالة فقد كانت النتائج أفضل بكثير بحيث حصل مؤشر على تصنيف" متقدم جد ا" ، وهو التوقعات المستقبلية لعمل هذا الجهاز .كما حصلت خمسة مؤشرات على تصنيف" متقدم "بين نفس العينه وهي :بناء الدولة، ونظام العدالة، والثقة بالأجهزة،والإحساس بالأمن، والحريات والمساءلة. (أنظر الشكل ادناه)

مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بين من تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن ونظام العدالة في العراق

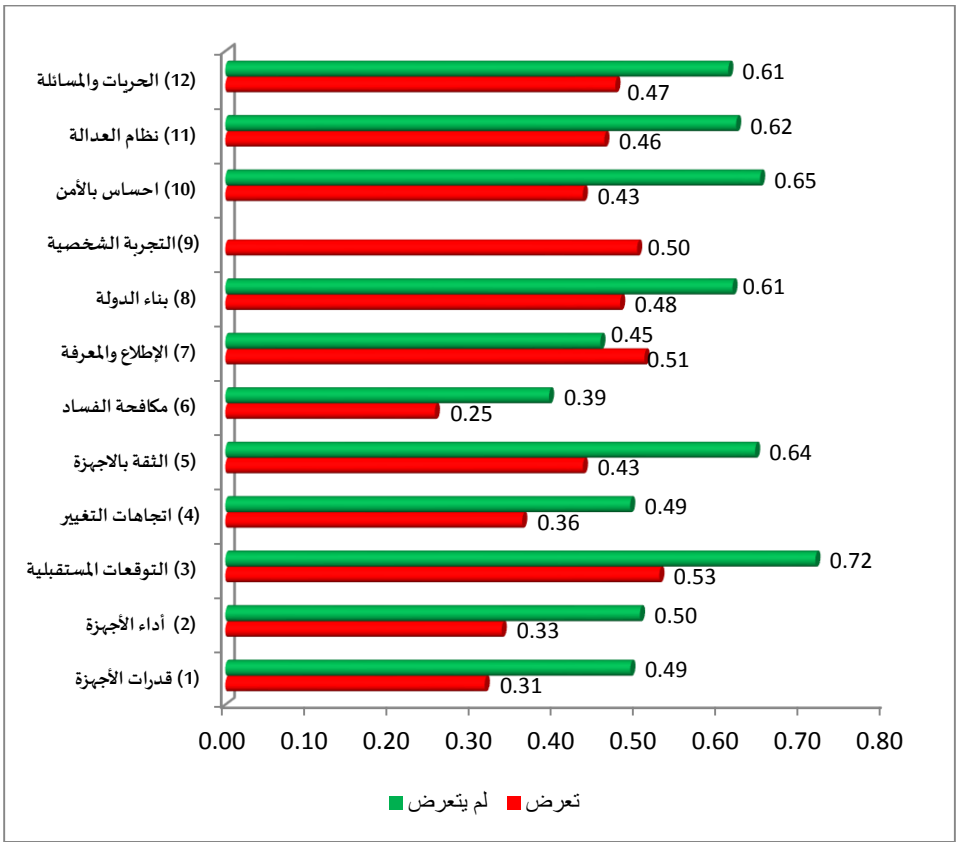

تشير مقارنة نتائج المؤشرات الأحدى عشرة بين من تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية ونظام العدالة ومن لم يتعرضوا إلى حصول عشرة من مؤشرات الذين لم يتعرضوا لعلامات أعلى حيث تراوحت الفروقات، لصالح من لم يتعرضوا، ما بين 22 نقطة للمؤشرين المتعلقين بمدى الثقة بالمؤسسات الأمنية، وإحساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية، وثلاث عشرة نقطة للمؤشر الخاص بالاعتقاد حول اتجاهات التغيير .في المقابل، حصل المؤشر الخاص بالإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية على ستة نقاط أعلى لصالح من تعرضوا، وذلك ناتج عن التجربة الشخصية للأفراد الذين تعاملوا مع أجهزة الأمن. وفي المجمل يعطى من تعرض لتجربة مع قطاع الأمن تقييما اكثر سلبية من الذين لم يتعرضوا لتجربة مع هذا القطاع .مما تقدم يلاحظ أن أجهزة الأمن العراقي لا تزال تواجه تحديات كبيرة يتعلق قسم منها بالبيئة الداخلية ممثلة بالأساليب التي تحكم أدائها والقدرات الفنية المتوافرة لديها فضلا عن قدرات افرادها وسلوكياتهم، والقسم الاخر يرتبط بالتحديات الأمنية وظروف عدم الاستقرار التي واجهها العراق سواء كان ذلك نتيجة خلافات سياسية داخلية أم تدخلات وتهديدات خارجية تستهدف وحدته وسلامة اراضيه وزعزعة النظام الأمني عموما .كل ذلك ينعكس على طبيعة وكفاءة أداء قطاع الأمن.

أما بين المؤشرات الفرعية فقد حصلت أربعة مؤشرات فرعية (أي 3 % من اجمالي 116 مؤشرا فرعيا)على علامات تشير إلى اصلاح" مكتمل "وهي تتعلق بالقدرة على تقديم شكاوى لمنظمات حقوق الانسان، والقدرة على تقديم طلبات للقضاء بالإفراج، وطلب شهادة حسن سلوك من الأجهزة الأمنية عند استخراج وثائق من مؤسسات حكومية، ومساءلة أجهزة الأمن من المستوى السياسي، ما يعني وجود تطور كبير في عملية الإصلاح في هذه الجوانب .في المقابل حصل اربعة عشر مؤشرا على علامات متدنية جدا وضعها في تصنيف" منعدم "أهمها سؤال مؤسسات حقوق الإنسان عن المعتقلين ومساعدتهم (0.15) , وتوفر مساعدة للمعتقل أو سؤال عنه من مؤسسات حقوق الإنسان (0.15) , إنتشار الفساد (0.17)

، الثقة بالشرطة والأجهزة أو بفاعليتها (0.23), الاعتقاد بممارسة الأجهزة الأمنية للتعذيب) 0.24 (، ا ولاعتقاد بأن أجهزة الأمن تعمل من أجل النخبة الحاكمة(0.25) وفرض النظام والقانون (0.27).

جاءت ثلاثة من المؤشرات الفرعية التي حصلت على تصنيف" منعدم " في المؤشر الرئيسي المتعلق بالحريات والمساءلة، كما جاءت أربعة مؤشرات فرعية من نفس التصنيف من المؤشر الرئيسي الخاص بالتجربة الشخصية، وهي التعريف بحقوق المتهمين قبل الشروع في التحقيق، وتوفر مساعدة للمعتقل أو سؤال عنه من مؤسسات حقوق الإنسان، وخلفية دوافع التعذيب اثناء التحقيق، والثقة بالشرطة والأجهزة أو بفاعليتها.

حصل ستة وثلاثون مؤشرا(أي حوالي % 31 من مجمل المؤشرات الفرعية)على علامات ما بين (0.31) إلى (0.50) أي تصنيف" ضعيف "و"ضعيف جدا ."عشرة مؤشرات منها حازت على تصنيف" ضعيف جدا"، وحاز ستة وعشرون مؤشرا فرعيا على تصنيف" ضعيف" منها سبعة مؤشرات تتعلق بالمؤشر الرئيسي الخاص باتجاهات التغيير، مما يظهر عدم حصول تغيير إيجابي في الأوضاع الأمنية في البلاد في عام 2014 مقارنة بالعام2011 . يشير هذا كذلك إلى عدم رضى المواطنين عن نجاعة عملية الإصلاح في قطاع الأمن .حصل 27مؤشرا على تصنيف" متوسط "أي على علامات تراوحت بين (0.51) وبين (0.60) وهي تمثل % 23 من مجمل المؤشرات الفرعية .وتراوحت علامات خمسة وثلاثون مؤشرا(أي حوالي 30 % من مجمل المؤشرات الفرعية)بين (0.61) إلى (0.80) , أي تصنيف متقدم و"متقدم جدا"، منها أربعة عشر مؤشرا حصلت على تصنيف" متقدم جدا"، وواحد وعشرون مؤشرا على تصنيف متقدم، وهي تعد مؤشرا إيجابيا على تقدم بعض جوانب عملية الإصلاح لقطاع الأمن ونظام العدالة وتحتاج إلى استكمال العمل لتطويرها.

تلعب مجموعة من المتغيرات دوراً في التأثير على انطباعات المواطنين ورضاهم عن اداء التشكيلات الحكومية . وهذا ما افرزته نتائج الدراسة الحالية ، واتماما للفائدة سيتم استعراض موجز لاهم هذه المتغيرات وايضاح مساهمتها في التاثير على انطباعات الجمهور العراقي وتقييمه لقطاع الامن ورضاه عنه كما يأتي:

(أ) توفر الامن يرفع علامة المقياس:

تشير النتائج الى ان الشعور بالامن والسلامة الشخصية والعائلية يلعب دورا شديد الاهمية في تقييم المواطن لقطاع الامن حيث ترتفع علامة المقياس عند توفر الامن وتنخفض عند غيابه. تبلغ علامة مقياس العراق (0.65) بين عينة الذين يشعرون بتوفر الأمن و(0.37) بين عينة الذين يشعرون بعدم توفره.

(ب) دور المعرفة والاطلاع بمهام واختصاصات اجهزة الامن :

ولعل اهم المتغيرات الأخرى ذات التأثير الواسع على انطباعات المواطن العراقي درجة الإحساس بتوفر الأمن، والانتماء السياسي أو الطائفي، والاطلاع أو عدم الاطلاع على مهام واختصاصات أجهزة الأمن.

تشير النتائج أيضاً إلى أن الأكثر اطلاعاً ومعرفة بمهام واختصاصات أجهزة الأمن يميلون لاتخاذ مواقف وحمل انطباعات أكثر إيجابيه من الأقل اطلاعاً حيث ترتفع قيمة المقياس بين المطلعين على مهام واختصاصات الأجهزة الأمنية إلى (0.55) وتتراجع إلى (0.46) بين غير المطلعين. وينطبق هذا الأمر على الاطلاع على مهام واختصاصات الجيش وجهاز المخابرات.

(ج) الاحتكاك والتجربة المباشرة تعطي انطباعات سلبية عن قطاع الامن:

اشارت النتائج بوضوح الى أن من تعرض لتجربة مع قطاع الأمن يميل لحمل انطباعات أقل إيجابيه عن هذا القطاع مقارنة بالذين لم يتعرضوا لتجربة معه واحتكاك به. مع ذلك، فإن الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن هم الأكثر اطلاعاً ومعرفة بمهام واختصاصات أجهزة الأمن. وفي العراق يميل الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن للخروج بانطباعات سلبية عن هذا القطاع مقارنة بالذين لم يتعرضوا لتجربة (0.42 مقابل 0.56 على التوالي).

(د) دور هام للجنس والعمر و التعليم:

إضافة لما ذكر تلعب مجموعة من المتغيرات الديمغرافية مثل الجنس والعمر والتعليم دوراً مماثلاً وإن كان بدرجة أقل من المتغيرات الأخرى. فالنساء وكبار السن يعطون قطاع الامن تقييما اكثر ايجابية مما يعطيه الرجال وصغار السن.

اذ يشير تحليل النتائج إلى أن النساء وكبار السن يعطون قطاع الأمن تقييماً أكثر إيجابيه مما يعطيه الرجال وكبار السن لهذا القطاع. فمثلاً، تبلغ علامة المقياس العراقي (0.54) بين النساء (0.52) بين الرجال، وتبلغ (0.55) بين الذين تزيد أعمارهم عن 40 عاماً وتتراجع إلى (0.53) بين الذين تقل أعمارهُم عن 28 عاماً.

كما يظهر بالشكل أدناه، فان هذا الاستنتاج ينطبق على معظم مؤشرات المقياس. من جانب اخر يظهر الرجال ميلاً لاتخاذ مواقف اكثر انتقاديه من قطاع الأمن وتنخفض بينهم نسبة الرضا عن أداء هذا القطاع. كذلك، فإن الشباب وخاصة بين الأعمار 18-28 عاماً يعطون قطاع الأمن ونظام العدالة نسبة تقييم إيجابي منخفضة. واخيرا ترتفع علامة المقياس إلى (0.56) بين خريجي الكليات والجامعات وتتراجع إلى (0.51) بين الذين لا يزيد تعليمهم عن الشهادة الإعدادية.

دور مجموعة مختارة من المتغيرات في التأثير على علامة المقياس العراقي

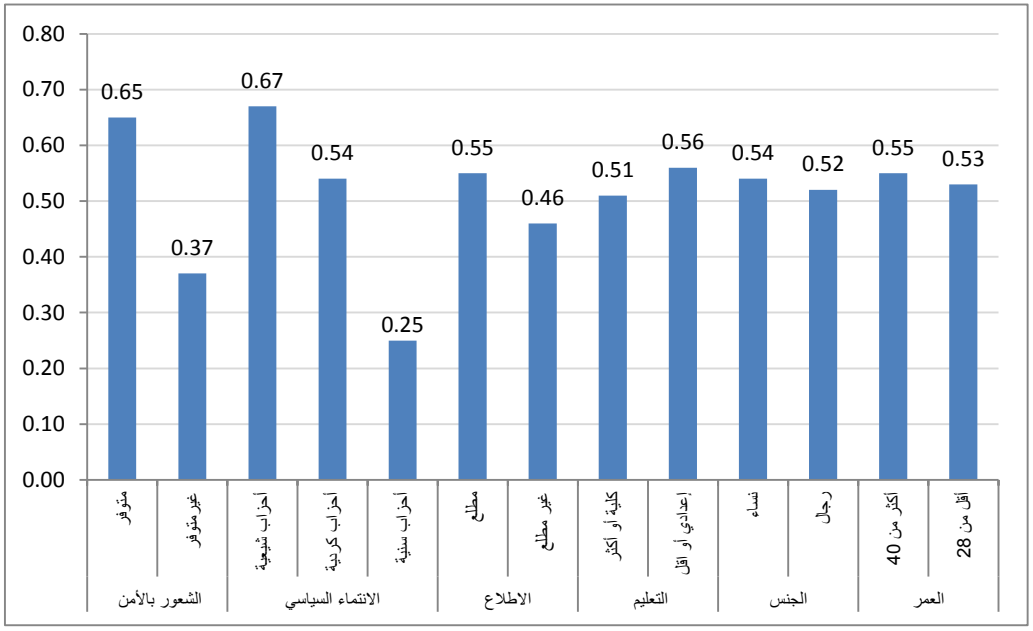

(هـ) دور حاسم للانتماءات السياسية والطائفية:

للانتماءات السياسية والطائفية دور بالغ الاهمية بل وحاسم في تحديد المواقف من قطاعات الامن في كافة البلدان المشاركة ولكنه يبرز بشكل دراماتيكي في العراق ، فطبيعة الانتماءات السياسية والطائفية للمواطنين تضيف بعداً قوياً في تفسير التقييم الذي يعطيه الجمهور لقطاع الأمن في بلده حيث يشير تحليل النتائج إلى أن هذه الانتماءات تلعب دوراً شديد الأهمية في تشكيل مواقف وانطباعات الجمهور العراقي تجاه قطاع الأمن. كذلك، فإن هذا التحليل يشير إلى وجود

علاقة قوية بين هذه الانتماءات والشعور بتوفر أو عدم توفر الأمن، إذ يشعر المواطنون المنتمون لأحزاب أو طوائف تقف خارج الحكم أو في المعارضة بغياب الأمن بشكل أكبر بكثير مما يشعر به المواطنون المنتمون لأحزاب أو طوائف حاكمة.

فمثلاً بينما تبلغ نسبة الأحساس بتوفر الأمن بين مؤيدي الأحزاب الشيعية والكردية في العراق 68% و89% (على التوالي) فإنها لا تتجاوز 9% بين مؤيدي الأحزاب السنيه. ترتفع قيمة المقياس والغالبية العظمى من مؤشراته الرئيسية بين عينة مؤيدي الأحزاب الشيعية (مثل ائتلاف دولة القانون وائتلاف المواطن وائتلاف الأحرار) يتبعها في ذلك عينة مؤيدي الأحزاب الكردية (مثل كوران للتغير وقائمة التحالف الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني)، ولكن قيمة المقياس ومؤشراته تنخفض بشكل دراماتيكي بين عينة مؤيدي الأحزاب السنية العربية (مثل متحدون للإصلاح وائتلاف العربية). تبلغ قيمة المقياس العراقي (0.67) بين مؤيدي الأحزاب الشيعية و(0.54) بين مؤيدي الأحزاب الكردية و(0.36) بين مؤيدي الأحزاب العلمانية و(0.25) بين مؤيدي الأحزاب السنية.

عند إسقاط متغيري الأمن والانتماء السياسي على الخارطة الإدارية للعراق، كما يتضح في الخريطة أدناه، فإننا نجد أن علامة المقياس ترتفع لتصل إلى (0.70) في تلك المحافظات التي ترتفع فيها درجة الشعور بتوفر الأمن (حيث تصل إلى 85%) وترتفع فيها نسبة تأييد الأحزاب الشيعية، (حيث يبلغ الفرق بين التأييد للأحزاب الشيعية والأحزاب السنية 93 نقطة مئوية لصالح الأحزاب الشيعية)، كما هي الحال في محافظات البصرة والنجف. في المقابل تنخفض علامة المقياس العراقي لتصل لتصل إلى (0.37) في تلك المحافظات التي تنخفض فيها نسبة الشعور بتوفر الأمن (حيث يبلغ 42% فقط) وتبلغ الفجوة بين تأييد الأحزاب الشيعية والأحزاب السنية 8 نقاط مئوية لصالح أحزاب السنة، كما هي الحال في محافظتي ديالي وكركوك. تبلغ علامة مقياس العراق في المناطق التي تسيطر فيها الأحزاب الكردية (0.57) وتنخفض هذه العلامة إلى (0.51) في المناطق المختلطة مثل بغداد.

التقسيمات الإدارية للمحافظات العراقية حسب علامة المقياس

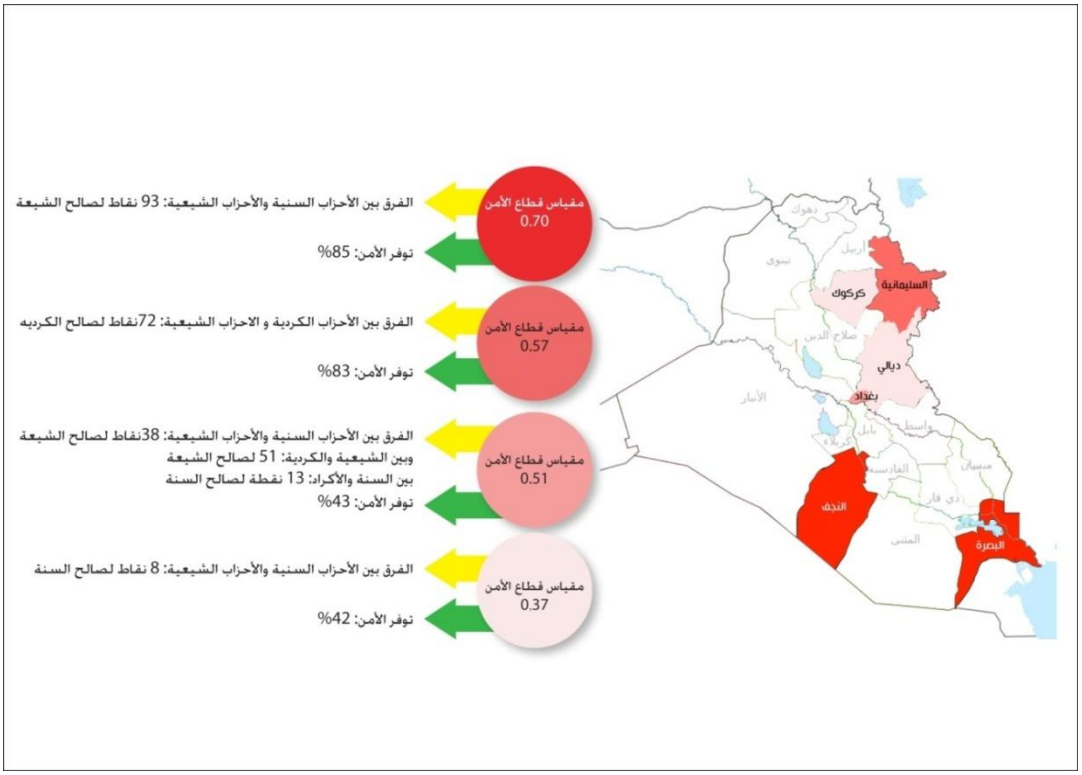

مقياس قطاع الأمن والمواطن العراقي

(1) مقدمة

يقوم المعهد المستقل لدراسات الادارة والمجتمع المدني بالتعاون مع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية وعدد من المراكز البحثية في عدد من الأقطار العربية (فلسطين، العراق، اليمن، تونس) ببلورة مقياس رقمي أو كمي لأوضاع قطاع الأمن ونظام العدالة. تشير علامة المقياس إلى درجة التقدم في إصلاح قطاع الأمن في الدول العربية المعنية. يتكون المقياس من (12) مؤشراً رئيسياً تجمل علامات (116) مؤشراً فرعياً.

تم بناء المقياس من خلال استطلاعات للرأي العام تم إجراؤها بين عينة تمثيلية للمواطنين في أربع دول مشاركة في التقرير. تم كذلك إجراء هذه الاستطلاعات بين عينة إضافية كبيرة نسبياً تمثل أولئك الذين مروا بتجربة شخصية مع قوات الأمن والشرطة أو نظام العدالة. أجريت الاستطلاعات في الدول الأربعة خلال الفترة من 14 آيار (مايو) 2014 وحتى 14 يوليو (تموز) 2014 تهدف هذه الاستطلاعات إلى جمع بيانات وانطباعات حول تقييم الجمهور العربي لقدرة وأداء ودور الأجهزة الأمنية ومتطلبات إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك تلك المتعلقة بنظام العدالة.

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع وأداء القطاع الأمني في العالم العربي وتقييم أدائه من وجهة نظر المواطنين. ومن ثم تحديد اوجه الخلل والقصور في أداء هذا القطاع من وجهة نظر المواطن، والخروج بتوصيات تقدم إلى صناع القرار للاستفادة منها في عملية الإصلاح الأمني خاصة بعد ثورات الربيع العربي.

يعد مقياس قطاع الامن ونظام العدالة احد ابرز الدلائل على تحقيق الاستقرار المجتمعي (سياسيا، عسكريا، اقتصاديا، اجتماعيا) لذلك اصبح الامن يمثل البنية التحتية التي ترتكز عليها كل مقومات امن الدولة ودونه لا يمكن الحديث عن وجود تطور او تنمية او تقدم.

وبالنظر للظروف التي يمر بها العراق غير المستقرة لطبيعة النظام السياسي السائد فضلا عن ضعف الاندماج الوطني، والسياسات الامنية غير الفاعلة سواء على الصعيد الداخلي ام الخارجي. فان الحاجة لاجهزة امنية كفوءة وقادرة على مواجهة هذه التحديات الامنية تصبح في مقدمة الاولويات البلد وبما ينسجم مع تطلعات الجماهير في الديمراطية من جهة وضمان الحريات العامة من جهة اخرى .

تهدف عملية إصلاح القطاع الأمني إلى تحسين مستوى توفير خدمات الأمان والعدل الفعالة والقوية، من خلال مؤسسات القطاع الأمني التي يمكن محاسبتها من خلال الدولة وشعبها، كما تعمل في إطار الإدارة الديمقراطية، بدون أي تمييز ومع الاحترام الكامل لحقوق الانسان وسيادة القانون.

فرضت الاحداث التي مر بها العراق في مطلع عام 2003، وما تبعها من تغييرات جذرية في هيكلية الدولة العراقية عموما وفي البنية الاساسية للاجهزة الامنية بشكل خاص، تحديات جدية امام هذه الاجهزة الفتيه تتمثل في سعيها لحفظ الامن والاستقرار في ظل وضع امني مضطرب جدا من جهه والحفاظ على الحريات العامة للمواطنين من جهة اخرى.

اتخذت اعادة هيكلة القوات الامنية في هذه المرحلة محاورعدة من اهمها :

1. اصدار العديد من التشريعات المنظمة لعمل القوات الامنية بما يتوافق مع النهج الديموقراطي للنظام السياسي الجديد وبما يؤمن سلامة الموطنين من جهة وضمان حرياتهم الشخصية من جهة اخرى .

2. اعادة بناء التشكيلات الادارية للاجهزة الامنية وتوزيع واجباتها بما يؤمن تكامل الاختصاصات وتغطية تنوع المهام الامنية المطلوبة ومن هذه التشكيلات (الشرطة الاتحادية ، شرطة النجدة ، قوات مكافحة الشغب ، قوات التدخل السريع ، الحرس الوطني ، قوات حفظ النظام ، الشرطة المحلية) فضلا عن وجود المليشيات التابعه للاحزات السياسية والتي تناط بها بعض المهام الامنية على مستوى المناطق .
3. الموارد البشرية، وتتضمن رفد التشكيلات الامنية بكوادر جديدة ومدربة في مختلف المستويات التنفيذية والقيادية بما يضمن كفاءة الاداء لهذه الاجهزة وزيادة فاعليتها في تنفيذ اهدافها .
4. الاجهزة والمعدات، وتتضمن تجهيز التشكيلات الامنية بالاجهزة والمعدات اللازمة والتي تمكنها من اداء واجباتها باعلى مستوى من الكفاءة وباقل وقت ممكن .

وعلى الرغم من الدعم اللامحدود الذي حصلت عليه هذه الاجهزة على المستويين الشعبي والحكومي خلال تجربة الاصلاح ، الا ان المؤشرات الحالية لاداء هذه الاجهزة لازال دون مستوى طموح المواطن العراقي الذي يشهد وبشكل يومي انتهاكات متعددة لامن بلده وامنه الشخصي فضلا الى الانتهاكات التي تطال حرياته الشخصية وبشكل مستمر . لهذا يصبح من الضروري القاء الضوء على تجربة الاصلاح الامني واعادة تقييم اداء هذه الاجهزة ومحاولة تشخيص نقاط الخلل والقوة فيها والاشارة الى اسبابها لغرض مساعدة اصحاب القرار على اجراء المزيد من الاصلاحات بما يؤمن الارتقاء باداء هذه الاجهزة الى المستوى الذي يجعلها قادرة على مواجهة تعددية وتنوع التحديات الامنية التي تشهدها الساحة العراقية.

تأتي هذه الدراسة كجزء من جهد عربي مشترك وهو ثمرة تعاون العديد من المراكز البحثية العربية المتخصصة بهدف تسليط الضوء على واقع اداء الاجهزة الامنية في البلدان العربية وتقييم ادائها من وجهة نظر المواطن العربي . ومن ثم تحديد اوجه الخلل في اداء هذه الاجهزة في كل من هذه البلدان ومحاولة الخروج بتوصيات تقدم الى اصحاب القرار للاستفادة منها في تطوير واصلاح القطاع الامني في بلدانهم.

ولتحقيق هذا الهدف فقد تم اعداد استمارة استبيان تتضمن العديد من المؤشرات الرئيسية والفرعية التي تعكس واقع الاجهزة الامنية في هذه البلدان من خلال اراء عينة من مواطنيها ممن تعرضوا لتجربة مع هذه الاجهزة واخرين ممن لم يتعرضوا لها ، تم اختيارهم وفق منهجية علمية ووفقا للطرق الاحصائية المتعارف عليها في المراكز البحثية المتخصصة. يختص هذا التقرير بتحليل واقع الاجهزة الامنية والاجهزة ذات العلاقة في العراق من وجهة نظر عينة من المواطنين العراقيين البالغين في محاولة لتشخيص نقاط الخلل ونقاط القوة في اداء هذه الاجهزة والخروج بتوصيات الى اصحاب القرار للاستفادة منها في اصلاح واقع الاجهزة الامنية في هذا البلد العربي.

يتكون مقياس الأمن ونظام العدالة المستخدم في هذه الدراسة من (12) مؤشرا رئيسيا، يتم احتساب كل منها بناء على متوسط علامات عدد من المؤشرات الفرعية. ويتم احتساب قيمة كل من المؤشرات الفرعية بالاعتماد على نتائج إجابات الأسئلة ذات العلاقة في الاستطلاع. يبلغ العدد الكلي للمؤشرات الفرعية (116) مؤشرا. تم إجراء المقابلات مع عينة ممثلة عن المجتمع العراقي من البالغين، كما تم إجراء مقابلات مع عينة إضافية تمثل أولئك الذين مروا بتجربة شخصية مع قوات الأمن أو نظام العدالة. (انظر الملحق رقم 1 الخاص بالمنهجية)

تغطي المؤشرات الرئيسية مجالا واسعا من الآراء العامة، والتوقعات ووجهات نظر العراقيين المتعلقة بكافة أوجه القطاع الأمني، بما فيها العناصر المتعلقة بنظام العدالة. يقيس مقياس قطاع الأمن العربي (12) مؤشراً رئيساً، هي: قدرات أجهزة الأمن ومهنيتها، وأداء أجهزة الأمن، والتوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن، واتجاهات التغيير، والثقة بالمؤسسات الأمنية، وانتشار الفساد في الأجهزة، والإطلاع والمعرفة بالاختصاصات والمهام المختلفة للأجهزة، والبعد السياسي الداخلي وبناء الدولة، والتجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة،

والإحساس بالأمن والسلامة الشخصية، وتقييم نظام العدالة، والحريات والمساءلة وحقوق الإنسان. يستعرض الجدول رقم (1) أدناه كافة هذه المؤشرات ويشير إلى العناصر الرئيسية التي تدخل في تركيبة كل منها.

جدول رقم (1): قائمة بأسماء المؤشرات والعناصر التي تدخل في تركيبتها

رقم المؤشر	اسم المؤشر	اسم مختصر للمؤشر	بعض المؤشرات الفرعية التي تمثل المؤشر
1	مستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنيتها	قدرات الأجهزة	قدرة الأجهزة على خدمة المواطن بدون تمييز، قدرة الأجهزة على مكافحة الجريمة وقدرة الأجهزة على الالتزام بالقانون
2	تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن	أداء الأجهزة	تقييم أداء الأجهزة في في مكافحة الفساد داخلها، تقييم أداء الأجهزة في فرض النظام وتقييم أداء الأجهزة في تنفيذ قرارات المحاكم
3	التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن	التوقعات المستقبلية	توقع قدرة الأجهزة في توفير الامن للمواطن، توقع قدرة الأجهزة الأمنية على التخلص من الحزبية وتوقع قدرة الأجهزة الأمنية على تنفيذ أكبر لقرارت المحاكم
4	الاعتقاد حول اتجاهات التعيير	اتجاهات التغيير	اعتقاد بأن التزام الأجهزة بالقانون اليوم أفضل مقارنة بالوضع قبل 4-5 سنوات، اعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في مكافحة الفساد أفضل مقارنة بالأداء قبل 4-5 سنوات واعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في توفير الأمن والسلامة بدون تمييز مقارنة بالأداء قبل 4-5 سنوات
5	مدى الثقة بالمؤسسات الأمنية	الثقة بالاجهزة	مدى الاعتقاد بأن اجهزة الامن تعمل لأجل أمن المواطن أولاً ، مدى الثقة بنزاهة الشرطة ومدى الثقة بنزاهة الخابرات
6	الاعتقادات بشأن انتشار الفساد في الاجهزة	مكافحة الفساد	اعتقاد بأن أوضاع الفساد اليوم داخل الأجهزة الأمنية مقارنة بقبل 4-5 سنوات ، مدى الاعتقاد بأن الأجهزةالامنية لا تعاني من الفساد فيها ومدى معرفة الجمهور بمهام الشرطة
7	الإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للاجهزة الامنية	الإطلاع والمعرفة	مدى معرفة الجمهور بمهام الجيش ، مدى معرفة الجمهور بمهام المخابرات
8	البعد السياسي الداخلي: بناء الدولة	بناء الدولة	الاعتقاد بأن هدف التدريبات الأمنية هو فرض النظام ، مدى وجود توقعات بتنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها
9	التجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة.	التجربة الشخصية	مدى عدم التعرض لمعاملة سيئة مثل الضرب ، مدى قيام الأجهزة بتقديم المعتقل للمحاكمة بعد الاعتقال ومدى تعريف المتهم بحقوقه قبل الشروع في التحقيق معك/ه
10	احساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية	احساس بالأمن	الشعور بالأمن والسلامة ، عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد اجهزة الامن وتوقع الحماية من الأجهزة عند التعديلات على حقوق سياسية
11	تقييم نظام العدالة	نظام العدالة	الاعتقاد بأن الجهاز القضائي للمحاكم مستقل عن السلطة التنفيذية والأجهزة والأحزاب، الاعتقاد بإمكانية الحصول على محاكمة عادلة والاعتقاد بأن قرارات المحاكم سيتم تنفيذها
12	الحريات والمسائلة وحقوق الانسان	الحريات والمساءلة	الاعتقاد بقدرة المواطن على انتقاد السلطة بدون خوف، الثقة بمؤسسات حقوق الإنسان وبقدرتها على المساعدة ومدى عدم طلب شهادة حسن سلوك من ألاجهزة الامنية عند طلب وثائق من مؤسسة حكومية

طبق (11) مؤشراً من هذه المؤشرات على عينة من تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية و عينة من لم يتعرضوا لتجربة معها، فيما طبق المؤشر المتعلق بالتجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة

الجريمة على من لهم تجربة مع الأجهزة الأمنية فقط، ولم يطبق على من لم يمروا بتجربة مع الأجهزة الأمنية. تشكلت المؤشرات الرئيسية من (116) مؤشراً فرعياً، طبق (95) منها على من تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن، فيما طبق (21) مؤشراً فرعياً على من تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية فقط، ولم تطبق على من لم يتعرضوا.

وكما اسلفنا فان قيمة كل مؤشر رئيس تم احتسابها بناءا على متوسط علامات عدد من المؤشرات الفرعية الخاصة به التي يبلغ عددها الاجمالي (116) مؤشرا. وسيتم التطرق اليها تفصيليا اثناء مناقشة وتحليل نتائج هذه الدراسة ولكن قبل الخوض في ذلك لعل من المهم اعطاء فكرة موجزة عن القضايا الامنية والتحديات المرتبطة بها في العراق خاصة وهو يمر بمرحلة التحول الديموقراطي المليئة بالتحديات الداخلية والخارجية التي تلقي اعباءا متزايدة وتحديات جسيمة على الاجهزة الامنية الناشئة في هذا البلد.

واستنادا الى النتائج التي توصلت اليها الدراسة وفي ضوء العلامات التي حصلت عليها المؤشرت الرئيسية والفرعية والتي تقع مابين ((0.09) إلى (0.90)) مما يعني أن عملية اختيار مقدرة المؤشرات قد نجحت في ادخال أصناف ونوعيات واسعة الاختلاف ما يسمح بدرجة عالية في ترتيب وقياس الجوانب المختلفة لعملية الإصلاح الأمني.

بناء على مراجعة تلك الاختلافات والمدى الذي وصلته وحيث أن هذا المقياس هو الاول لقطاع الأمن؛ فقد قمنا بتصنيف العلامات من حيث قدرتها على اعطاء صورة مفيدة عن مدى قوة وضعف الإصلاح الأمني من وجهة نظر الجمهور المتلقي لخدمات الأمن. قادتنا تلك المراجعة إلى تبني التصنيف التالي.

كما يظهر في جدول رقم (2)، تشير خمسون من العلامات المائة في هذا التصنيف إلى انعدام أو اكتمال الإصلاح حيث تعني العلامات من (0.0) إلى (0.30) إلى انعدامه وتشير العلامات من (0.81) إلى (1.00) إلى اكتماله. أما العلامات الخمسون الأخرى فتم توزيعها على خمسة درجات من الإصلاح تبدأ بالضعيف جداً ((0.31) حتى (0.40)) وتنتهي بالمتقدم جداً بين ((0.71) حتى (0.80)).

جدول رقم (2): تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني ونظام العدالة

	علامة المقياس	التصنيف
	0.81 – 1.0	اصلاح مكتمل
	0.71 – 0.80	اصلاح متقدم جدا
	0.61 – 0.70	اصلاح متقدم
	0.51 – 0.60	اصلاح متوسط
	0.41 – 0.50	اصلاح ضعيف
	0.31 – 0.40	اصلاح ضعيف جدا
	0.0 – 0.30	اصلاح منعدم

آلية احتساب علامات المؤشرات:

يتم احتساب علامة المؤشر الرئيسي بناء على متوسط علامات المؤشرات الفرعية التابعة لذلك المؤشر. يتم احتساب علامة المؤشر الفرعي بالاعتماد على معادلة لنتائج إجابات الأسئلة ذات العلاقة التابعة لذلك المؤشر. توجد عدة أنماط لاحتساب علامات المؤشرات الفرعية، وذلك حسب طبيعة وخيارات الاجابة عليها. فمثلاً، هناك أسئلة ذات أربعة خيارات (على نمط: 1-أوافق بشدة، 2- أوافق، 3- أعارض، 4- أعارض بشدة)، حيث يتم احتساب علامة المؤشر الفرعي في هذ الحالة على النحو التالي: [خيار1*1.2+ خيار 2*0.8] + [(خيار4+ خيار3)-(خيار 4*1.2-خيار3*0.8)]. أما الاسئلة ذات خمس خيارات (على نمط: 1-أوافق بشدة، 2- أوافق، 3- بين بين، 4- أعارض، 5- أعارض بشدة)، فيتم احتساب علامة المؤشر على

النحو التالي: [خيار1*1.2+خيار2*0.8+خيار3*0.5)] +[(خيار5+خيار4)-(خيار 5*1.2-خيار4*0.8)]. أما الاسئلة ذات الخيارين (على نمط: 1- نعم، 2- لا) فيتم احتساب علامة المؤشر على النحو التالي: [خيار 1*1]. وقد تم اعتبار خيار (لا رأي) أو (لا أعرف) قيمة مفقودة.

يشير ما سبق أن هناك تطابقاً لكنه غير كامل بين علامة المؤشر والنسب المئوية للإجابات. فمثلا بلغت علامة مؤشر عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد أجهزة الأمن في العراق (0.70) بينما قالت نسبة من 73% أنها لا تشعر بالقلق. يتم احتساب علامة المؤشر الرئيسي بتقسيم مجموع علامات المؤشرات الفرعية التي يشملها المؤشر على عدد هذه المؤشرات. ويتم احتساب علامة المقياس بتقسيم مجموع علامات المؤشرات الرئيسية على عددها.

العينة:

تم اختيار عينة عشوائية متعددة المراحل بلغ حجمها 1230 شخصا من البالغين في كل العراق، حيث تم اختيارهم من 60 منطقة سكنيه أو منطقة عد تم اختيارها بطريقة عشوائية منتظمة من مناطق العد التي يوفرها جهاز الإحصاء في االعراق. تمت عملية الاختيار حسب المراحل الثلاثة التالية: (1) اختيار منطقة العد حيث توجد خارطة خاصة بكل منها، (2) في كل منطقة عد يتم اختيار عينة عشوائية منتظمة من 10 وحدات سكنية من الوحدات السكنية الموجودة في منطقة العد، (3) من كل وحدة سكنية يتم اختيار فرد فوق 18 سنة بطريقة عشوائية باستخدام جدول كيش.

لغرض الدراسة، تم تقسيم العينة إلى جزئين يتكون الجزء الاول منها من عينة تمثيلية لكافة الاشخاص البالغين، وبلغ عددهم في العينة (978) شخص، ويتكون الجزء الثاني من (252) شخص وهولاء يمثلون عينه ممن تعرضوا هم أو أحد أقاربهم لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وقد رُوعي عند اختيار عينة الذين تعرضوا نسبة توزيعهم في المجتمع ككل.

تنقسم العينات لأغراض الدراسة والتحليل إلى ثلاثة أنواع: (1) العينة العامة، وتشمل كافة الافراد سواء الذين تعرضوا أو لم يتعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن أو نظام العدالة، (2) عينة الذين لم يتعرضوا، وتشمل كافة الافراد الذين لم يتعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن أو نظام العدالة، و(3) عينة الذين تعرضوا، وتشمل كافة الأفراد الذين تعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن او نظام العدالة.

جرى خلال إعداد استمارة الاستطلاع تعاون وتشاور مع العديد من المؤسسات والأجهزة في البلدان المشاركة في مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة، كوزارة الداخلية، والأجهزة الأمنية، والبرلمان، ومؤسسات المجتمع المدني وفي مقدمتها مؤسسات حقوق الانسان، وناشطين سياسيين. وهنا نتقدم بالشكر الجزيل لجميع المؤسسات والأشخاص الذين ساعدوا وساهموا في تطوير استمارة الاستطلاع.

يتكون هذا التقرير بالإضافة لهذه المقدمة من ثلاثة أقسام أخرى هي:

1. خصص القسم الثاني من التقرير لاستعراض ومناقشة نتائج الدراسة على مستويين؛ الاول: خصص للنتائج الكلية للمقياس في العراق. والثاني: عرض نتائج المؤشرات الرئيسية المكونة للمقياس.
2. خصص القسم الثالث لاستعراض التوصيات.

3. يحتوي القسم الرابع على ملاحق تشمل: تفصيل للمنهجية المستخدمة لإعداد المؤشرات وعلاماتها وإجراء الاستطلاع واختيار العينة. وجدول بالأسئلة والنتائج قبل تحويلها لعلامات. وجدول بالعلامات لكافة المؤشرات الرئيسية والفرعية. وجدول بعلامات المؤشرات الرئيسية والعلامة الكلية للمقياس.

(2) النتائج

أولا: العلامة الكلية للمقياس:

بلغت قيمة المقياس في القراءة الأولى (0.53). تعكس هذه النتيجة انقساما بين الجمهور الذي يمنح نصف المواطنين أو أكثر قليلا تقييما ايجابيا لأوضاع قطاع الأمن، فيما يمنح النصف الاخر أو أقل قليلا تقييما سلبيا لهذه الاوضاع. كما تعني هذه القيمة أن التقييم الكلي لقطاع الأمن ونظام العدالة حصل على تصنيف متوسط.

شكل رقم (1): قيمة مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة في العراق

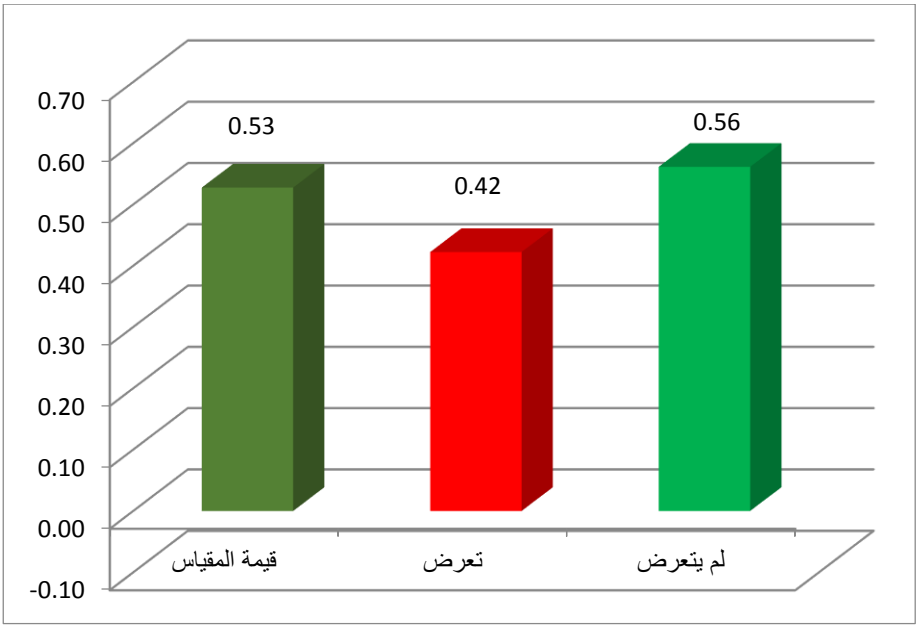

يظهر الشكل أعلاه أن الفروقات في التقييم، سلبا أو ايجابا، بين من تعرض ومن لم يتعرض لتجربة مع قطاع الأمن أو نظام العدالة واضحة؛ فقد بلغت قيمة المقياس بين من تعرض لتجربة (0.42)، فيما تبلغ (0.56) بين من لم يتعرض لتجربة بفارق 14 نقطة. وهو الفارق الاعلى بين الدول المشاركة في مقياس قطاع الأمن ونظام العدالة. يشير هذا الفارق إلى وجود انقسام بين الموطنين في هذا البلد عند تقييمه لهذا القطاع. كما يمنح تقييم المواطنين الذين تعرضوا لتجربة قطاع الأمن نظام العدالة تصنيفا ضعيفا.

تشير علامات المؤشرات الرئيسية إلى أن المؤشر ذي العلامة الاعلى هو رقم (3) المتعلق بالتوقعات المستقبلية للقدرات المهنية للأجهزة الأمنية حصل على علامة في المؤشرات الرئيسية (0.68)، يتبعه المؤشر رقم 10 المتعلق بإحساس الموطنين بالأمن والسلامة الشخصية (0.61)، ثم المؤشر رقم (5) الخاص بمدى الثقة بالمؤسسات الأمنية (0.60). في المقابل فإن المؤشر ذي العلامة الأقل وهو المؤشر رقم (6) المتعلق بالاعتقاد بشأن الفساد في الأجهزة الأمنية حصل على تصنيف ضعيف جدا (0.37)، ثم المؤشرين رقم (1 و7) المتعلقين بتقييم المواطنين لقدرات الأجهزة الأمنية، والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية حصلا على (0.46)، وحصل المؤشران الثاني والرابع المتعلقان بأداء الأجهزة الأمنية، واتجاهات التغيير على نفس العلامة (0.47) . (انظر الشكل رقم 2).

شكل رقم (2): علامات المؤشرات الرئيسية مقارنة بقيمة المقياس في العراق

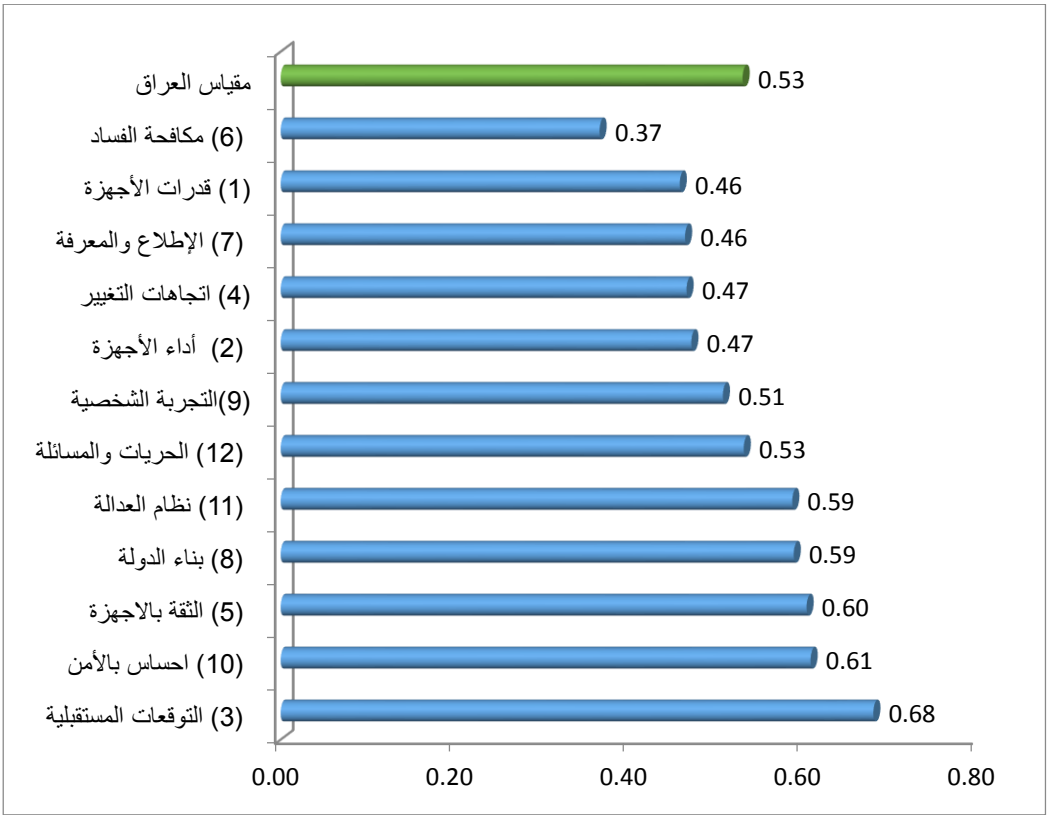

يظهر الشكل أعلاه أن مؤشرين رئيسيين فقط حصلا على تصنيف "اصلاح متقدم" هما: التوقعات المستقبلية لعمل الأجهزة الأمنية من وجهة نظر المواطنين، والإحساس بالأمن. وحصلت أربعة مؤشرات على تصنيف متوسط هي الثقة بالأجهزة الأمنية، وبناء الدولة، ونظام العدالة، والحريات والمساءلة، والتجربة الشخصية للمواطنين مع قطاع الأمن ونظام العدالة في البلاد. في المقابل حصل المؤشر المتعلق بمكافحة الفساد داخل قطاع الأمن على تصنيف ضعيف جدا، فيما حصلت أربعة مؤشرات على تصنيف ضعيف وهي: قدرات الأجهزة الأمنية، وإطلاع المواطنين ومعرفتهم بمهام الأجهزة الأمنية المختلفة، وأداء الأجهزة، واتجاهات التغيير.

بعبارة أخرى، إن الجمهور يعتقد أن قدرات الجهاز الأمني محدودة ولكنه يعطي أداء هذه الأجهزة تقييما أعلى بقليل من تقييمه لقدراتها. كذلك، فإن التوقعات المستقبلية واتجاهات التغيير تميل للايجابية. لكن من الواضح أن تعريف الأجهزة الأمنية لاختصاصاتها ومهامها ليس واضحا بقدرٍ كافٍ للجمهور. كذلك يبدو أن الانطباعات السلبية حول الفساد في القطاع الأمني ما زالت طاغيةً. ويلاحظ من الشكل أعلاه ان هناك تمركز في التقييم بين المؤشرات الرئيسية الاثني عشر والتي انحسرت بين مرتبتي (الضعيف و المتوسط).

تظهر النتائج إلى وجود تفاوت كبير ما بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا؛ حيث يشير تصنيف علامات المؤشرات لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن إلى أن عدد المؤشرات ذات التصنيف الضعيف والضعيف جدا يبلغ 5 مؤشرات مقابل 9 مؤشرات لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة (انظر الجدول التالي).

جدول رقم (3): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة للمقياس في العراق

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	1		
اصلاح ضعيف جدا	3	1	1
اصلاح ضعيف	6	4	4
اصلاح متوسط	2		5
اصلاح متقدم		5	2
اصلاح متقدم جدا		1	
اصلاح مكتمل			
المجموع	12	11	12

حصل مؤشر واحد على علامة متدنية جدا "اصلاح منعدم" لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن وهو المؤشر السادس المتعلق بمكافحة الفساد داخل الأجهزة الأمنية (0.25). كما حصل ثلاثة مؤشرات لنفس العينة على تصنيف ضعيف جدا وهي تقيس قدرات الأجهزة الأمنية، وأداء الأجهزة الأمنية، واتجاهات التغيير. وقد حصل مؤشران فقط على تصنيف اصلاح متوسط وهما، الاعلى بين عينة الذين تعرضوا لتجربة لهذا القطاع، المؤشر الثالث المتعلق بالتوقعات المستقبلية (0.53)، والمؤشر السابع الخاص بإطلاع المواطنين ومعرفتهم بمهام ومسؤوليات الأجهزة الأمنية. في المقابل حصل مؤشر واحد على تصنيف اصلاح متقدم لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن ونظام العدالة وهو التوقعات المستقبلية لعمل هذا الجهاز. كما حصلت خمسة مؤشرات على تصنيف اصلاح متقدم وهي: بناء الدولة، ونظام العدالة، والثقة بالأجهزة، والإحساس بالأمن، والحريات والمساءلة. ما يفيد أن الجمهور العراقي ينظر إلى أن الإجراءات المتخذة من قبل الأجهزة الأمنية لمكافحة الفساد فيها ما زالت ضعيفة، وعدم تواصل الأجهزة الأمنية مع الجمهور للتعريف بمهام أجهزة الأمن المختلفة ومسؤولياتها.

شكل رقم (3): مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بين من تعرضوا ومن يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن ونظام العدالة في العراق

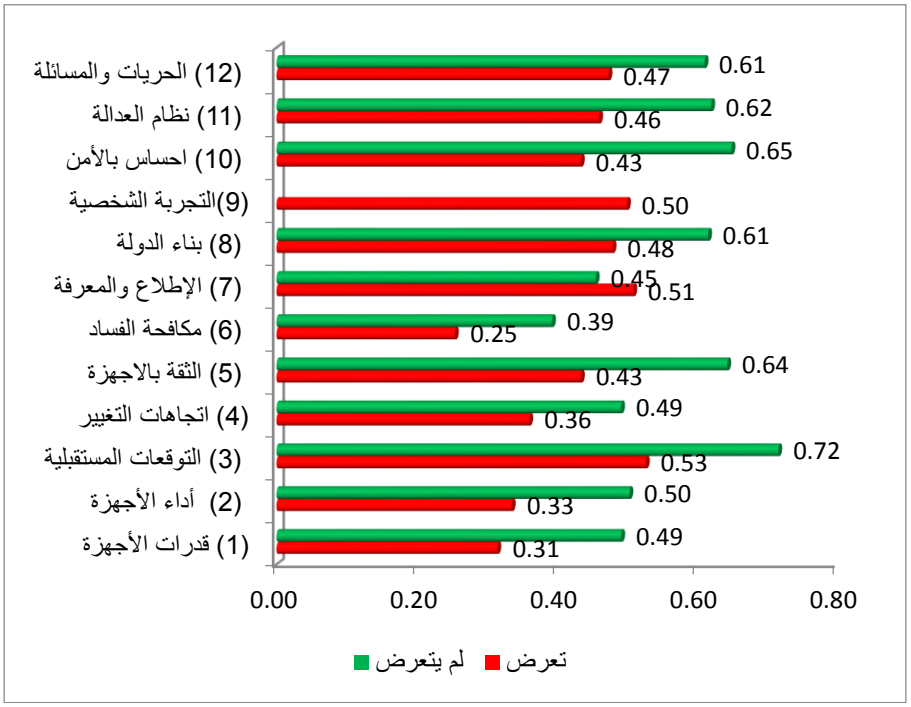

تشير مقارنة نتائج المؤشرات الأحدى عشرة بين من تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية ونظام العدالة ومن لم يتعرضوا (لم تتضمن هذه المقارنة المؤشر رقم 9 المخصص لمن تعرضوا لتجربة الشخصية لتقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة) إلى حصول علامات أعلى لمن لم يتعرضوا في عشرة مؤشرات تراوحت الفروقات لصالح من لم يتعرضوا مابين 21 نقطة للمؤشرين المتعلقين بمدى الثقة بالمؤسسات الأمنية، وإحساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية إلى ثلاث عشرة نقطة للمؤشر الخاص بالاعتقاد حول اتجاهات التغيير، فيما حصل المؤشر الخاص بالإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية بعلامات أعلى (خمس نقاط) لصالح من تعرضوا وذلك ناتج عن التجربة الشخصية للأفراد الذين تعاملوا مع أجهزة الأمن لأي سبب من الأسباب.

وفي المجمل يظهر التفاوت ما بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن ونظام العدالة والذين لم يتعرضوا، ان الذين تعرضوا لتجربة كهذه لديهم تقييما اكثر سلبية من الذين لم يتعرضوا لتجربة مع هذا القطاع مما تقدم يلاحظ بأن أجهزة الأمن العراقي لا تزال تواجه تحديات كبيرة قسم منها يتعلق بالبيئة الداخلية ممثلة بالأساليب التي تحكم أدائها والقدرات الفنية المتوافرة لديها فضلا عن قدرات افرادها وسلوكياتهم، والقسم الاخر يرتبط بالتحديات الأمنية وظروف عدم الاستقرار التي يواجهها العراق سواء كان ذلك نتيجة خلافات سياسية داخلية أم تدخلات وتهديدات خارجية تستهدف وحدته وسلامة اراضيه وزعزعة النظام الأمني عموما. كل ذلك ينعكس على طبيعة وكفاءة أداء قطاع الأمن.

حصلت أربعة مؤشرات فرعية (أي 3% من اجمالي 116 مؤشرا فرعيا يقيسها هذا التقرير) على علامات تشير إلى اصلاح مكتمل وهي تتعلق بالقدرة على تقديم شكاوى لمنظمات حقوق الانسان، والقدرة على تقديم طلبات للقضاء بالإفراج، وطلب شهادة حسن سلوك من الأجهزة الأمنية عند استخراج وثائق من مؤسسات حكومية، ومساءلة أجهزة الأمن من المستوى السياسي، ما يعني وجود تطور كبير في عملية الإصلاح في هذه الجوانب.

في المقابل حصل اربعة عشر مؤشرا على علامات متدنية جدا وضعها في تصنيف "اصلاح منعدم" أهمها؛ أن أجهزة الأمن تعاني من الفساد فيها (0.17)، وفرض للنظام والقانون (0.27)، والاعتقاد بأن أجهزة الأمن تعمل من أجل الماسكين بالحكم (0.25)، وعدم المعرفة بمهام جهاز المخابرات (0.29)، والتعريف بحقوق المتهمين قبل الشروع في التحقيق (0.26)، وتوفر مساعدة للمعتقل أو سؤال عنه من مؤسسات حقوق الإنسان (0.15)، وخلفية دوافع التعذيب اثناء التحقيق (0.29)، والثقة بالشرطة والأجهزة أو بفاعليتها (0.23)، وسؤال مؤسسات حقوق الإنسان عن المعتقلين ومساعدتهم (0.15)، وأن خرق حقوق الإنسان غير مبرر بدواعي الأمن (0.30)، والاعتقاد بممارسة الأجهزة الأمنية للتعذيب (0.24)،

ثلاثة من المؤشرات الفرعية التي حصلت على تصنيف "اصلاح منعدم" جاءت في المؤشر الرئيسي المتعلق بالحريات والمساءلة وهي سؤال مؤسسات حقوق الإنسان عن المعتقلين ومساعدتهم، والاعتقاد بممارسة الأجهزة الأمنية للتعذيب، وأن خرق حقوق الإنسان غير مبرر بدواعي الأمن. وكذلك أربعة مؤشرات من المؤشر الرئيسي الخاص بالتجربة الشخصية وهي التعريف بحقوق المتهمين قبل الشروع في التحقيق، وتوفر مساعدة للمعتقل أو سؤال عنه من مؤسسات حقوق الإنسان، وخلفية دوافع التعذيب اثناء التحقيق، والثقة بالشرطة والأجهزة أو بفاعليتها.

تراوحت علامات خمسة وثلاثون مؤشرا (أي حوالي 30% من مجمل المؤشرات الفرعية) بين (0.61) إلى (0.80) أي على تصنيف متقدم ومتقدم جدا منها؛ اربعة عشر مؤشرا على تصنيف متقدم جدا وواحد وعشرون مؤشرا على تصنيف متقدم وهي تعد مؤشرا ايجابيا على عملية الإصلاح لقطاع الأمن ونظام العدالة وتحتاج إلى استكمال العمل لتطويرها.

في المقابل حصل ستة وثلاثون مؤشرا (أي حوالي 31% من مجمل المؤشرات الفرعية) على علامات ما بين (0.31) إلى (0.50) أي تصنيف اصلاح ضعيف وضعيف جدا منها؛ عشرة مؤشرات حازت على تصنيف ضعيف جدا، ثلاث مؤشرات منها تتعلق بالمؤشر الرئيسي الذي يقيس قدرات الأجهزة الأمنية، هي: مكافحة الفساد داخلها ، خدمة المواطن بدون تمييز، وقدرة الاجهزة على التخلص من الحزبية. وكذلك ثلاثة مؤشرات تتعلق بالمؤشر الرئيسي نظام العدالة وهي: بطء عمل المحاكم، ووجود فساد بين القصاة، والاعتقاد أن جهاز القضاء هو المؤثر على عمل الأجهزة الأمنية وليس العكس. ومؤشران آخران يتعلقان بالمؤشر الرئيس الخاص باتجاهات التغيير هما؛ الاعتقاد بأن أوضاع الفساد اليوم داخل الأجهزة الأمنية أفضل مقارنة بالوضع قبل 2011، ونجاح الأجهزة في فرض النظام اليوم افضل مقارنة بالوضع قبل 2011. كما حاز ستة وعشرون مؤشرا على تصنيف ضعيف منها سبعة مؤشرات تتعلق بالمؤشر الرئيسي الخاص باتجاهات التغيير ما يظهر عدم تغيير ايجابي للأوضاع الأمنية في البلاد العام 2014 مقارنة بالعام 2011 ما يشير إلى عدم رضى المواطنين من جهة، وعدم نجاعة عملية الإصلاح في قطاع الأمن من جهة ثانية. وحصل 27 مؤشرا على تصنيف متوسط أي على علامات تراوحت بين (0.51) وبين (0.60) (تمثل 23% من مجمل المؤشرات الفرعية الـ116 مؤشرا).

جدول رقم (4): علامات المؤشرات الرئيسية وتصنيف المؤشرات الفرعية للمقياس في العراق

رقم المؤشر	اسم المؤشر	المؤشرات الفرعية	علامة المؤشر	تصنيف المؤشر	تصنيف المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيس						
					اصلاح مكتمل	اصلاح متقدم جدا	اصلاح متقدم	اصلاح متوسط	اصلاح ضعيف	اصلاح ضعيف جدا	اصلاح منعدم
1	قدرات الأجهزة	8	0.46	ضعيف				3	3	1	1
2	أداء الأجهزة	17	0.47	ضعيف			3	3	6	3	2
3	التوقعات المستقبلية	5	0.68	متقدم		2	2	1			
4	اتجاهات التغيير	11	0.47	ضعيف				2	7	2	
5	الثقة بالأجهزة	12	0.60	متوسط		6	2	1	1		2
6	مكافحة الفساد	3	0.37	ضعيف جدا					2		1
7	الاطلاع والمعرفة	3	0.46	ضعيف				2			1
8	بناء الدولة	2	0.59	متوسط		1			1		
9	التجربة الشخصية	16	0.51	متوسط	2	1	1	5	3		4
10	الاحساس بالأمن	10	0.61	متقدم			6	3	1		
11	نظام العدالة	18	0.59	متوسط		3	6	5	1	3	
12	الحريات والمساءلة	11	0.53	متوسط	2	1	1	2	1	1	3
المجموع		116			4	14	21	27	26	10	14
قيمة المقياس			0.53								
التقييم			اصلاح متوسط								

تلعب مجموعة من المتغيرات دوراً في التأثير على انطباعات المواطنين ورضاهم عن اداء التشكيلات الحكومية . وهذا ما افرزته نتائج الدراسة الحالية ، واتماما للفائدة سيتم استعراض موجز لاهم هذه المتغيرات وايضاح مساهمتها في التاثير على انطباعات الجمهور العراقي وتقييمه لقطاع الامن ورضاه عنه وكما ياتي:

(أ) توفر الامن يرفع علامة المقياس:

تشير النتائج الى ان الشعور بالامن والسلامة الشخصية والعائلية يلعب دورا شديد الاهمية في تقييم المواطن لقطاع الامن حيث ترتفع علامة المقياس عند توفر الامن وتنخفض عند غيابه. تبلغ علامة مقياس العراق (0.65) بين عينة الذين يشعرون بتوفر الأمن و(0.37) بين عينة الذين يشعرون بعدم توفره.

(ب) دور المعرفة والاطلاع بمهام واختصاصات اجهزة الامن :

ولعل اهم المتغيرات الأخرى ذات التأثير الواسع على انطباعات المواطن العراقي درجة الإحساس بتوفر الأمن، والانتماء السياسي أو الطائفي، والاطلاع أو عدم الاطلاع على مهام واختصاصات أجهزة الأمن.

تشير النتائج أيضاً إلى أن الأكثر اطلاعاً ومعرفة بمهام واختصاصات أجهزة الأمن يميلون لاتخاذ مواقف وحمل انطباعات أكثر إيجابيه من الأقل اطلاعاً حيث ترتفع قيمة المقياس بين المطلعين على مهام واختصاصات الأجهزة الأمنية إلى (0.55) وتتراجع إلى (0.46) بين غير المطلعين. وينطبق هذا الأمر على الاطلاع على مهام واختصاصات الجيش وجهاز المخابرات.

(ج) الاحتكاك والتجربة المباشرة تعطي انطباعات سلبية عن قطاع الامن:

اشارت النتائج بوضوح الى أن من تعرض لتجربة مع قطاع الأمن يميل لحمل انطباعات أقل إيجابيه عن هذا القطاع مقارنة بالذين لم يتعرضوا لتجربة معه واحتكاك به. مع ذلك، فإن الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن هم الأكثر اطلاعاً ومعرفة بمهام واختصاصات أجهزة الأمن. وفي العراق يميل الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن للخروج بانطباعات سلبية عن هذا القطاع مقارنة بالذين لم يتعرضوا لتجربة (0.42 مقابل 0.56 على التوالي).

(د) دور هام للجنس والعمر و التعليم:

إضافة لما ذكر تلعب مجموعة من المتغيرات الديمغرافية مثل الجنس والعمر والتعليم دوراً مماثلاً وإن كان بدرجة أقل من المتغيرات الأخرى. فالنساء وكبار السن يعطون قطاع الامن تقييما اكثر ايجابية مما يعطيه الرجال وصغار السن.

اذ يشير تحليل النتائج إلى أن النساء وكبار السن يعطون قطاع الأمن تقييماً أكثر إيجابيه مما يعطيه الرجال وكبار السن لهذا القطاع. فمثلاً، تبلغ علامة المقياس العراقي (0.54) بين النساء (0.52) بين الرجال، وتبلغ (0.55) بين الذين تزيد أعمارهم عن 40 عاماً وتتراجع إلى (0.53) بين الذين تقل أعمارهُم عن 28 عاماً.

كما يظهر بالشكل (رقم 4) أدناه، فان هذا الاستنتاج ينطبق على معظم مؤشرات المقياس. من جانب اخر يظهر الرجال ميلاً لاتخاذ مواقف اكثر انتقاديه من قطاع الأمن وتنخفض بينهم نسبة الرضا عن أداء هذا القطاع. كذلك، فإن الشباب وخاصة بين الأعمار 18-28 عاماً يعطون قطاع الأمن ونظام العدالة نسبة تقييم إيجابي منخفضة. واخيرا ترتفع علامة المقياس إلى (0.56) بين خريجي الكليات والجامعات وتتراجع إلى (0.51) بين الذين لا يزيد تعليمهم عن الشهادة الإعدادية.

شكل رقم (4): دور مجموعة مختارة من المتغيرات في التأثير على علامة المقياس العراقي

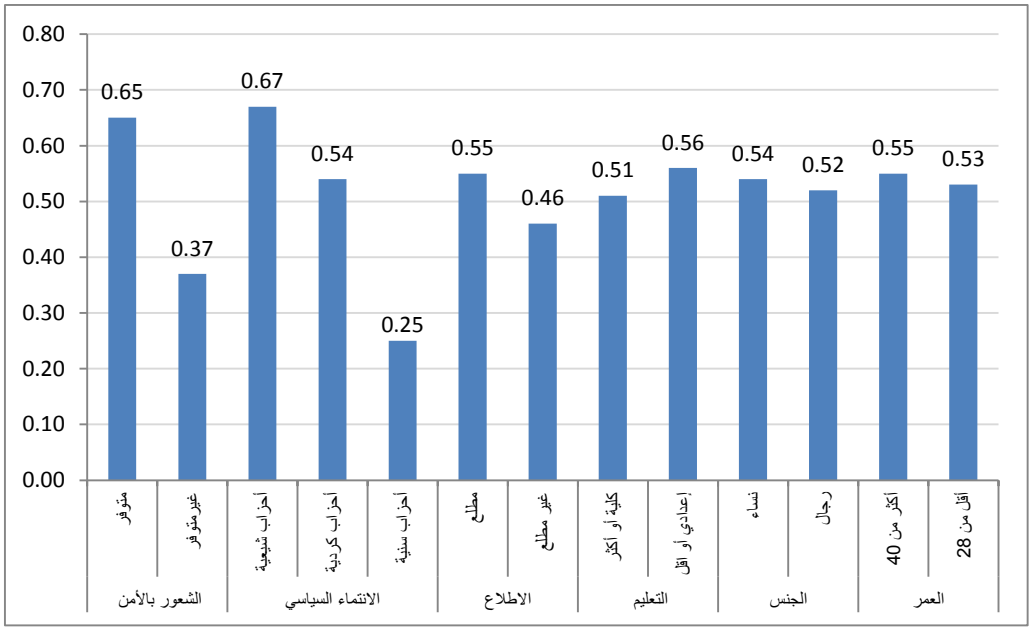

(هـ) دور حاسم للانتماءات السياسية والطائفية:

للانتماءات السياسية والطائفية دور بالغ الاهمية بل وحاسم في تحديد المواقف من قطاعات الامن في كافة البلدان المشاركة ولكنه يبرز بشكل دراماتيكي في العراق ، فطبيعة الانتماءات السياسية والطائفية للمواطنين تضيف بعداً قوياً في تفسير التقييم الذي يعطيه الجمهور لقطاع الأمن في بلده حيث يشير تحليل النتائج إلى أن هذه الانتماءات تلعب دوراً

شديد الأهمية في تشكيل مواقف وانطباعات الجمهور العراقي تجاه قطاع الأمن. كذلك، فإن هذا التحليل يشير إلى وجود علاقة قوية بين هذه الانتماءات والشعور بتوفر أو عدم توفر الأمن، إذ يشعر المواطنون المنتمون لأحزاب أو طوائف تقف خارج الحكم أو في المعارضة بغياب الأمن بشكل أكبر بكثير مما يشعر به المواطنون المنتمون لأحزاب أو طوائف حاكمة.

فمثلاً بينما تبلغ نسبة الأحساس بتوفر الأمن بين مؤيدي الأحزاب الشيعية والكردية في العراق 68% و89% (على التوالي) فإنها لا تتجاوز 9% بين مؤيدي الأحزاب السنيه. ترتفع قيمة المقياس والغالبية العظمى من مؤشراته الرئيسية بين عينة مؤيدي الأحزاب الشيعية (مثل ائتلاف دولة القانون وائتلاف المواطن وائتلاف الأحرار) يتبعها في ذلك عينة مؤيدي الأحزاب الكردية (مثل كوران للتغير وقائمة التحالف الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني)، ولكن قيمة المقياس ومؤشراته تنخفض بشكل دراماتيكي بين عينة مؤيدي الأحزاب السنية العربية (مثل متحدون للإصلاح وائتلاف العربية). تبلغ قيمة المقياس العراقي (0.67) بين مؤيدي الأحزاب الشيعية و(0.54) بين مؤيدي الأحزاب الكردية و(0.36) بين مؤيدي الأحزاب العلمانية و(0.25) بين مؤيدي الأحزاب السنية.

عند إسقاط متغيري الأمن والانتماء السياسي على الخارطة الإدارية للعراق، كما يتضح في الخريطة رقم (1) أدناه، فإننا نجد أن علامة المقياس ترتفع لتصل إلى (0.70) في تلك المحافظات التي ترتفع فيها درجة الشعور بتوفر الأمن (حيث تصل إلى 85%) وترتفع فيها نسبة تأييد الأحزاب الشيعية، (حيث يبلغ الفرق بين التأييد للأحزاب الشيعية والأحزاب السنية 93 نقطة مئوية لصالح الأحزاب الشيعية)، كما هي الحال في محافظات البصرة والنجف. في المقابل تنخفض علامة المقياس العراقي لتصل لتصل إلى (0.37) في تلك المحافظات التي تنخفض فيها نسبة الشعور بتوفر الأمن (حيث يبلغ 42% فقط) وتبلغ الفجوة بين تأييد الأحزاب الشيعية والأحزاب السنية 8 نقاط مئوية لصالح أحزاب السنة، كما هي الحال في محافظتي ديالي وكركوك. تبلغ علامة مقياس العراق في المناطق التي تسيطر فيها الأحزاب الكردية (0.57) وتنخفض هذه العلامة إلى (0.51) في المناطق المختلطة مثل بغداد.

خريطة رقم (1): التقسيمات الإدارية للمحافظات العراقية حسب علامة المقياس

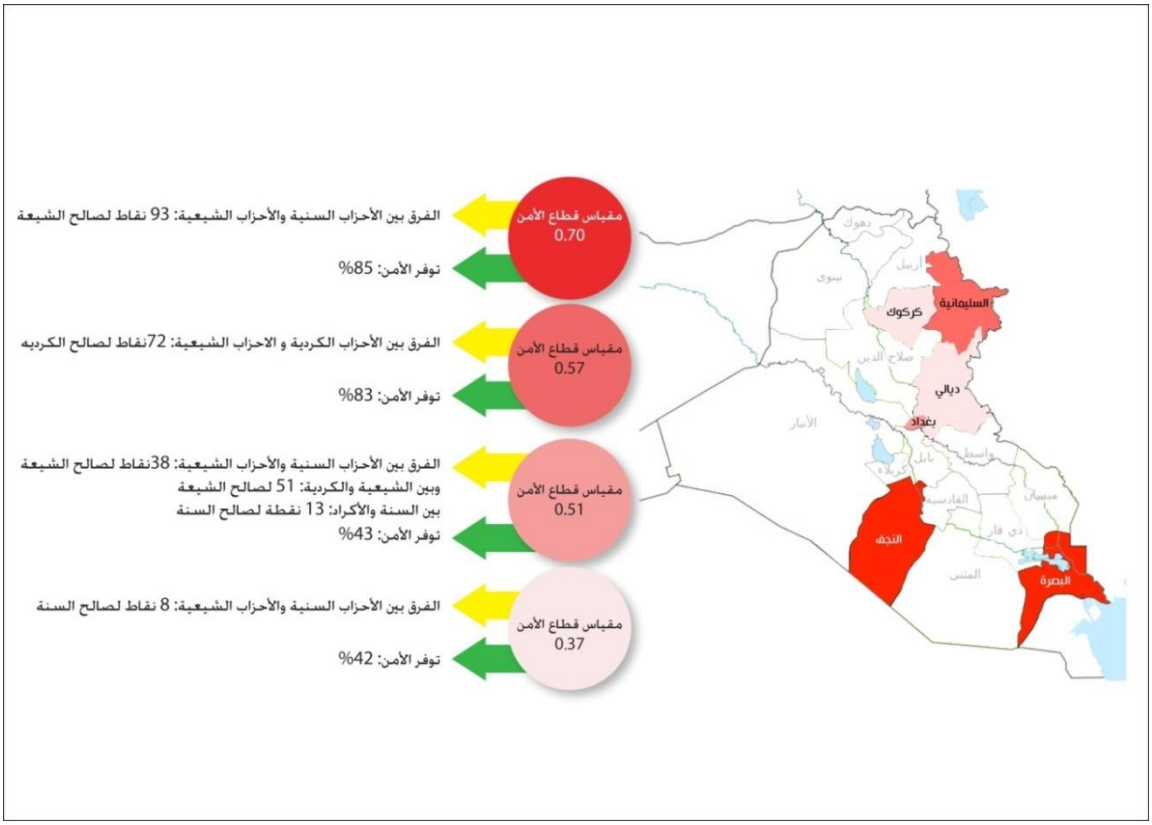

مما تقدم يلاحظ بان الجهاز الامني العراقي لايزال يواجه تحديات كبيرة قسم منها تتعلق ببئته الداخلية ممثلة بالاساليب التي تحكم ادائها والقدرات الفنية المتوافرة لديها فضلا عن قدرات افراده وسلوكياتهم، والقسم الاخر يرتبط بالتحديات الامنية وظروف عدم الاستقرار التي يواجهها العراق سواء كان ذلك نتيجة خلافات سياسية داخلية ام تدخلات وتهديدات خارجية تستهدف وحدته وسلامة اراضيه وزعزعة النظام الامني عموما. كل ذلك ينعكس على طبيعة وكفاءة الاداء للنظام الامني .

ثانيا: النتائج التفصيلية للمؤشرات الرئيسية

سيتم عرض النتائج التفصيلية للمقياس في ضوء العلامات التي حصلت عليها المؤشرات الرئيسية والفرعية من جهة، وتصنيف الاداء من جهة اخرى.

1. المؤشر الاول: مستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنيتها

يقيس هذا المؤشر الرئيسي مستوى تقييم المواطنين لقدرات ومهنية الأجهزة الأمنية على مكافحة الجريمة والالتزام بالقانون وخدمة المواطن وحمايته من العصابات المسلحة، وغيرها. واشارت النتائج الى ان هذا المؤشر قد حصل على علامة (0.46) على المقياس المستخدم مما يدل على تصنيف ضعيف لقدرات اجهزة الامن ومهنيتها من قبل المواطن العراقي. ولغرض التعمق في النتائج التفصيلية لهذا المؤشر يلاحظ ان عينة الذين تعرضوا لتجربة مع نظام الامن والعدالة اشارت الى تصنيف ضعيف جدا لقدرات هذه الاجهزة اذ بلغت قيمة المقياس لديهم (0.31) فيما بلغت (0.49) لدى الاشخاص الذين لم يتعرضوا الى الاعتقال مما يشير الى تصنيف افضل لدى هؤلاء قياسا بالذين تعرضوا للاعتقال مع ذلك يبقى التصنيف ضعيفا من وجهة نظر العراقيين عموما لقدرات اجهزة الامن ومهنيتها.

شكل رقم (5): مستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنيتها

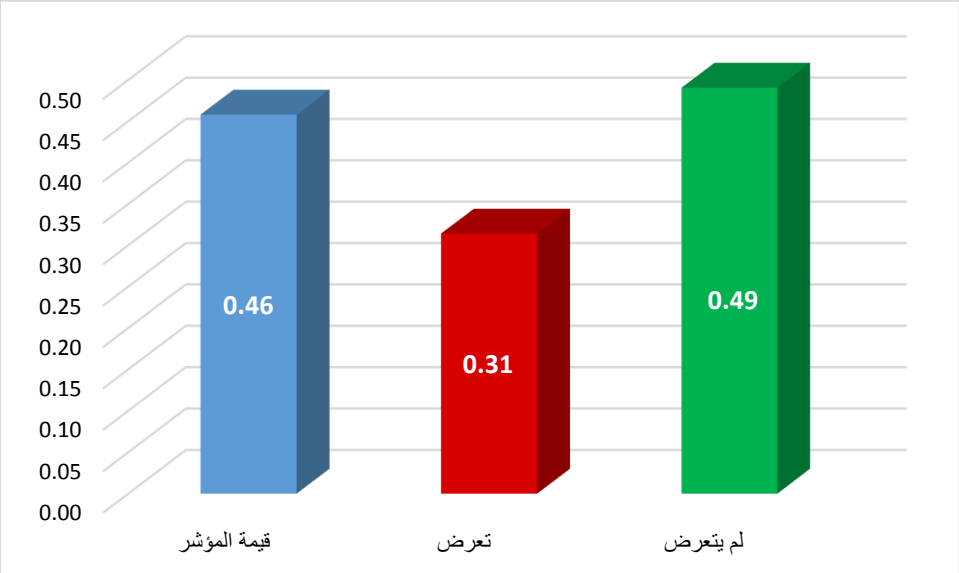

تشير نتائج المؤشرات الفرعية إلى أن اعلى قيمة كانت للمؤشر الفرعي (قدرة الاجهزة الامنية على مكافحة الجريمة) حيث بلغت قيمة مقياس هذا المؤشر (0.59) وهي تشير الى ان اكثر من نصف العينة ترى بان الاجهزة الامنية قادرة على مكافحة الجريمة حيث حصل هذا المؤشر على تصنيف متوسط . تختلف هذه القيمة بشكل واضح بين الذين تعرضوا

للاعتقال والذين لم يتعرضوا له حيث كانت علامة مقياس الذين تعرضوا لتجربة مع هذه الاجهزة (0.41) بينما كانت علامة مقياس الذين لم يتعرضوا لتجربة هي (0.63).

جدول رقم (5): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر قدرات الأجهزة

	المؤشر الفرعي	علامة المقياس	تصنيف المؤشرات
1	قدرة الأجهزة على مكافحة الجريمة	0.59	اصلاح متوسط
2	قدرة الأجهزة على تنفيذ قرارات المحاكم	0.56	
3	قدرة الأجهزة على الالتزام بالقانون	0.53	
4	قدرة الأجهزة على حماية المواطن من مجموعات او عصابات مسلحة	0.45	اصلاح ضعيف
5	قدرة الأجهزة الأمنية على عدم استخدام التعذيب	0.45	
6	قدرة الأجهزة على خدمة المواطن بدون تمييز	0.43	
7	قدرة الأجهزة التخلص من الحزبية	0.34	اصلاح ضعيف جدا
8	قدرة الأجهزة على مكافحة الفساد داخلها	0.30	اصلاح منعدم

من خلال مراجعة قيم المؤشرات الفرعية ذات التصنيف الضعيف، يلاحظ ان مؤشر قدرة الاجهزة الامنية على مكافحة الفساد ، يليه مؤشر القدره على التخلص من الحزبية هي اكثر المؤشرات تدنيا في الاداء بعد ان حصلا على علامات (0.30) و (0.34) على التوالي أي الجهود الاصلاحية تكاد تكون منعدمة هنا. اما المؤشر الفرعي الافضل تصنيفا فكان لـ (قدرة الأجهزة على مكافحة الجريمة) وهو يصنف على انه تصنيفا متوسطا استنادا الى العلامة التي حصل عليها (0.59) .

في حين حصل مؤشر (قدرة الأجهزة الامنية على مكافحة الفساد داخلها) على ادنى قيمة في المقياس اذ بلغت (0.30) وتعني بان الجهود الاصلاحية منعدمة في هذا الجانب حيث يرى غالبية العينة ان الاجهزة الامنية غير قادرة على مكافحة الفساد داخلها. وقد تباينت علامة مقياس الذين يرون ذلك ممن تعرضوا لتجربة والذين لم يتعرضوا لتجربة بفارق كبير حيث كانت علامة هذا المؤشر (0.19) للذين لديهم تجربة و(0.33) لمن ليس لديه تجربة مع نظام الامن والعدالة. وبشكل عام تشير النتائج اعلاه إلى ارتفاع الانطباعات بشأن الفساد داخل الاجهزة الامنية فضلا عن عجز هذه الاجهزة على مكافحة الفساد داخل اجهزتها.

اما بالنسبة لباقي المؤشرات الفرعية وعددها 6 فقد تراوحت علاماتها بين قيمة المؤشرين المذكورين اعلاه. وبشكل عام، فان معدل المؤشرات الفرعية حصلت على تصنيف ضعيف لاداء الاجهزة الامنية من قبل المواطن العراقي وهو ينتظر المزيد من الاداء الافضل كي تكون اكثر كفاءة ومهنية. ويمكن ملاحظة ذلك في الشكل الاتي:

شكل رقم (6): المؤشرات الفرعية لمؤشر قدرات الاجهزة

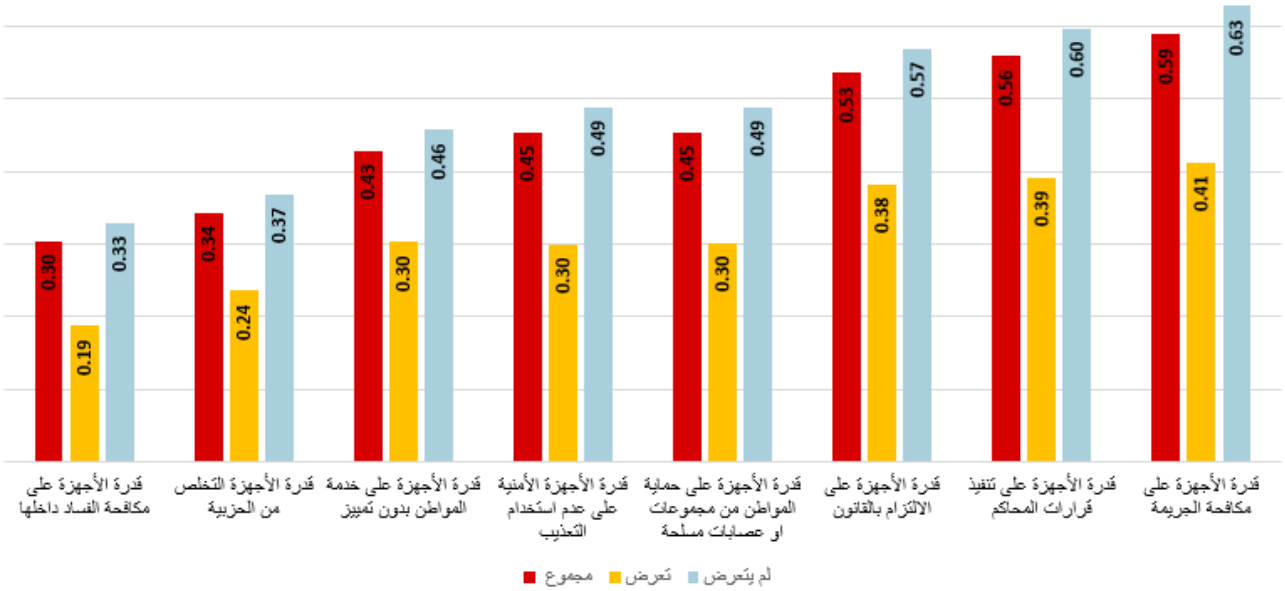

تظهر النتائج إلى وجود تفاوت كبير ما بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا؛ حيث يشير تصنيف علامات المؤشرات لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن إلى أن عدد المؤشرات ذات التصنيف الضعيف والضعيف جدا يبلغ 5 مؤشرات مقابل 8 مؤشرات لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة من ضمنها 5 مؤشرات ذات تصنيف منعدم (انظر الجدول رقم 6).

جدول رقم (6): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر قدرات الاجهزة

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	5		1
اصلاح ضعيف جدا	2	2	1
اصلاح ضعيف	1	3	3
اصلاح متوسط		2	3
اصلاح متقدم		1	
اصلاح متقدم جدا			
اصلاح مكتمل			
المجموع	8	8	8

يلاحظ من الجدول بان 5 مؤشرات حصلت على علامة متدنية جدا "اصلاح منعدم" لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن وهو المؤشر المتعلق بمكافحة الفساد داخل الأجهزة الأمنية (0.19) يليه المؤشر الفرعي المتعلق بقدرة الاجهزة على التخلص من الحزبية (0.24) وحصلت المؤشرات الثلاث الاخرى على نفس العلامة لكل منها (0.30) وهي تقيس قدرة الاجهزة على خدمة المواطن دون تمييز وقدرة الاجهزة على حماية المواطن من العصابات المسلحة واخيرا قدرة الاجهزة الامنية على عدم استخدام اجهزة التعذيب . كما حصل مؤشرين لنفس العينة على تصنيف ضعيف جدا وهي تقيس مؤشر

قدرة الاجهزة على الالتزام بالقانون وقدرتها على تنفيذ قرارات المحاكم. وقد حصل مؤشر واحد فقط على تصنيف ضعيف هو المؤشر الخاص بقدرة الاجهزة على مكافحة الجريمة (0.41) .

في المقابل حصلت 5 مؤشرات على تصنيف ضعيف وضعيف جدا لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن ونظام العدالة وهي قدرة الاجهزة على مكافحة الفساد داخلها ، قدرتها على التخلص من الحزبية، قدرتها على خدمة المواطن بدون تمييز، قدرتها على حماية المواطنين من المجاميع المسلحة، واخيرا قدرتها على عدم استخدام وسائل التعذيب . من جانب اخر حصل موشر واحد على تصنيف اصلاح متقدم هو قدرة الاجهزة على مكافحة الجريمة . كما حصل مؤشران اثنان على تصنيف اصلاح متوسط هما قدرة الاجهزة على الالتزام بالقانون وقدرتها على على تنفيذ قرارات المحاكم .

2. المؤشر الثاني : تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن

يقيس هذا المؤشر الرئيسي مستوى تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن على فرض النظام والقانون ومكافحة الجريمة والالتزام بالقانون و تطبيقه بدون تمييز فضلا عن حماية المواطن من عصابات او مجموعات مسلحة وغيرها. واشارت النتائج الى ان هذا المؤشر قد حصل على علامة (0.47) مما يدل على تصنيف ضعيف لأداء أجهزة الأمن من قبل المواطن العراقي.

وبالنظر الى النتائج التفصيلية لهذا المؤشر يلاحظ ان الذين تعرضوا لتجربة مع نظام الامن والعدالة يرون بان اداء هذه الاجهزة ضعيف جدا اذ بلغت قيمة المقياس لديهم (0.33) في حين بلغت (0.50) لدى الاشخاص الذين لم يتعرضوا الى الاعتقال مما يشير الى تقييم افضل لاداء الاجهزة الامنية لدى هؤلاء قياسا بالذين تعرضوا للاعتقال. مع هذا يبقى تصنيفهم ضمن مرتبة الاداء الضعيف.

شكل رقم (7): مستوى تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن

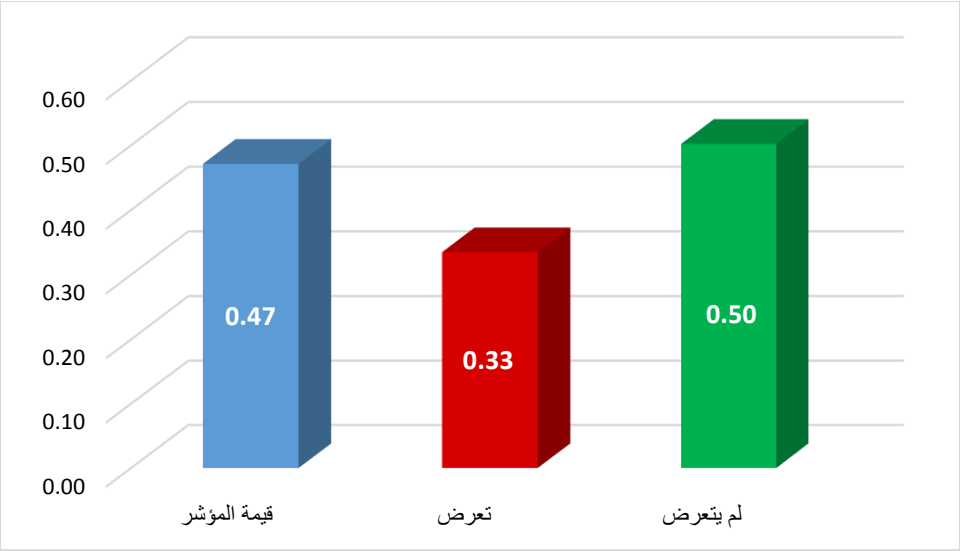

تشير نتائج المؤشرات الفرعية إلى أن اعلى علامة كان قد حصل عليها المؤشر الفرعي (أداء أجهزة الأمن على مكافحة الجريمة) حيث بلغت (0.67) وهي تشير الى ان اكثر من نصف المستجيبين يرون بان الاجهزة الامنية قادرة نوعا ما على مكافحة الجريمة . وتختلف هذه العلامة بشكل واضح بين الذين تعرضوا للاعتقال والذين لم يتعرضوا له حيث كانت علامة مقياس الذين تعرضوا لتجربة مع هذه الاجهزة (0.55) وتعني اداءا متوسطا بينما كانت علامة مقياس الذين لم يتعرضوا لتجربة هي (0.69) وهي تشير الى اداء متقدم من وجهة نظرهم.

في حين حصل مؤشر (الاعتقاد بتحسن فرض للنظام والقانون) على ادنى قيمة اذ بلغت (0.27) حيث يرى غالبية المستجيبين ان الاجهزة الامنية لازالت غير قادرة على فرض النظام والقانون. وقد تباينت علامة مقياس الذين يرون ذلك ممن تعرضوا لتجربة والذين لم يتعرضوا لتجربة بفارق كبير حيث كان تصنيف هذا المؤشر منخفض جدا للذين لديهم تجربة مع هذه الاجهزة اذ بلغت العلامة على المقياس(0.14) في حين ارتفعت لتصل الى (0.30) لمن ليس لديه تجربة مع نظام الامن والعدالة. وبشكل عام تشير النتائج اعلاه ان الموطن العراقي يرى بان الاجهزة الامنية غير قادرة فرض النظام والقانون وان الجهود الاصلاحية منعدمة هنا وربما يشير ذلك الى ظاهرة التمييز في تعامل هذه الاجهزة مع المواطنين بحسب الطائفة كما يعكسه واقع الاداء لهذه الاجهزة .

اما باقي المؤشرات الفرعية الباقية وعددها 15 فقد تراوحت علاماتها بين تصنيف المؤشرين المذكورين اعلاه، وبشكل عام فان جميع المؤشرات الفرعية تؤشر مستوى متوسط لتقييم اداء هذه الاجهزة من قبل المواطن العراقي وهو ينتظر المزيد من الاداء الافضل لكي تكون اكثر التزاما بالقانون لخدمه المواطن بدون تمييز. ويوضح الشكل الاتي العلامات التي حصلت عليها المؤشرات الفرعية ضمن هذا المؤشر الرئيس:

شكل رقم (8): المؤشرات الفرعية لمؤشر أداء الأجهزة

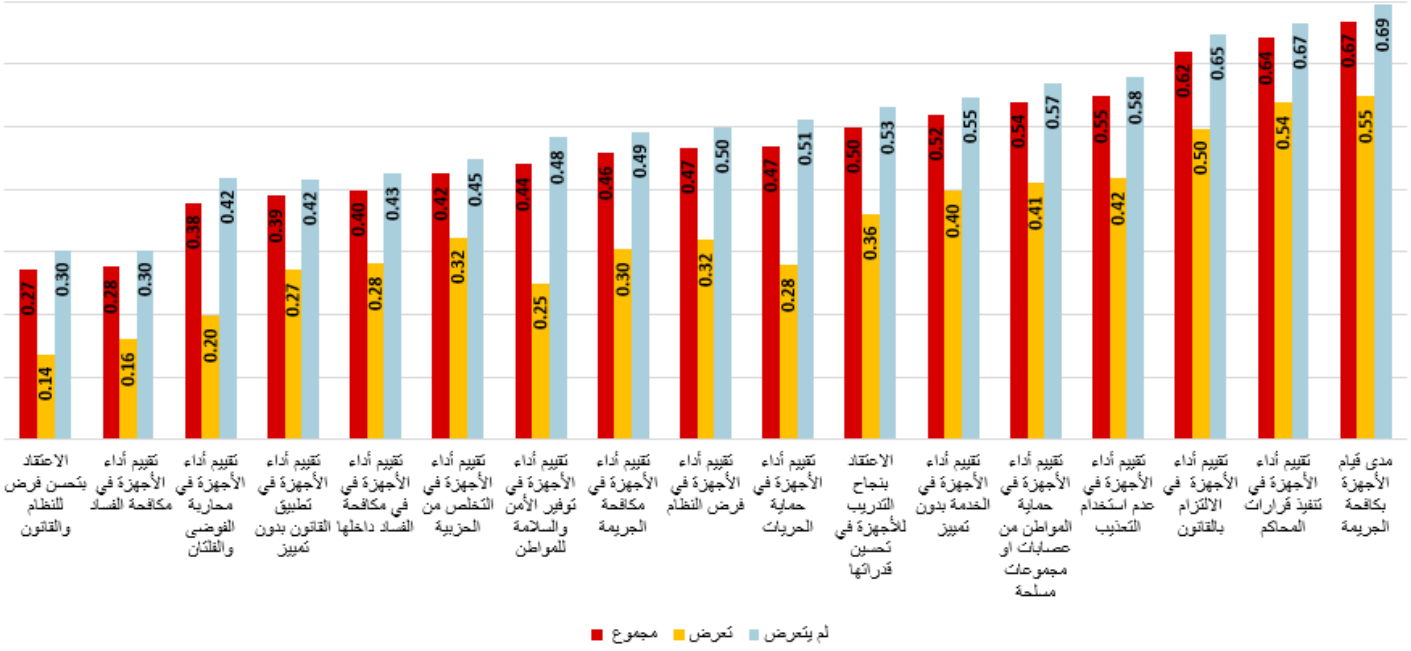

حصل هذا المؤشر الرئيسي على علامة (0.47) وهو يصنف ضمن التقييم الضعيف ، اما المؤشرات الفرعية فقد تراوحت بين التصنيف المتقدم والمنعدم وكما موضح بالجدول الاتي :

جدول رقم (7):تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر أداء الأجهزة

	المؤشر الفرعي	علامة المقياس	تصنيف المؤشرات
1	تقييم مدى قيام الأجهزة على مكافحة الجريمة	0.67	اصلاح متقدم
2	تقييم أداء الأجهزة في تنفيذ قرارات المحاكم	0.64	
3	تقييم أداء الأجهزة في الالتزام بالقانون	0.62	
4	تقييم أداء الأجهزة في عدم استخدام التعذيب	0.55	اصلاح متوسط
5	تقييم أداء الأجهزة في حماية المواطن من عصابات او مجموعات مسلحة	0.54	
6	تقييم أداء الأجهزة في الخدمة بدون تمييز	0.52	
7	الاعتقاد بنجاح التدريب للأجهزة في تحسين قدراتها	0.50	اصلاح ضعيف
8	تقييم أداء الأجهزة في حماية الحريات	0.47	
9	تقييم أداء الأجهزة في فرض النظام	0.47	
10	تقييم أداء الأجهزة في مكافحة الجريمة	0.46	
11	تقييم أداء الأجهزة في توفير الأمن والسلامة للمواطن	0.44	
12	تقييم أداء الأجهزة في التخلص من الحزبية	0.42	
13	تقييم أداء الأجهزة في في مكافحة الفساد داخلها	0.40	اصلاح ضعيف جدا
14	تقييم أداء الأجهزة في تطبيق القانون بدون تمييز	0.39	
15	تقييم أداء الأجهزة في محاربة الفوضى والفلتان	0.38	
16	تقييم أداء الأجهزة في مكافحة الفساد	0.28	اصلاح منعدم
17	الاعتقاد بتحسن فرض للنظام والقانون	0.27	

تظهر النتائج من جانب اخر وجود تفاوت كبير ما بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا؛ حيث يشير تصنيف علامات المؤشرات لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن إلى أن عدد المؤشرات ذات التصنيف المنعدم والضعيف جدا والضعيف يبلغ 15 مؤشرا بينها 8 ضمن التصنيف المنعدم ، مقابل 9 مؤشرات لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة ، 2 منها منعدم و7 تقع ضمن التصنيف الضعيف. (انظر الجدول التالي).

جدول رقم (8): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر أداء الأجهزة

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	8	2	2
اصلاح ضعيف جدا	4		3
اصلاح ضعيف	3	7	6
اصلاح متوسط	2	5	3
اصلاح متقدم		3	3
اصلاح متقدم جدا			
اصلاح مكتمل			
المجموع	17	17	17

حصلت 8 مؤشرات على علامة متدنية جدا "اصلاح منعدم" لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن وهي المؤشرات الاعتقاد بتحسن فرض النظام والقانون (0.14)، اداء الاجهزة في مكافحة الفساد(0.16)، اداء الاجهزة في مكافحة الفوضى والفلتان الامني (0.20)، اداء الاجهزة في توفير الامن والسلامة للمواطنين(0.25)، اداء الاجهزة في تطبيق القوانين دون تمييز(0.27) ، اداء الاجهزة في حماية الحريات(0.28)، اداء الاجهزة في مكافحة الفساد داخلها،(0.28)، واداء الاجهزة في مكافحة الجريمة(0.30) .في حين حصلت 4 مؤشرات على تصنيف ضعيف جدا هي اداء الاحهزة في فرض النظام (0.32) ، اداء الاجهزة في التخلص من الحزبية (0.32) ، نجاح التدريب للاجهزة في تحسين قدراتها(0.36) ، اداء الاجهزة في الخدمة دون تمييز (0.40) . وقد حصلت ثلاثة مؤشرات لنفس العينه على تصنيف ضعيف هي اداء الاجهزة في حماية المواطن من العصابات والمجموعات المسلحة ، اداء الاجهزة في عدم استخدام التعذيب واداء الاجهزة في الالتزام بالقانون.. واخيرا حصل مؤشرين على تصنيف متوسط لدى عينة الذين تعرضوا هما قدرة الاجهزة في تنفيذ قرارات المحاكم ومدى قيام الاجهزة بمكافحة الجريمة.

في المقابل حصل مؤشران فقط على تصنيف اصلاح منعدم لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن ونظام العدالة هما الاعتقاد بتحسن فرض الاجهزة الامنية للنظام والقانون و اداء الاجهزة في مكافحة الفساد . في حين حصلت 7 مؤشرات على تصنيف ضعيف وهي ، اداء الاجهزة في تطبيق القوانين بدون تمييز ، اداء الاجهزة في محاربة الفوضى والفلتان ، اداء الاجهزة في مكافحة الفساد داخلها، اداء الاجهزة في التخلص من الحزبية، اداء الاجهزة في توفير الامن والسلامة للمواطن، اداء الاجهزة في مكافحة الجريمة، اداء الاجهزة في فرض النظام ، في حين حصلت 5 مؤشرات على تصنيف متوسط هي نجاح تدريب الاجهزة في تحسين قدراتها، اداء الاجهزة بدون تمييز ، اداء الاجهزة في حماية المواطن من العصابات او المجموعات المسلحة ، واداء الاجهزة في عدم استخدام التعذيب. واخيرا حصلت 3 مؤشرات لدى عينة الذين لم يتعرضوا على تصنيف متقدم وهي اداء الاجهزة في الالتزام بالقانون ، اداء الاجهزة في تنفيذ قرارات المحاكم ، و مدى قيام الاجهزة بمكافحة الجريمة.

3. المؤشر الثالث: التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن

يقيس هذا المؤشر الرئيسي مستوى تقييم المواطن وتوقعاته المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن على توفير الامن والتخلص من الحزبية والالتزام الاكثر بالقانون وحماية المواطن من الاعتداءات الخارجية وكذلك تنفيذ اكبر لقرارات المحاكم وغيرها. اشارت النتائج الى ان هذا المؤشر قد حصل على علامة (0.68) مما يشير الى جهود اصلاحية متقدمة بشكل عام ويدل على ان المواطن العراقي اكثر تفاؤلا بهذه الجهود ويتوقع ان تتحسن قدرات اجهزه الامن ومهنيتها مستقبلا .

ولغرض التعمق في النتائج التفصيلية لهذا المؤشر يلاحظ ان الذين تعرضوا لتجربة مع نظام الامن والعدالة نصفهم تقريبا يتوقع ان تتحسن القدرات المهنية لأجهزة الأمن مستقبلا اذ بلغت علامة المؤشر (0.53) (وهم يرون بان الجهد الاصلاحي متوسطا ولازال بحاجة الى المزيد بحسب رايهم) فيما بلغت علامة المقياس (0.72) لدى الاشخاص الذين لم يتعرضوا الى الاعتقال مما يشير تقييم متقدم جدا للجهود الاصلاحية لدى هؤلاء قياسا بالذين تعرضوا للاعتقال.

شكل رقم (9): مؤشر التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن

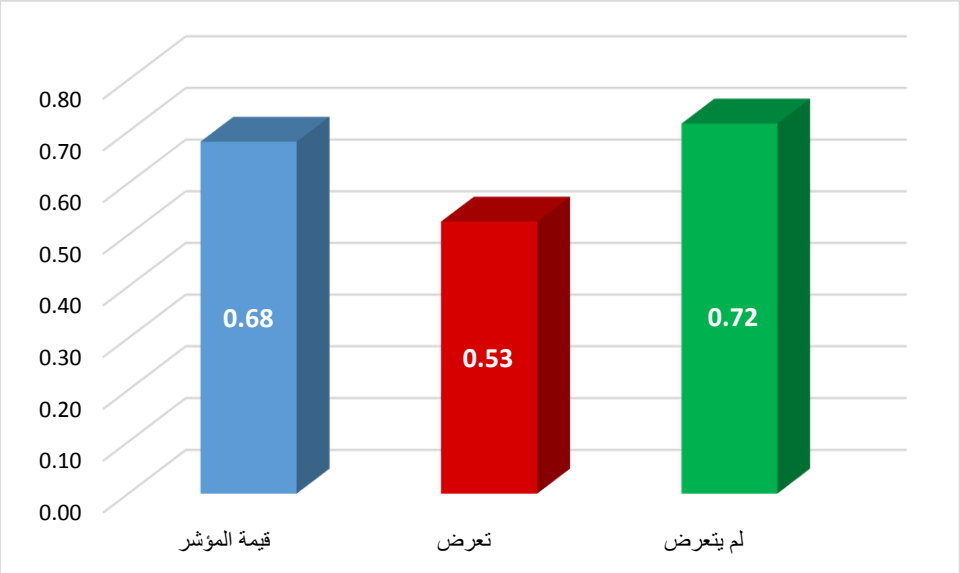

ولو انتقلنا الى مستوى المؤشرات الفرعية لوجدنا ان النتائج تشير بأن اعلى قيمة كانت للمؤشر الفرعي (توقع قدرة الأجهزة في توفير الامن للمواطن) حيث بلغت علامة هذا المؤشر (0.75) (وهو يعني بان الجهود الاصلاحية متقدمة جدا في هذا الجانب) وكما تدل الى ان اكثر من ثلثي المواطنين تتوقع تحسن قدرة الأجهزة في توفير الامن للمواطن. وتختلف هذه القيمة بشكل واضح بين الذين تعرضوا للاعتقال والذين لم يتعرضوا له، حيث كانت علامة مقياس الذين تعرضوا لتجربة مع هذه الاجهزة (0.60) (ويعني بان تقييمهم متوسط للجهود الاصلاحية) بينما كانت علامة مقياس الذين لم يتعرضوا لتجربة هي (0.78) (ويتضح بانهم اعطوا تقييم متقدم جدا للجهود الاصلاحية) وهي قيمة مرتفعة تشير الى تفاؤل المواطنين بان هذه الاجهزة ستستطيع مستقبلا ان توفير الامن للموطن العراقي.

في حين حصل مؤشر (توقع قدرة الأجهزة الأمنية على التخلص من الحزبية) على علامة (0.59) حيث يتوقع اكثر من نصف الموطنيين ان الاجهزة الامنية ستتمكن من التخلص من الحزبية في المستقبل. وقد تباينت علامة مقياس الذين يرون ذلك ممن تعرضوا لتجربة والذين لم يتعرضوا لتجربة بفارق كبير حيث كانت قيمة هذا المؤشر الفرعي (0.42) لدى المواطنين الذين تعرضوا لتجربة مع الاجهزة الامنية ونظام العدالة (وهم يرون بان الجهود الاصلاحية لازالت ضعيفة) في

حين بلغت علامة المقياس لدى الذين ليست لديهم تجربة مع نظام الامن والعدالة (0.63) (مما يشير الى تقييم متقدم للجهود الاصلاحية). وبشكل عام تشير النتائج اعلاه على توقع اقل تفاؤلا لقدرة الأجهزة الأمنية على التخلص من الحزبية.

اما باقي المؤشرات الفرعية وعددها 3 فقد تراوحت علاماتها بين قيمة المؤشرين المذكورين اعلاه وبشكل عام فان جميع المؤشرات الفرعية تشير الى مستوى جهود اصلاحية متقدمة بصدد التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن من قبل المواطن العراقي وهو ينتظر المزيد من الاداء الافضل لكي تكون اكثر التزاما بالقانون لخدمه المواطن لحمايته من الاعتداءات الخارجية. ويوضح الشكل الاتي العلامات التي حصلت عليها المؤشرات الفرعية وتباين العلامات بين من تعرضوا لتجربة مع اجهزة الامن والذين لم يتعرضوا لهذه التجربة.

شكل رقم (10): المؤشرات الفرعية لمؤشر التوقعات المستقبلية

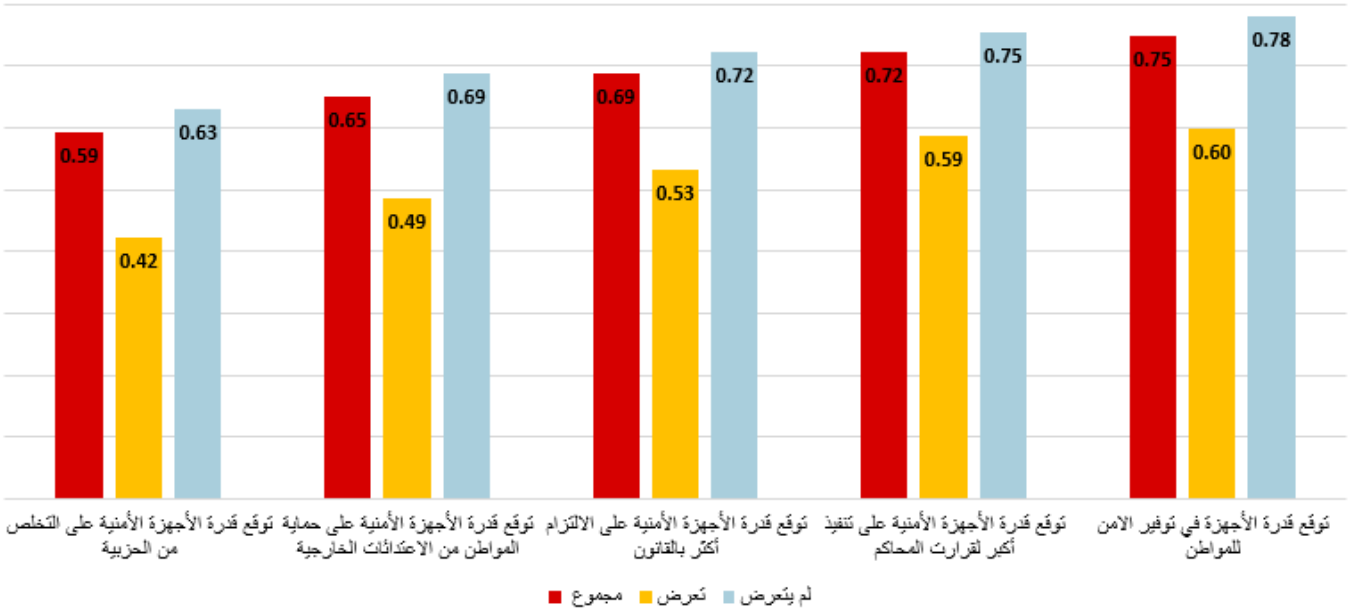

تحليل النتائج : بلغت علامة هذا المؤشر على المقياس (0.68) وتندرج هذه القيمة تحت مرتبة التصنيف المتوسط ويتضمن هذا المؤشر خمسة مؤشرات فرعية توزعت تصنيفاتها بين المتقدم جدا والمتقدم والمتوسط

جدول رقم (9): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر التوقعات المستقبلية

	المؤشر الفرعي	علامة المقياس	تصنيف المؤشرات
1	توقع قدرة الأجهزة في توفير الامن للمواطن	0.75	اصلاح متقدم جدا
2	توقع قدرة الأجهزة الأمنية على تنفيذ أسرع لقرارت المحاكم	0.72	
3	توقع قدرة الأجهزة الأمنية على الالتزام أكثر بالقانون	0.69	اصلاح متقدم

4	توقع قدرة الأجهزة الأمنية على حماية المواطن من الاعتداءات الخارجية	0.65	
5	توقع قدرة الأجهزة الأمنية على التخلص من الحزبية	0.59	اصلاح متوسط

تشير النتائج إلى وجود تفاوت كبير ما بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا وكما يلاحظ في الجدول الاتي:

جدول رقم (10): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر التوقعات المستقبلية

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم			
اصلاح ضعيف جدا			
اصلاح ضعيف	2		
اصلاح متوسط	3		1
اصلاح متقدم		2	2
اصلاح متقدم جدا		3	2
اصلاح مكتمل			
المجموع	5	5	5

يلاحظ من الجدول أن عدد المؤشرات ذات التصنيف الضعيف لدى الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن بلغ مؤشرين فقط هما قدرة الاجهزة الامنية على التخلص من الحزبية (0.42) وقدرة الاجهزة الامنية على حماية المواطن من الاعتداءات الخارجية (0.49) في حين جاءت 3 مؤشرات ضمن التصنيف المتوسط لدى هذه العينة هي قدرة الاجهزة الامنية على الالتزام اكثر بالقانون و قدرتها على تنفيذ اكثر فاعلية لقرارات المحاكم واخيرا قدرتها على توفيلر الامن للمواطن .

في المقابل فان تصنيف علامات المؤشرات يختلف لدى عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الامن والعدالة اذا حصل مؤشر ين تصنيف اصلاح متقدم هما قدرة الاجهزة الامنية على التخلص من الحزبية (0.63) وقدرة الاجهزة الامنية على حماية المواطن من الاعتداءات الخارجية (0.69) في حين جاءت 3 مؤشرات ضمن التصنيف المتقدم جدا لدى هذه العينة هي قدرة الاجهزة الامنية على الالتزام اكثر بالقانون (0.72)و قدرتها على تنفيذ اكثر فاعلية لقرارات المحاكم (0.75)واخيرا قدرتها على توفيلر الامن للمواطن (0.78). وهذه النتائج تؤكد مرة اخرى بان عينة الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الامن والعدالة يعطون تقييما منخفضا بشكل واضح مقارنة بالذين لم يتعرضو لتجربة مع هذا القطاع.

4. المؤشر الرابع: الاعتقاد حول اتجاهات التغيير

يقيس المؤشر الرئيسي الرابع اعتقاد المواطن العراقي حول اتجاهات التغيير في قدرة اجهزة الامن على التعامل مع اوضاع الفساد والالتزام بالقانون وفرض النظام وكذلك كيفية تطبيق القانون بدون تمييز وحماية الديموقراطية والحريات وتوفير الامن والسلامة ومحاربة الفلتان الامني وعدم تسيس الاجهزة الامنية وغيرها. واشارت النتائج الى ان هذا المؤشر قد حصل على علامة (0.47) مما يدل على ان الجهود الاصلاحية الخاصة باتجاهات التغيير لازالت ضعيفة من وجهة

نظرالمواطن العراقي، وان على هذه الاجهزة ان تحث الخطى نحو احداث تغييرات جذرية في قدراتها لمواجهة المسؤوليات الملقاة على عاتقها لكي تنال ثقة المواطن العراقي .

شكل رقم (11): مؤشر الاعتقاد حول اتجاهات التغيير

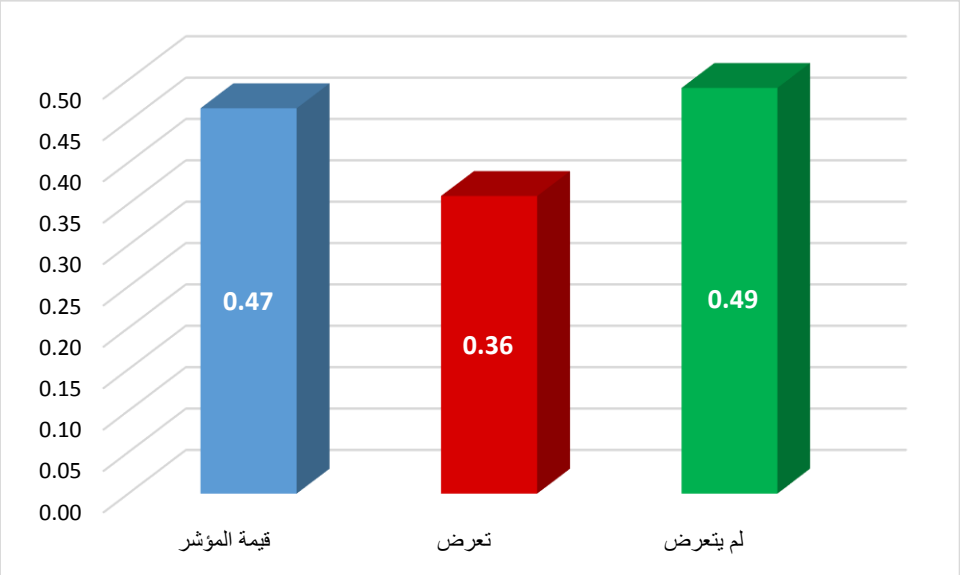

ولغرض التعمق في النتائج التفصيلية لهذا المؤشر يلاحظ ان الذين تعرضوا لتجربة مع نظام الامن والعدالة قد اشارت الى انهم يعتقدون بان اتجاهات التغيير في الاجهزة الامنية خلال السنوات الاربع او الخمس الماضية لازالت دون مستوى الطموح اذ بلغت علامة المؤشر (0.36) (وهذا يعني بانهم يرون بان الجهود الاصلاحية هنا ضعيفة جدا) فيما بلغت (0.49) لدى الاشخاص الذين لم يتعرضوا الى الاعتقال مما يشير الى تقييم افضل بقليل (جهود ضعيفه) لدى هؤلاء قياسا بالذين تعرضوا للاعتقال ومع ذلك يمكن القول ان اتجاهات التغيير بالمجمل لدى هذه الاجهزة لازالت ضعيفة بحيث لاتتناسب مع التحديات التي تواجهها هذه الاجهزة على ارض الواقع.

تشير نتائج المؤشرات الفرعية الى ان اعلى قيمة حصل عليها المؤشر الفرعي المتعلق بـ (الاعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في مكافحة الجريمة بدون تمييز في منطقتك أفضل مقارنة بالأداء قبل عام 2011)، حيث بلغت علامة هذا المؤشر (0.53) وهي تشير الى ان حوالي نصف العينة ترى بان الاجهزة الامنية قادرة على مكافحة الجريمة بدون تمييز مع ذلك يبقى تقييمهم متوسط للجهود الاصلاحية في هذا المجال. وتختلف هذه القيمة بين الذين تعرضوا للاعتقال والذين لم يتعرضوا له حيث كانت علامة مقياس الذين تعرضوا لتجربة مع هذه الاجهزة (0.45) وهو تقييم ضعيف للجهود الاصلاحية بينما كانت علامة مقياس الذين لم يتعرضوا لتجربة (0.54) وتشير الى تقييم متوسط للجهود الاصلاحية لدى هؤلاء.

في حين حصل مؤشر (الاعتقاد بأن أوضاع الفساد اليوم داخل الأجهزة الأمنية أفضل مقارنة بالوضع مقارنة بما قبل العام 2011) على ادنى قيمة في المقياس اذ بلغت (0.39) أي ان الاجهزة الامنية غير قادرة على تحسين اوضاع الفساد داخلها وهو تقييم ضعيف جدا للجهود الاصلاحية في هذا الجانب. وقد تباينت علامة مقياس الذين يرون ذلك ممن تعرضوا لتجربة والذين لم يتعرضوا لتجربة بفارق واضح حيث كانت علامة هذا المؤشر (0.25) للذين لديهم تجربة وهذا يعني بانهم يرون بان الجهود الاصلاحية منعدمة تجاه محاربة الفساد داخل نظام الامن والعدالة ، في حين بلغت (0.42) لمن ليس لديهم تجربة مع هذا النظام. وبشكل عام تشير النتائج اعلاه الى عدم رضى المواطن عن اوضاع الأجهزة الأمنية اذ يرون بان الفساد ما زال سمة واضحة لهذه الاجهزة .

اما باقي المؤشرات الفرعية وعددها 8 فقد تراوحت علاماتها بين قيمة المؤشرين المذكورين اعلاه. كما اختلفت بين الذين تعرضوا لتجربة مع الاجهزة والذين ليس لهم تجربة معها. كما يوضح الشكل التالي. وعموما يمكن القول إن جميع هذه المؤشرات حصلت على تقييم ضعيف للجهود الاصلاحية من قبل المواطن العراقي لمستويات التغيير في الاجهزة الامنية وهو ينتظر المزيد من العمل باتجاه الارتقاء بقدرات هذه الاجهزة للقيام بالمهام الملقاة على عاتقها.

شكل رقم (12): المؤشرات الفرعية لمؤشر اتجاهات التغيير

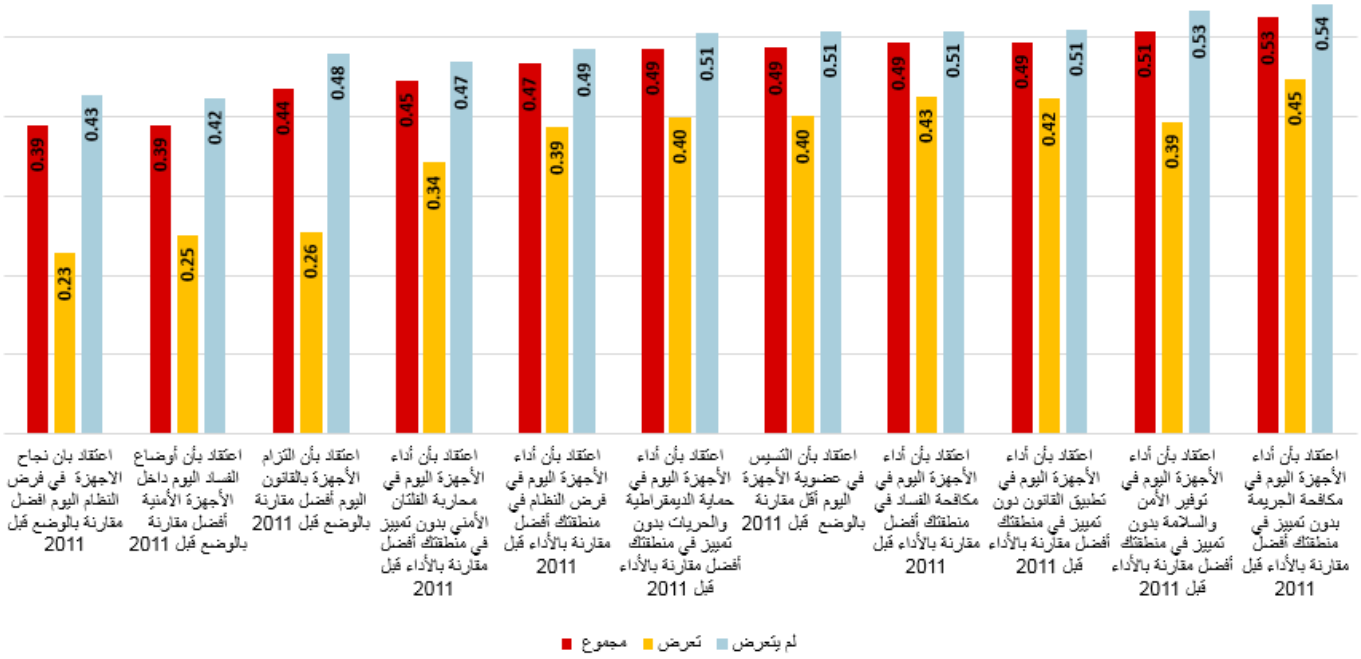

تحليل النتائج: حصلت علامة هذا المؤشر (0.47) على تصنيف ضعيف بحسب المقياس المستخدم ، ويندرج تحت هذا المؤشر الرئيس (11) مؤشرا فرعيا توزعت علاماتهم بين التصنيف الضعيف وا المتوسط ولم يحصل اي مؤشر فرعي على تصنيف متقدم او متقدم جدا. كما ي موضح في الجدول الاتي:-

جدول رقم (11): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر اتجاهات التغيير

	المؤشر الفرعي	علامة المقياس	تصنيف المؤشرات
1	اعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في مكافحة الجريمة بدون تمييز في منطقتك أفضل مقارنة بالأداء قبل 2011	0.53	اصلاح متوسط
2	اعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في توفير الأمن والسلامة بدون تمييز في منطقتك أفضل مقارنة بالأداء قبل 2011	0.51	
3	اعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في تطبيق القانون دون تمييز في منطقتك أفضل مقارنة بالأداء قبل 2011	0.49	اصلاح

4	اعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في مكافحة الفساد في منطقتك أفضل مقارنة بالأداء قبل 2011	0.49	ضعيف
5	اعتقاد بأن التسيس في عضوية الأجهزة اليوم أقل مقارنة بالوضع قبل 2011	0.49	
6	اعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في حماية الديمقراطية والحريات بدون تمييز في منطقتك أفضل مقارنة بالأداء قبل 2011	0.49	
7	اعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في فرض النظام في منطقتك أفضل مقارنة بالأداء قبل 2011	0.47	
8	اعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في محاربة الفلتان الأمني بدون تمييز في منطقتك أفضل مقارنة بالأداء قبل 2011	0.45	
9	اعتقاد بأن التزام الأجهزة بالقانون اليوم أفضل مقارنة بالوضع قبل 2011	0.44	
10	اعتقاد بأن أوضاع الفساد اليوم داخل الأجهزة الأمنية أفضل مقارنة بالوضع قبل 2011	0.39	اصلاح
11	اعتقاد بان نجاح الاجهزة في فرض النظام اليوم افضل مقارنة بالوضع قبل 2011	0.39	ضعيف جدا

تظهر النتائج إلى وجود تفاوت كبير ما بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا؛ حيث يشير تصنيف علامات المؤشرات لدى الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن إلى أن عدد المؤشرات ذات التصنيف الضعيف والضعيف جدا والمنعدم بلغ 11 مؤشرا مقابل 5 مؤشرات حصلت على تصنيف ضعيف لدى عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة (انظر الجدول التالي).

جدول رقم (12): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر اتجاهات التغيير

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	3		
اصلاح ضعيف جدا	5		2
اصلاح ضعيف	3	5	7
اصلاح متوسط		6	2
اصلاح متقدم			
اصلاح متقدم جدا			
اصلاح مكتمل			
المجموع	11	11	11

يلاحظ من الجدول أن عدد المؤشرات ذات التصنيف المنعدم لدى الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن بلغ 3 مؤشرات هي مدى نجاح الاجهزة في فرض النظام مقارنة بالوضع قبل عام 2011 ، الاعتقاد بان اوضاع الفساد داخل الاجهزة

افضل مقارنة بالوضع قبل 2011 ، والتزام الاجهزة الامنية بالقانون اليوم افضل مقارنة بالوضع قبل 2011 . وحصلت 5 مؤشرات لدى نفس العينة على تصنيف ضعيف جدا و هي اداء الاجهزة في محاربة الفلتان الامني في منطقتك ، اداء الاجهزة في فرض النظام مقارنة بعام 2011، اداء الاجهزة في توفير الامن والسلامة دون تمييز في منطقتك ، اداء الاجهزة في حماية الديموقراطية والحريات دون تمييز واخيرا التسيس في عضوية الاجهزة اقل مقارنة بعام 2011 . في حين جاءت 3 مؤشرات ضمن التصنيف الضعيف لدى هذه العينة هي اداء الاجهزة الامنية في تطبيق القانون ، وادائها في مكافحة الفساد ، وادائها في مكافحة الجريمة دون تمييز مقارنة بالاداء قبل 2011. اداء الاجهزة في فرض القانون مقارنة بعام 2011 ،

في المقابل فان تصنيف علامات المؤشرات يختلف لدى عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الامن والعدالة اذا حصلت 5 مؤشرات على تصنيف ضعيف وهي الاعتقاد بان اوضاع الفساد داخل الاجهزة افضل مقارنة بالوضع قبل 2011 ، مدى نجاح الاجهزة في فرض النظام مقارنة بالوضع قبل عام 2011 ، اداء الاجهزة في محاربة الفلتان الامني في منطقتك، التزام الاجهزة الامنية بالقانون اليوم افضل مقارنة بالوضع قبل 2011 ، اداء الاجهزة في فرض النظام مقارنة بعام 2011.

في حين جاءت علامات المؤشرات الفرعية ال6 الباقية ضمن تصنيف المتوسط وهي اداء الاجهزة في حماية الديموقراطية والحريات دون تمييز ، التسيس في عضوية الاجهزة اقل مقارنة بعام 2011، وادائها في مكافحة الفساد، وادائها في تطبيق القانون دون تمييز ، اداء الاجهزة في توفير الامن والسلامة دون تمييز في منطقتك، وادائها في مكافحة الفساد ، وادائها في مكافحة الجريمة دون تمييز مقارنة بالاداء قبل 2011. وهذه النتائج تؤكد مرة اخرى بان عينة الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الامن والعدالة يعطون تقييما منخفضا اكثر مقارنة بالذين لم يتعرضو لتجربة مع هذا القطاع.

5. المؤشر الخامس: مدى الثقة بالمؤسسات الأمنية

يقيس هذا المؤشر الرئيسي تقييم المواطن لمستوى الثقة بالمؤسسات الأمنية لحل المشاكل وبناء الدوله ونزاهة الشرطة والجيش وغيرها. واشارت النتائج الى ان هذا المؤشر قد حصل على علامة (0.60) مما يدل على تصنيف متوسط لمدى الثقة بالمؤسسات الأمنية من قبل المواطن العراقي.

ولغرض التعمق في النتائج التفصيلية لهذا المؤشر يلاحظ ان عينة الذين تعرضوا لتجربة مع نظام الامن والعدالة اشارت الى تقييم منخفض لمدى الثقة بالمؤسسات الأمنية نوعا ما اذ بلغت علامة المؤشر لديهم (0.43) فيما بلغت (0.64) لدى الاشخاص الذين لم يتعرضوا الى الاعتقال مما يشير الى تصنيف افضل لدى هؤلاء قياسا بالذين تعرضوا للاعتقال.

شكل رقم (13): مؤشر الثقة بالمؤسسات الأمنية

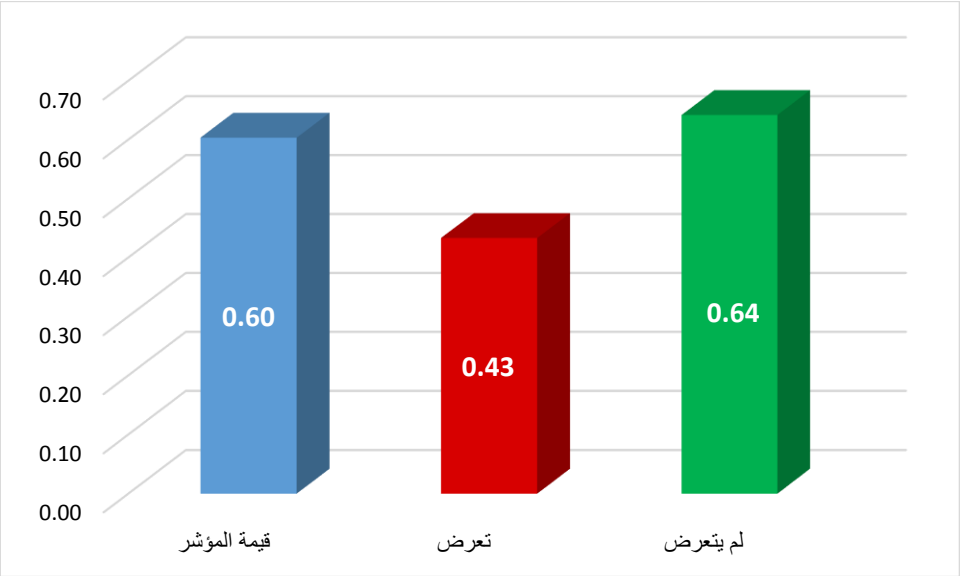

تشير نتائج المؤشرات الفرعية إلى أن اعلى علامة كانت للمؤشر الفرعي (مدى الاعتقاد بأن اجهزة الامن تعمل لأجل أمن المواطن) حيث حصل على (0.80) وهي تشير الى ان اكثر من ثلثي المواطنين يرون ان الاجهزة الامنية تعمل لأجل أمن المواطن. وتختلف هذه العلامة بشكل واضح بين الذين تعرضوا للاعتقال والذين لم يتعرضوا له حيث كانت علامة مقياس الذين تعرضوا لتجربة مع هذه الاجهزة (0.64) بينما كانت علامة مقياس الذين لم يتعرضوا لتجربة هي (0.84).

حصل المؤشر المتعلق بـ (مدى الاعتقاد بأن اجهزة الامن لا تعاني من الفساد) على ادنى علامة؛ اذ بلغت (0.17) حيث يرى الغالبية العظمى من المواطنين ان الاجهزة الامنية غير قادرة على التخلص من ظاهرة الفساد المنتشرة في هذه الاجهزة. وقد تباينت علامة مقياس الذين يرون ذلك ممن تعرضوا لتجربة والذين لم يتعرضوا لتجربة بفارق واضح حيث كانت علامة هذا المؤشر (0.8) للذين لديهم تجربة و(0.19) لمن ليس لديه تجربة مع نظام الامن والعدالة. وبشكل عام تشير قيمة هذا المؤشر الى عدم الثقة بنزاهة المؤسسات الأمنية وانتشار الفساد فيها مما يستوجب ضرورة العمل على الاصلاح وتفعيل قدراتها بشكل افضل.

اما باقي المؤشرات الفرعية وعددها 11 فقد تراوحت علاماتها بين علامتي المؤشرين المذكورين اعلاه وبشكل عام فان مجمل المؤشرات الفرعية تؤشر تصنيفا متوسطا لمدى الثقة باداء المؤسسات الأمنية من قبل المواطن العراقي وهو ينتظر المزيد من العمل لترسخ هذه الثقة لديه. ويمكن ايضاح علامة المقياس لكل مؤشر من المؤشرات الفرعية كما مبينه بالشكل ادناه:

شكل رقم (14): المؤشرات الفرعية لمؤشر الثقة بالاجهزة

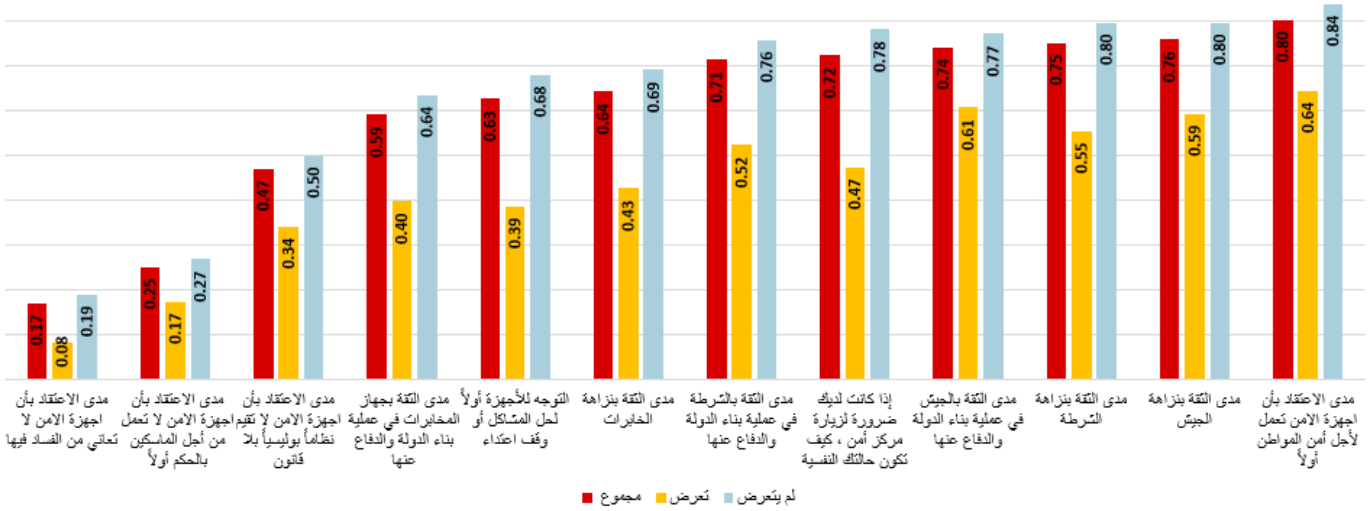

تحليل النتائج: حصل هذا المؤشر على علامة (0.60) بحسب المقياس المستخدم، وتصنف هذه العلامة ضمن التصنيف المتوسط بينما نجد ان المؤشرات الفرعية المندرجة تحته وعددها (13) مؤشرا قد تشتت قيمها بين مراتب التصنيف المعتمدة و كما يلي:

جدول رقم (13): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر الثقة بالاجهزة

	المؤشر الفرعي	علامة المقياس	تصنيف المؤشرات
1	مدى الاعتقاد بأن اجهزة الامن تعمل لأجل أمن المواطن أولاً	0.80	اصلاح متقدم جدا
2	مدى الثقة بنزاهة الجيش	0.76	
3	مدى الثقة بنزاهة الشرطة	0.75	
4	مدى الثقة بالجيش في عملية بناء الدولة والدفاع عنها	0.74	
5	إذا كانت لديك ضرورة لزيارة مركز أمن ، كيف تكون حالتك النفسية	0.72	
6	مدى الثقة بالشرطة في عملية بناء الدولة والدفاع عنها	0.71	
7	مدى الثقة بنزاهة المخابرات	0.64	اصلاح متقدم
8	التوجه للأجهزة أولاً لحل المشاكل أو وقف اعتداء	0.63	
9	مدى الثقة بجهاز المخابرات في عملية بناء الدولة والدفاع عنها	0.59	اصلاح متوسط

10	مدى الاعتقاد بأن اجهزة الامن لا تقيم نظاماً بوليسياً بلا قانون	0.47	اصلاح ضعيف
11	مدى الاعتقاد بأن اجهزة الامن لا تعمل من أجل الماسكين بالحكم أولا	0.25	اصلاح منعدم
12	مدى الاعتقاد بأن اجهزة الامن لا تعاني من الفساد فيها	0.17	

ويلاحظ مما تقدم بان هنالك تشتتا في علامات تصنيف الاجهزة الامنية بحسب المؤشرات الفرعية والتي توزعت بين التصنيف المنعدم للجهود الاصلاحية وصولا الى التصنيف المتقدم جدا ، مع ذلك حازت (6) مؤشرات فرعية من بين المؤشرات الاثني عشر على تصنيف متقدم جدا وهو ما يشير الى وجود مؤشرات تدعوا للتفاؤل وبان هنالك جسورا للثقة بدءت تمتد بين المواطن والاجهزة الامنية.

تشير النتائج إلى وجود تفاوت كبير ما بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الامن والعدالة والذين لم يتعرضوا؛ حيث يشير تصنيف علامات المؤشرات لدى الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن إلى أن عدد المؤشرات ذات التصنيف الضعيف والضعيف جدا والمنعدم بلغ 7 مؤشرات مقابل 3 مؤشرات جاءت ضمن نفس التصانيف لدى عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة (انظر الجدول التالي).

جدول رقم (14): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر الثقة بالاجهزة

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	2	2	2
اصلاح ضعيف جدا	3		
اصلاح ضعيف	2	1	1
اصلاح متوسط	3		1
اصلاح متقدم	2	3	2
اصلاح متقدم جدا		5	6
اصلاح مكتمل		1	
المجموع	12	12	12

كما يلاحظ من الجدول أن عدد المؤشرات ذات التصنيف المنعدم لدى الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن بلغ مؤشرين فقط هما مدى الاعتقاد بان اجهزة الامن لاتعاني من الفساد فيها ومدى الاعتقاد بان اجهزة الامن لاتعمل من اجل الماسكين بالحكم اولا . في حين جاءت 3 مؤشرات ضمن التصنيف الضعيف جدا لدى هذه العينة ، وهذه المؤشرات هي ، مدى الاعتقاد بان اجهزة الامن لاتقيم نظاما بوليسيا بلا قانون ، التوجه للاجهزة اولا لحل المشاكل او وقف اعتداء ، ومدى الثقة بجهاز المخابرات في عملية بناء الدولة والدفاع عنها. وهنالك مؤشرين جاءت علاماتهما ضمن التصنيف الضعيف هما ، مدى الثقة بجهاز المخابرات والاخر الذي يتعلق بالحالة النفسية للشخص اذا ما كانت لدية ضرورة لزيارة مركز امن . 3 من المؤشرات لدى هذه العينة جاءت ضمن التصنيف المتوسط ، هي مدى الثقة بالشرطة في عملية بناء الدولة ، مدى الثقة

بنزاهة الشرطة ، ومدى الثقة بنزاهة الجيش .. واخير حصل مؤشرين فقط على تصنيف متقدم هما مدى الثقة بالجيش في عملية بناء الدولة ومدى الاعتقاد بان اجهزة الامن تعمل لاجل امن المواطن اولا ..

في المقابل فان تصنيف علامات المؤشرات يختلف لدى عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الامن والعدالة اذا حصل مؤشر ين على تصنيف منعدم هما هما مدى الاعتقاد بان اجهزة الامن لاتعاني من الفساد فيها ومدى الاعتقاد بان اجهزة الامن لاتعمل من اجل الماسكين بالحكم اولا . في حين حصل مؤشر واحد فقط على تصنيف ضعيف هو مدى الاعتقاد بان اجهزة الامن لاتقيم نظاما بوليسيا بلا قانون ، و جاءت 3 مؤشرات ضمن التصنيف المتقدم لدى هذه العينة هي مدى الثقة بجهاز المخابرات في عملية بناء الدولة والدفاع عنها ، ، التوجه للاجهزة اولا لحل المشاكل او وقف اعتداء ، مدى الثقة بجهاز المخابرات ، 5 من المؤشرات الفرعية لدى هذه العينة حصلت على تصنيف متقدم جدا وهي مدى الثقة بالشرطة في عملية بناء الدولة ، مدى الثقة بالجيش في عملية بناء الدولة ، بالحالة النفسية للشخص اذا ما كانت لدية ضرورة لزيارة مركز امن ، مدى الثقة بنزاهة الشرطة ، مدى الثقة بنزاهة الجيش . واخير حصل مؤشر واحد على تصنيف الاصلاح المكتمل هو مدى الاعتقاد بان اجهزة الامن تعمل لاجل المواطن اولا.

6. المؤشر السادس: الاعتقادات بشأن الفساد في الاجهزة

يقيس هذا المؤشر الرئيسي مستوى اعتقاد المواطن العراقي بشأن الفساد في الاجهزة الامنية وكذلك مكافحة الفساد في مجال فرض النظام والقانون. واشارت النتائج الى ان هذا المؤشر قد حصل على علامة (0.37) مما يشير الى تصنيف ضعيف جدا للجهود الاصلاحية الموجهة للحد من انتشار الفساد بين منتسبي الاجهزة الامنية. وان غالبية الموطنين العراقيين يرون بان هذه الظاهرة باتت ظاهرة واضحة واحدى السمات التي تميز هذه الاجهزة.

حاز المؤشر على تصنيف منخفض جدا اذا بلغت علامة المقياس (0.25) لدى المواطنين الذين تعرضوا لتجربة مع نظام الامن والعدالة وهم يرون بان ظاهرة الفساد منتشرة بدرجة كبيرة في هذه الاجهزة . في حين بلغت علامة المقياس (0.39) لدى الاشخاص الذين لم يتعرضوا الى الاعتقال مما يظهرا تصنيفا افضل لكنه يبقى متدنيا ويندرج ضمن التصنيف الضعيف جدا بحسب المقياس المستخدم .

شكل رقم (15): مؤشر الاعتقادات بشأن انتشار الفساد في الاجهزة

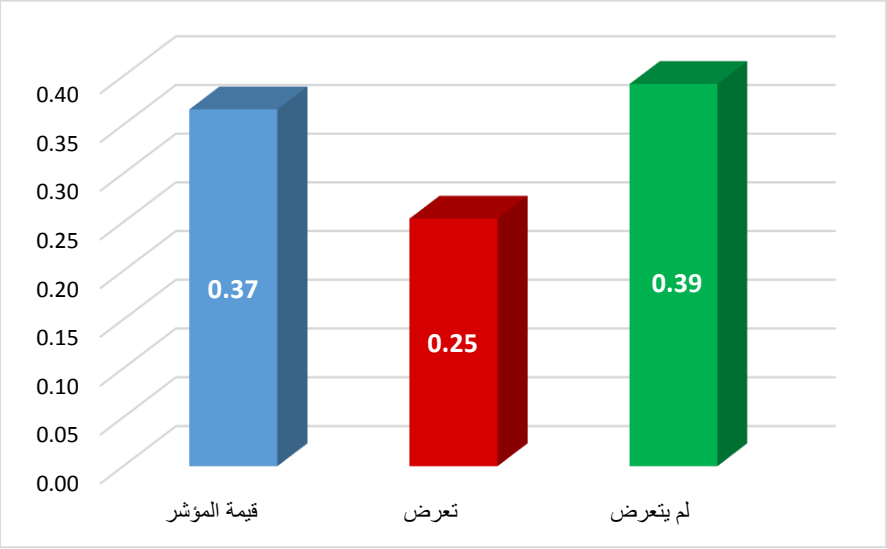

تشير نتائج المؤشرات الفرعية إلى أن اعلى قيمة كانت للمؤشر الفرعي (اعتقد بأن أداء الأجهزة اليوم في مكافحة الفساد في منطقتك افضل مقارنة بقبل 2011) حيث بلغت علامة مقياس هذا المؤشر (0.49) وهي تعني بان نصف العينه تقريبا يرون بان اداء الاجهزة الامنية في مكافحة الفساد في مناطقهم اليوم هي افضل مما كانت عليه قبل عام 2011 فيما يرى النصف الاخر من العينة عكس ذلك. ويختلف هذا التصنيف بشكل واضح بين الذين تعرضوا للاعتقال والذين لم يتعرضوا له حيث كانت علامة مقياس الذين تعرضوا لتجربة مع هذه الاجهزة (0.43) بينما كانت علامة مقياس الذين لم يتعرضوا لتجربة هي (0.51).

في جانب اخر حصل مؤشر (مدى الاعتقاد بأن الأجهزةالامنية لا تعاني من الفساد) على ادنى علامة (0.17)، ما يدل على ان الاجهزة الامنية غير قادرة على تحسين قدراتها لمواجهة الفساد. وقد تباينت علامة مقياس الذين يرون ذلك ممن تعرضوا لتجربة والذين لم يتعرضوا لتجربة بفارق قليل حيث كانت علامة هذا المؤشر (0.08) للذين لديهم تجربة و(0.19) لمن ليس لديه تجربة مع نظام الامن والعدالة. وبشكل عام تشير النتائج اعلاه الى عدم رضى المواطن من انتشار الفساد في هذه الاجهزة فضلا عن اعتقاده بانها عاجزة عن اتخاذ خطوات جدية لمكافحة هذه الظاهرة.

اما المؤشر الفرعي الثالث فقد تراوحت علامته بين علامتي المؤشرين المذكورين اعلاه، اذ بلغت (0.44) وهو يعكس وجهة نظر العراقيين واعتقادهم بان اوضاع الفساد في هذه الاجهزة اصبحت اكثر سوءا مما كانت عليه قبل اربع سنوات. وبشكل عام فان علامة المؤشرالفرعي تشيرالى مستوى منخفض لاداء هذه الاجهزة في مكافحة الفساد فيها بحسب راي المواطن العراقي وهو ينتظر المزيد من الخطوات للقضاء على اوجه الفساد المنتشراليوم داخل الأجهزة الأمنية.

ويعكس الجدول ادناه العلامات التي حصلت عليها المؤشرات الفرعية لهذا الموشر الرئيس كذلك يوضح التباين في العلامات بين الذين تعرضوا لتجربة مع هذه الاجهزة والذين لم يتعرضوا في كل من هذه المرشرات الفرعية.

شكل رقم (16): المؤشرات الفرعية لمؤشر مكافحة الفساد

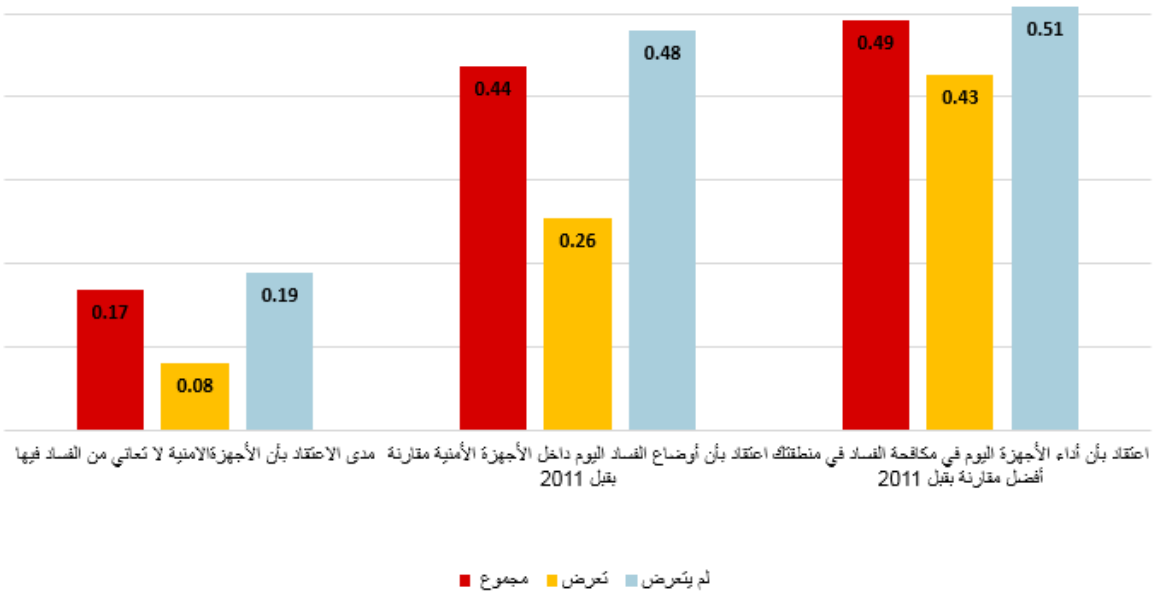

العلامة التي حصل عليها هذا المؤشر (0.37) تعكس الاعتقاد بوجود مشاكل جدية تتعلق بانتشار الفساد في الاجهزة الامنية ومع ذلك نجد بان هنالك تباينا بين المؤشرات الفرعية التي تندرج ضمن هذا المؤشر الرئيسي كما يوضحها الجدول الاتي:

جدول رقم(15) : تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر مكافحة الفساد

	المؤشرالفرعي	علامة المقياس	تصنيف المؤشرات
1	الاعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في مكافحة الفساد في منطقتك أفضل مقارنة بالاداء قبل اربع سنوات	0.49	اصلاح ضعيف
2	الاعتقاد بأن أوضاع الفساد اليوم داخل الأجهزة الأمنية افضل مقارنة بالاوضاع قبل اربع سنوات	0.44	
3	مدى الاعتقاد بأن الأجهزة الامنية لا تعاني من الفساد فيها	0.17	اصلاح منعدم

تشير النتائج إلى وجود تفاوتا ملحوظا بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا؛ حيث يشير تصنيف علامات المؤشرات لدى الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن إلى أن جميع المؤشرات الفرعية انحصرت بين التصنيف المنعدم والضعيف ، في حين توزعت بين المنعدم والضعيف والمتوسط لدى عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة (انظر الجدول التالي).

جدول رقم (16): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر مكافحة الفساد

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	2	**1**	1
اصلاح ضعيف جدا			
اصلاح ضعيف	1	1	2
اصلاح متوسط		1	
اصلاح متقدم			
اصلاح متقدم جدا			
اصلاح مكتمل			
المجموع	3	3	3

حصل مؤشرين على علامة متدنية جدا "اصلاح منعدم" لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن وهو المؤشر المتعلق بمدى الاعتقاد بان الاجهزة لاتعاني من الفساد فيها ، والاعتقاد بان اوضاع الفساد اليوم داخل الاجهزة

الامنية افضل مقارنة بالوضاع قبل 2011 . في حين حصل المؤشر الثالث لهذه العينة على تصنيف ضعيف وهو المؤشر المتعلق بالاعتقاد بان اداء الاجهزة اليوم في مكافحة الفساد في منطقتك افضل مما كانت عليه قبل 2011 ..

في المقابل حصل مؤشر واحد على تصنيف منعدم لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن ونظام العدالة وهو مدى الاعتقاد بان الاجهزة الامنية لاتعاني من الفساد ، والمؤشر الثاني حصل على تصنيف ضعيف هو المتعلق بالاعتقاد بان اوضاع الفساد اليوم داخل الاجهزة الامنية افضل مقارنة بالوضاع قبل 2011 . في حين حصل المؤشر الثالث والمتعلق بالاعتقاد بان اداء الاجهزة اليوم في مكافحة الفساد في منطقتك افضل مما كانت عليه قبل 2011 على تصنيف متوسط وهذه النتائج تؤكد مرة اخرى بان الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الامن ونظام العدالة لهم راي مختلف عن الذين لم يتعرضوا لتجربة مع هذه الاجهزة.

7. المؤشر السابع: الإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للاجهزة الامنية

يقيس هذا المؤشر الرئيسي مستوى الإطلاع والمعرفة لدى المواطن العراقي بالاختصاص والمهام المختلفة للاجهزة الامنية (الجيش والشرطة والحرس والمخابرات) . واشارت النتائج الى ان هذا المؤشر قد حصل على علامة (0.46) مما يشير الى ان اقل من نصف العينه فقط لديهم معرفة واطلاع عن اختصاصات ومهام الاجهزة الامنية.

واشار الذين تعرضوا لتجربة مع نظام الامن والعدالة الى انهم اكثر اطلاعا ومعرفة بمهام هذه الاجهزة مقارنة بالذين لم يتعرضوا ((0.51) مقابل (0.45)) مما يشير الى أن التجربة مع هذه الاجهزة ربما رفدتهم بمعرفه اضافية بمهام هذه الاجهزة قياسا بالذين لم يتعرضوا للاعتقال. ولكن الفارق جاء قليلا بينهم مما يؤكد مرة اخرى بان مهام هذه الاجهزة غير واضحة للمواطن العراقي.

شكل رقم (17): مؤشر الاطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للاجهزة الامنية

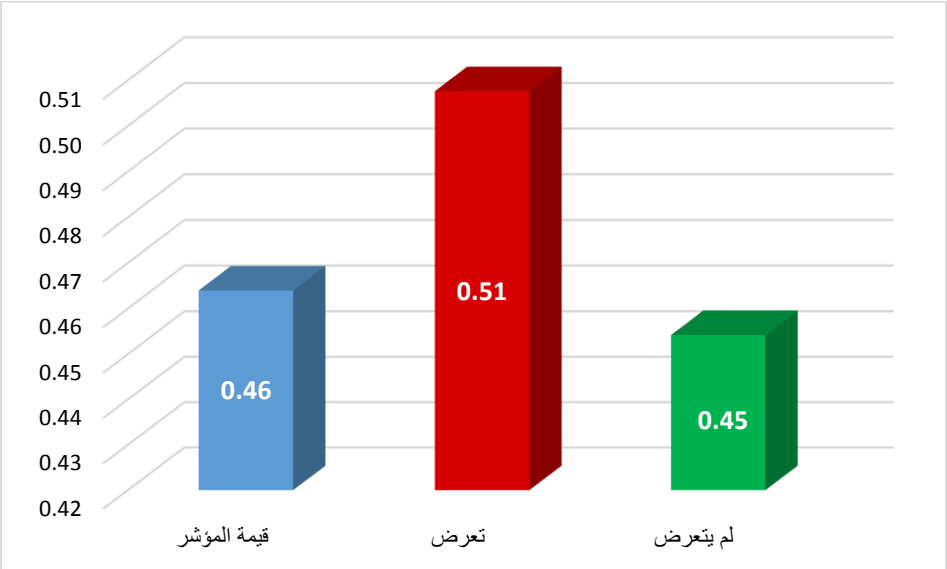

تشير نتائج المؤشرات الفرعية إلى أن اعلى علامة كانت للمؤشر الفرعي (مدى معرفة الجمهور بمهام الشرطة) حيث بلغت (0.57) وهي تشير الى ان اكثر من نصف العينة هم على معرفة بمهام واختصاصات الشرطة. ويختلف هذا التصنيف قليلا بين الذين تعرضوا للاعتقال والذين لم يتعرضوا له ((0.60)، و (0.56)) على التوالي.

في حين حصل مؤشر (مدى معرفة الجمهور بمهام المخابرات) على ادنى علامة على المقياس اذ بلغت (0.29) ما يشير الى أن غالبية الجمهور ليس لديهم معرفه كافية بمهام المخابرات. وقد تباينت علامة مقياس الذين يرون ذلك ممن تعرضوا لتجربة والذين لم يتعرضوا لتجربة بفارق واضح حيث كانت العلامة (0.34) للذين لديهم تجربة و(0.28) لمن ليس لديه تجربة مع جهاز المخابرات.

اما بالنسبه للمؤشر الفرعي المتبقي الذي يقيس مدى معرفة المواطن العراقي بمهام الجيش فقد حصل على علامة (0.53) وهي تاتي بين المؤشرين السابقين.

يبين المؤشر السابع ان المواطن العراقي لديه نقص واضح في معرفته بمهام الشرطه والجيش والمخابرات مما يخلق احتمالية حدوث تشويش وارباك في فهم مهام هذه الاجهزة لدى المواطن . وبالتالي لايستطيع ان يحدد اين يتوجه بالضبط عندما يواجه اية مشكله طارئة تتطلب تدخل هذه الاجهزة. ويمكن الاطلاع على مستويات معرفة المواطن بمهام هذه الاجهزة بشكل ادق وبحسب علامات المقياس التي حصلت عليها من خلال االشكل الاتي:

شكل رقم (18): المؤشرات الفرعية لمؤشر الاطلاع والمعرفة

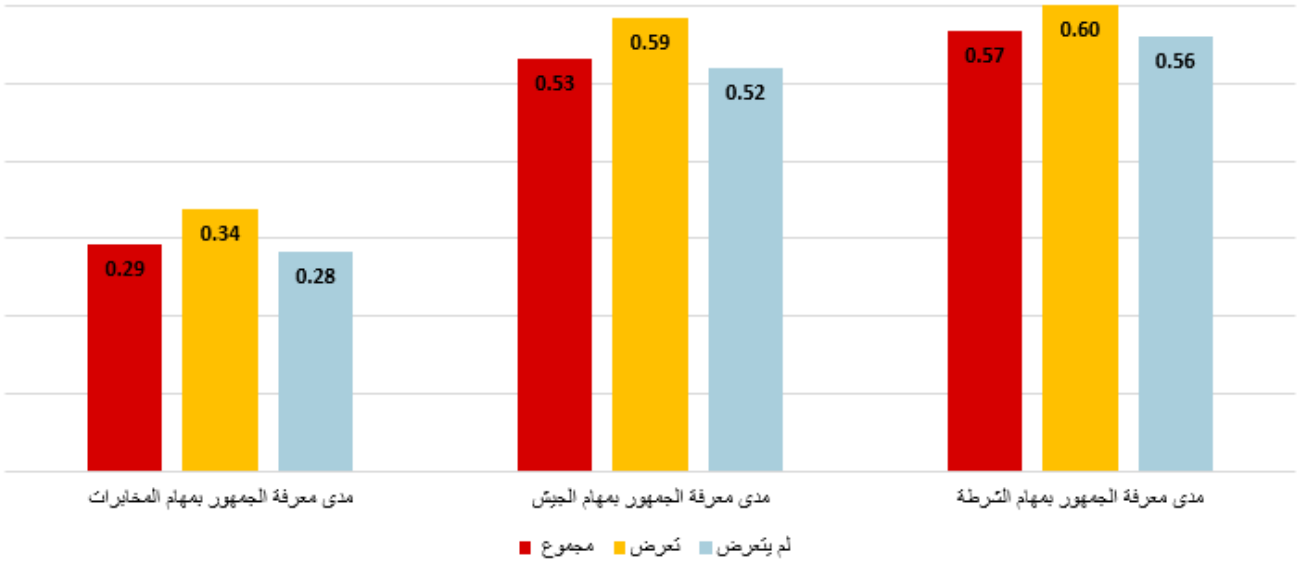

ولو وضعنا علامة المؤشر السابع (0.46)على مقياس تصنيف الاداء المستخدم ولاغراض التحليل فهي تصنف ضمن الاداء الضعيف ولكن قريب من المتوسط. ويتضمن هذا المؤشر ثلاثة مؤشرات فرعية اشارت النتائج الى اختلاف في تصنيفاتها على مقياس الاداء وكما موضح بالجدول الاتي :

جدول رقم (17): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر الاطلاع والمعرفة

	المؤشر الفرعي	علامة المقياس	تصنيف المؤشرات
1	مدى معرفة الجمهور بمهام الشرطة	0.57	اصلاح متوسط
2	مدى معرفة الجمهور بمهام الجيش	0.53	
3	مدى معرفة الجمهور بمهام المخابرات	0.29	اصلاح منعدم

تشير النتائج الى ان هناك ضبابية لدى الجمهور بمهام جهاز المخابرات وهناك عدم دراية بهذه المهام بالمقارنة مع مهام جهاز الشرطة والجيش التي احتلت موقعا افضل منها رغم كونها هي الاخرى ليست بالمستوى المطلوب.

لو ذهبنا الى تحليل النتائج على مستوى تجربة المواطن مع هذه الاجهزة سنلاحظ وجود اختلاف بسيط ما بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا؛ حيث يشير تصنيف علامات المؤشرات لدى الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن إلى أن مؤشر واحد كان تصنيفه ضعيف جدا وهو المؤشر المتعلق بمدى معرفة الجمهور بمهام المخابرات وحصل نفس المؤشر على تصنيف منعدم لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة . فيما حصل المؤشران الباقيان (مدى معرفة الجمهور بمهام الجيش ، ومدى معرفة الجمهور بمهام الشرطة) على تصنيف متوسط في كلا العينتين.**(انظر الجدول التالي).**

جدول رقم (18): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر الاطلاع والمعرفة

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم		1	1
اصلاح ضعيف جدا	1		
اصلاح ضعيف			
اصلاح متوسط	2	2	2
اصلاح متقدم			
اصلاح متقدم جدا			
اصلاح مكتمل		0	
المجموع	**3**	**3**	3

8. المؤشر الثامن: البعد السياسي الداخلي لبناء الدولة

ان لهذا المؤشر اهمية من خلال قياس البعد السياسي الداخلي لبناء الدولة ، التدريبات الامنية وكذلك تنفيذ قرارات المحاكم. واشارت النتائج الى ان هذا المؤشر قد حصل على علامة (0.59) على المقياس المستخدم مما يدل على ان المواطن العراقي قد اعطى تصنيفا وسطا للجهود الاصلاحية الخاصة بهذا المؤشر.

وتوضح النتائج التفصيلية لهذا المؤشر ان الذين تعرضوا لتجربة مع نظام الامن والعدالة قد بلغت علامتهم على المقياس (0.48) فيما بلغت (0.61) لدى الاشخاص الذين لم يتعرضوا الى الاعتقال مما يدل على ان الذين لديهم تجربة مع النظام اكثر تشاؤما من اقرانهم الذين لم يتعرضوا للاعتقال، اذ يرون ان بناء وتدريب الاجهزة الامنية تميل الى خدمة الحاكم "النظام السياسي القائم" اكثر منها لفرض النظام والقانون. وفي الوقت نفسه يرون بان قرارات المحاكم لازالت بحاجة الى اتخاذ خطوات جدية لتسريع تنفيذها اكثر من اقرانهم ممن لم يتعرضوا للاعتقال ويرون في ذلك خللا - ولو بدرجة اقل عن سابقه - يجب تجاوزه لكسب ثقة المواطن العراقي بالقرارات التي تصدر عن هذه المحاكم.

شكل رقم (19): البعد السياسي الداخلي - بناء الدولة

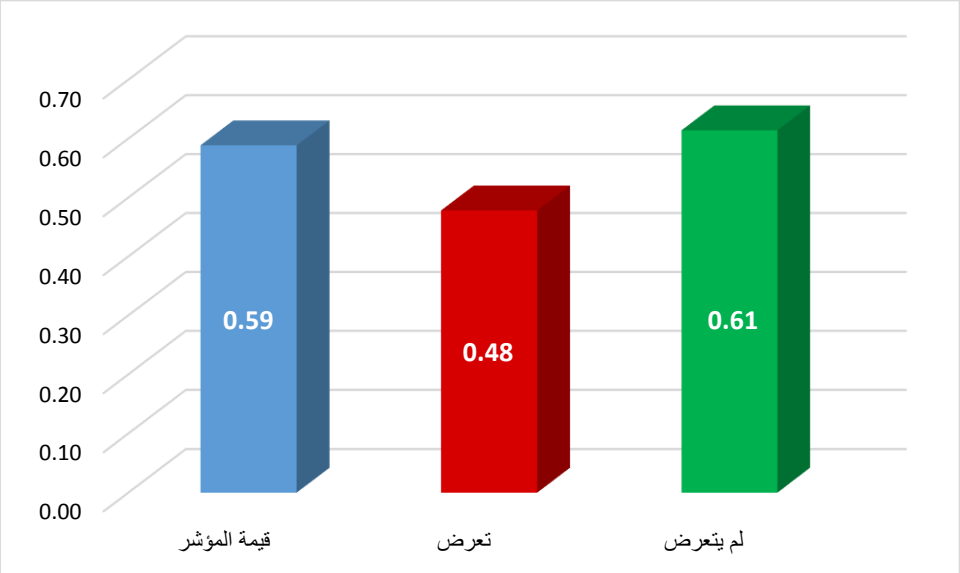

حصل المؤشر الفرعي (مدى وجود توقعات بتنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها) على علامة (0.74) مما تشير الى ان الاجهزة الامنية قادرة على تنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها. ويختلف هذا التصنيف بشكل واضح بين الذين تعرضوا للاعتقال والذين لم يتعرضوا اذ بلغت ((0.66) و (0.76)) على التوالي.

من جانب اخر حصل مؤشر (الاعتقاد بأن هدف التدريبات الأمنية هو فرض النظام) على علامة بلغت (0.44) ما يعني ان الاجهزة الامنية غير قادرة على فرض النظام وانها تعمل لخدمة الحاكم بالدرجة الاساس. وقد تباينت علامة مقياس الذين تعرضوا لتجربة والذين لم يتعرضوا لتجربة بفارق واضح؛ (0.30) للذين لديهم تجربة و(0.47) لمن ليس لديه تجربة مع نظام الامن والعدالة. وبشكل عام تشير النتائج اعلاه الى اعتقاد المواطن العراقي بان الاجهزة الامنية لم يتم اعدادها لتمكينها من فرض النظام والقانون وانما لخدمة الحاكم بالدرجة الاولى.

مما تقدم يتضح بان المؤشر الثامن يشير الى ان المواطنين لديهم اعتقاد بان الاجهزة الامنية قادرة الى حد ما على تنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها في حين يرى عكس ذلك بالنسبة لبناء وتدريب هذه الاجهزة فهو يرى بان هذه الاجهزة تعد لخدمة الحاكم اكثر منها لفرض النظام والقانون.ويمكن ملاحظة علامات المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر بالشكل الاتي.

شكل رقم (20): المؤشرات الفرعية لمؤشر بناء الدولة

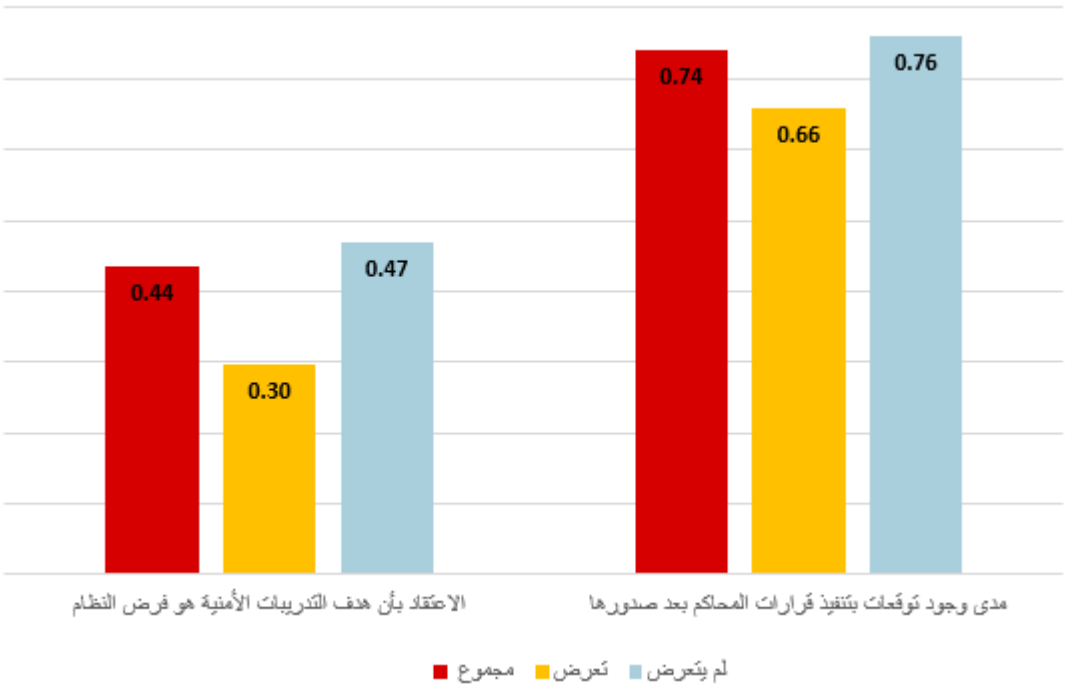

وعند اخضاع العلامة التي حصل عليها هذا المؤشر والبالغة (0.59) على مقياس تصنيف الاداء ولاغراض التحليل فان التقييم هنا يصنف بانه متوسط لكنه قريب من المتقدم ، اما المؤشرات الفرعية قد تباينت بين التصنيف الضعيف والمتقدم وكما موضح بالجدول الاتي :

جدول رقم (19): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر بناء الدولة

	المؤشر الفرعي	علامة المقياس	تصنيف المؤشرات
1	مدى وجود توقعات بتنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها	0.74	اصلاح متقدم جدا
2	الاعتقاد بأن هدف التدريبات الأمنية هو فرض النظام	0.44	اصلاح ضعيف

تظهر النتائج ايضا وجود تفاوت ملحوظ ما بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا؛ حيث يشير تصنيف علامات المؤشرات لدى الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن إلى حصول احد المؤشرين الفرعيين على تصنيف منعدم وهو المؤشر المتعلق بالاعتقاد بان الاجهزة الامنية لاتعاني من الفساد فيها في حين حصل المؤشر الاخر على

تصنيف متقدم وهو مؤشر الخاص بوجود توقعات بتنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها. في حين حصل المؤشران على تصنيف ضعيف ومتقدم جدا على التوالي لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة وكما موضح في الجدول الاتي :

جدول رقم (20): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر بناء الدولة

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	1		
اصلاح ضعيف جدا			
اصلاح ضعيف		1	1
اصلاح متوسط			
اصلاح متقدم	1		
اصلاح متقدم جدا		1	1
اصلاح مكتمل			
المجموع	**2**	**2**	2

9. المؤشر التاسع: التجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة

يتناول هذا المؤشر الرئيسي تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة من وجهة نظر الافراد الذين لديهم تجربة شخصية مع هذه الاجهزة. واشارت النتائج الى ان هذا المؤشر قد حصل على علامة (0.51) على المقيلس المستخدم وهو تقييم يعكس رؤية افراد العينة للدور الذي تقوم به هذه الاجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة.

شكل رقم (21): التجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة

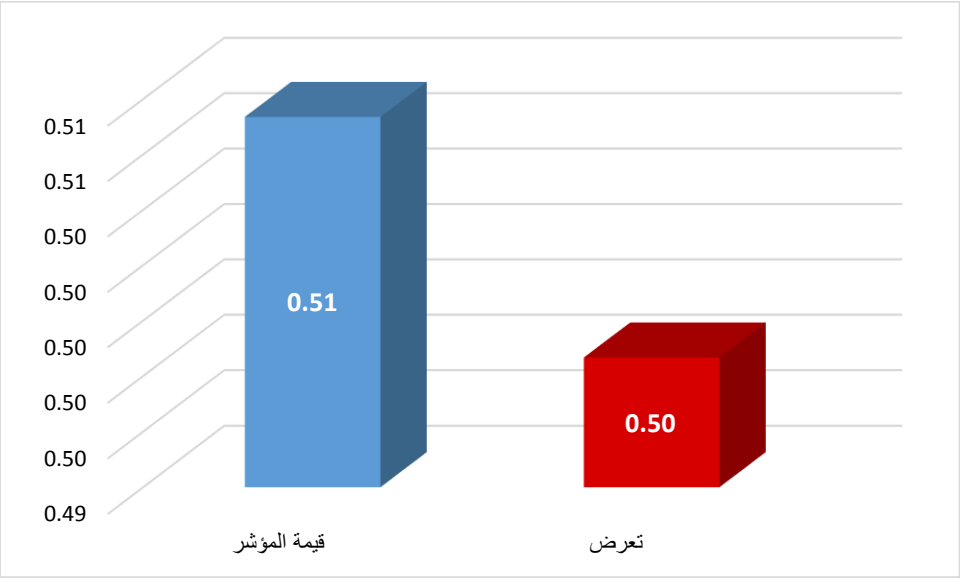

تشير نتائج المؤشرات الفرعية إلى أن اعلى علامة كانت للمؤشر الفرعي (مدى القدرة على التقدم بشكوى لمؤسسات حقوق الإنسان) حيث بلغت على مقياس هذا المؤشر (0.91) وهي تشير الى ان النسبة العظمى قادرين على التقدم بشكوى لمنظمات حقوق الانسان الا انهم لم يتقدموا لان جل هؤلاء لا يثقون بقدرة هذه المؤسسات على تقديم شيئ لهم في حين اشار قليل منهم الى خوفه من الجهات الامنية فيما لو علمت بانهم تقدموا بشكوى لهذه المنظمات. وتؤكد هذه النتيجة العلامة التي حصل عليها المؤشر الفرعي (مدى توفر مساعدة للمعتقل أو السؤال عنه من قبل مؤسسات حقوق الإنسان) على المقياس اذ بلغت (0.15) مما يدلل على الاهمال والتقصير من قبل وزارة حقوق الانسان والمؤسسات المرتبطة بها.

اما بالنسبة الى باقي المؤشرات الفرعية وعددها (12) فقد تراوحت علاماتها بين علامتي المؤشرين المذكورتين اعلاه. ورغم التفاوت البسيط بين هذه العلامات الا انها تمنح تصنيفا متوسطا من قبل الافراد الذين تعرضوا للاعتقال وبحسب تجربتهم الشخصية مع هذه الأجهزة وتقييمهم لدورها في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة . وبشكل عام فان العلامة التي حصل عليها هذا المؤشر تعكس بعض اوجه الخلل في اداء هذه الاجهزة خاصة فيما يتعلق بحقوق المواطن واسرته وطريقة التعامل معه بما يضمن صون كرامته ويحفظ حقوقه مع تراجع واضح لدور منظمات حقوق الانسان والتي انعكست على مدى ثقة الموطن بهذه الاجهزة عموما، يسلط الشكل التالي الضوء على المؤشرات الفرعية وعلاماتها على المقياس كما حصلت عليها من وجهة نظر المواطنين الذين كانت لديهم تجربة شخصية مع هذه الاجهزة.

شكل رقم (22): المؤشرات الفرعية لمؤشر التجربة الشخصية

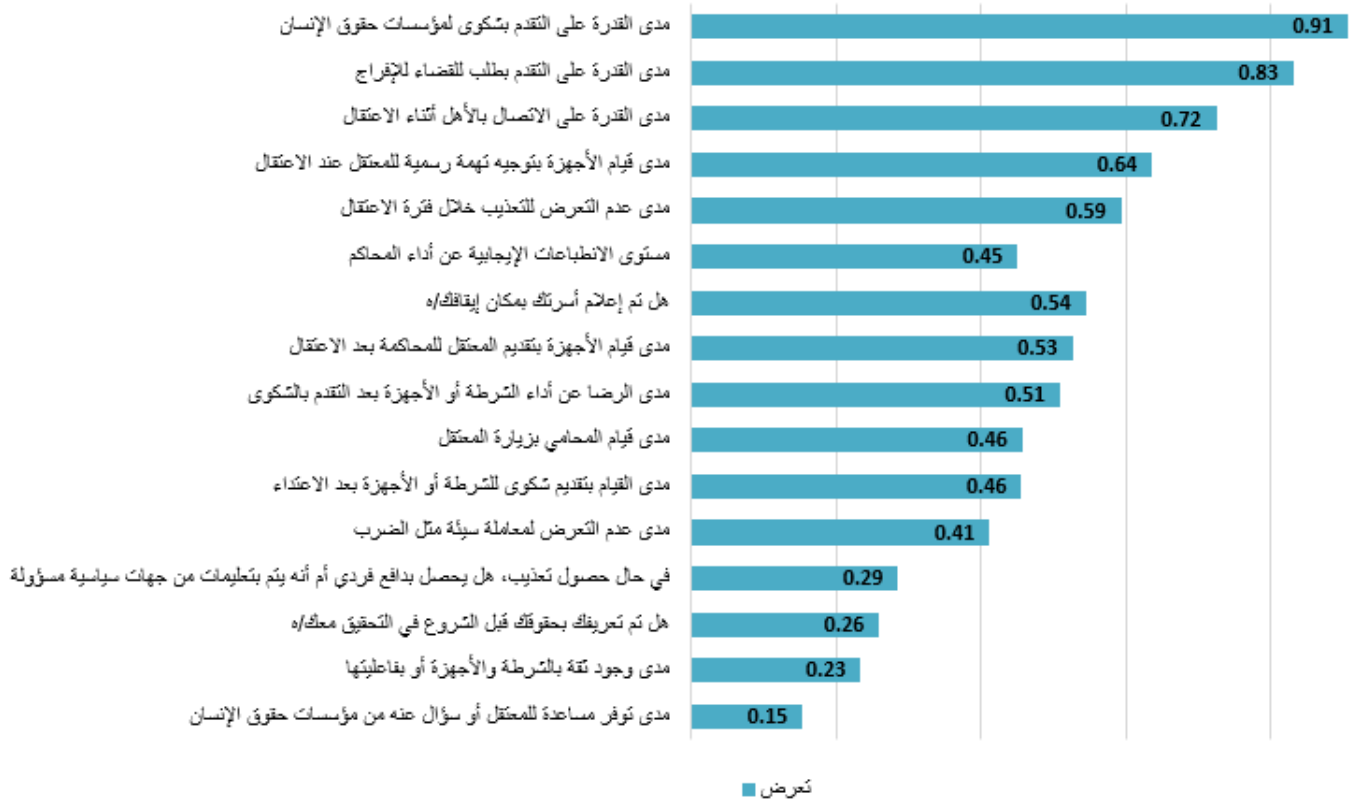

اما بالنسبة لمن لم يتعرضوا لتجربة مع نظام الامن فقد تم سؤالهم عن انطباعاتهم عن اداء المحاكم, وكانت علامة المقياس كالتالي بالمقارنة مع علامة مقياس من تعرضوا لتجربة بالاضافة لمجموع هذا المقياس الفرعي.

شكل رقم (23): الانطباعات الإيجابية عن أداء المحاكم

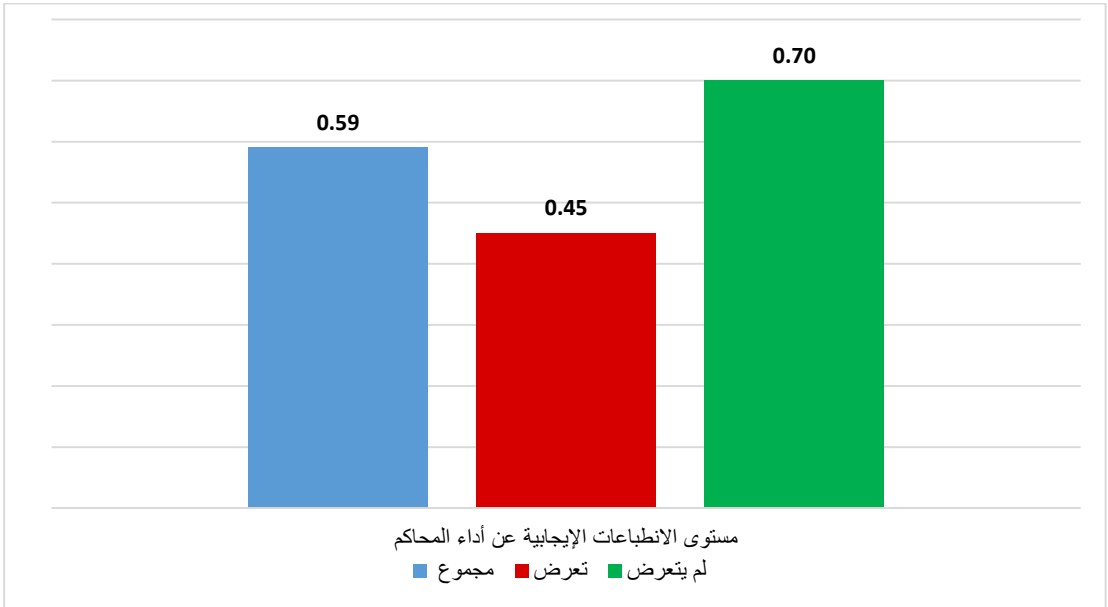

هذا المؤشر حصل على علامة قدرها (0.51) على المقياس المستخدم وهي تشير، من الناحية التحليلية الى تقييم متوسط للجهود الاصلاحية الخاصة بهذا المؤشر ، يتكون هذا المؤشر من (16) مؤشرا فرعيا منها (4) مؤشرات تراوح تصنيفها بين الاصلاح المتقدم والمكتمل، و (5) منها كان تصنيفها متوسطا وحصل 3 منها على تصنيف ضعيف في حين كان تصنيف الجهود الاصلاحية منعدما في اربعة مؤشرات فرعية. الجدول التالي يبين علامات المؤشرات الفرعية الستة عشرة وتصنيفها على مقياس الاداء.

جدول رقم (21): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر التجربة الشخصية

	المؤشر الفرعي	علامة المقياس	تصنيف المؤشرات
1	مدى القدرة على التقدم بشكوى لمؤسسات حقوق الإنسان	0.91	اصلاح مكتمل
2	مدى القدرة على التقدم بطلب للقضاء للإفراج	0.83	
3	مدى القدرة على الاتصال بالأهل أثناء الاعتقال	0.72	اصلاح متقدم جدا
4	مدى قيام الأجهزة بتوجيه تهمة رسمية للمعتقل عند الاعتقال	0.64	اصلاح متقدم
5	مدى عدم التعرض للتعذيب خلال فترة الاعتقال	0.59	اصلاح متوسط
6	مستوى الانطباعات الإيجابية عن أداء المحاكم	0.59	
7	هل تم إعلام أسرتك بمكان إيقافك/ه ؟	0.54	
8	مدى قيام الأجهزة بتقديم المعتقل للمحاكمة بعد الاعتقال	0.53	
9	مدى الرضا عن أداء الشرطة أو الأجهزة بعد التقدم بالشكوى	0.51	
10	مدى قيام المحامي بزيارة المعتقل	0.46	اصلاح ضعيف
11	مدى القيام بتقديم شكوى للشرطة أو الأجهزة بعد الاعتداء	0.46	
12	مدى عدم التعرض لمعاملة سيئة مثل الضرب	0.41	
13	هل تعتقد بأنه في حال حصول تعذيب، هل أن ذلك يحصل بدافع فردي من قبل الشرطة أم أنه يتم بتعليمات من جهات سياسية مسؤولة	0.29	اصلاح منعدم
14	هل تم تعريفك بحقوقك قبل الشروع في التحقيق معك/ه	0.26	
15	مدى وجود ثقة بالشرطة والأجهزة أو بفاعليتها	0.23	
16	مدى توفر مساعدة للمعتقل أو سؤال عنه من مؤسسات حقوق الإنسان	0.15	

10. المؤشر العاشر: احساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية

يقيس المؤشر الرئيسي العاشر مستوى احساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية من خلال تقييمه لاداء اجهزة الامن عند تعرضه للأذى الشخصي او رغبته في الهجرة او تعرضه للسرقة اوانتهاك حرمه البيوت وغيرها. حصل هذا المؤشر على علامة (0.61) مما يدل على تصنيف متقدم نوعما لاداء هذه الاجهزة كما يراه المواطن العراقي من خلال المعطيات على ارض الواقع مقارنة للسنوات الماضية. وكانت علامة المقياس (0.43) بين الذين تعرضوا لتجربة مع نظام الامن والعدالة وهي علامة منخفضة، فيما بلغت (0.65) لدى الاشخاص الذين لم يتعرضوا الى الاعتقال مما يشير الى تقييم افضل لدى هؤلاء قياسا بالذين تعرضوا للاعتقال.

شكل رقم (24): مؤشر احساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية

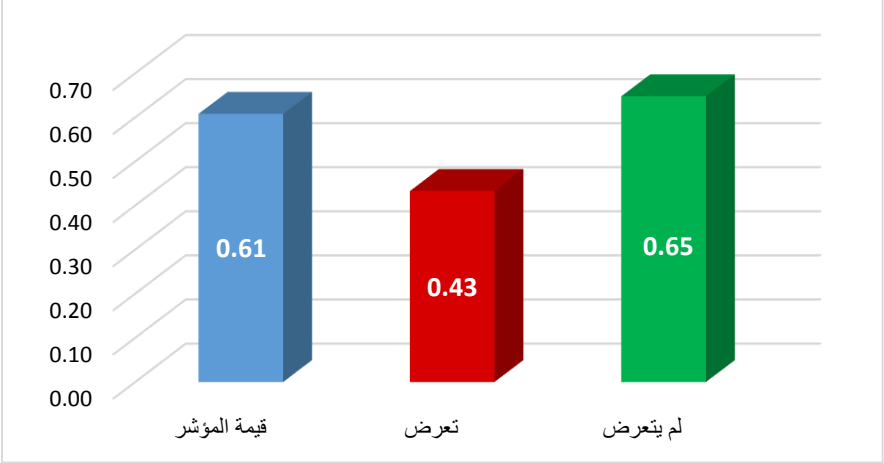

حصل المؤشر الفرعي (توقع الحماية من الأجهزة عند التعرض لجريمة كالسرقة) على اعلى علامة بين المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي العاشر، حيث بلغت علامة مقياس المؤشر (0.70) وهي تشير الى ثقة المواطنين بقدرة الاجهزة الامنية في مكافحة الجريمة كالسرقة. وتختلف هذه العلامة بشكل واضح بين الذين تعرضوا للاعتقال والذين لم يتعرضوا له حيث بلغت (0.56) و (0.73) على التوالي.

في حين حصل مؤشر (توقع الحماية من الأجهزة عند التعديات من رجال أمن) على ادنى علامة، اذ بلغت (0.46) مما تشير الى ان الاجهزة الامنية غير قادرة على حماية المواطن عند حصول التعديات من رجال أمن. وقد تباينت علامة مقياس الذين يرون ذلك ممن تعرضوا لتجربة والذين لم يتعرضوا لتجربة بفارق كبير اذ بلغت (0.29) و(0.50) على التوالي.

اما باقي المؤشرات الفرعية وعددها (8) فقد تراوحت علاماتها بين علامتي المؤشرين المذكورين اعلاه. . وبشكل عام، فان جميع المؤشرات الفرعية تؤشر تصنيفا متقدما لمؤشر احساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية من قبل المواطن العراقي ويتضح ذلك من خلال العلامات التي تعكسها علامة كل مؤشر في الجدول الاتي:

شكل رقم (25): المؤشرات الفرعية لمؤشر الاحساس بالامن

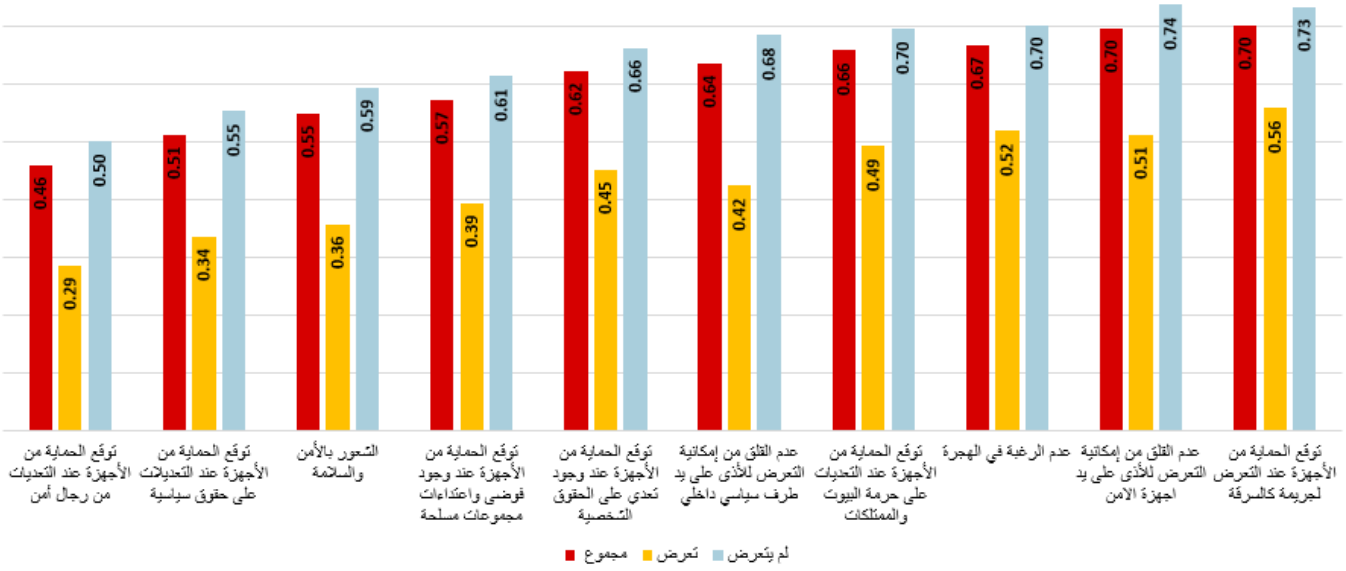

ان حصول هذا المؤشر على علامة (0.61) على المقياس المستخدم يعد تصنيفا متقدما من الناحية التحليلية اما المؤشرات الفرعية و هي (10) مؤشرات فقد تراوحت علاماتها بين المستوى الضعيف والمتقدم و كما ياتي:

جدول رقم(22): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر الاحساس بالامن

	المؤشر الفرعي	علامة المقياس	تصنيف المؤشرات
1	عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد اجهزة الامن	0.70	اصلاح متقدم
2	توقع الحماية من الأجهزة عند التعرض لجريمة كالسرقة	0.70	
3	عدم الرغبة في الهجرة	0.67	
4	توقع الحماية من الأجهزة عند التعديات على حرمة البيوت والممتلكات	0.66	
5	عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد طرف سياسي داخلي	0.64	
6	توقع الحماية من الأجهزة عند وجود تعدي على الحقوق الشخصية	0.62	
7	توقع الحماية من الأجهزة عند وجود فوضى واعتداءات مجموعات مسلحة	0.57	اصلاح متوسط
8	الشعور بالأمن والسلامة	0.55	
9	توقع الحماية من الأجهزة عند التعديلات على حقوق سياسية	0.51	
10	توقع الحماية من الأجهزة عند التعديات من رجال أمن	0.46	اصلاح ضعيف

يلاحظ من المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي العاشر انها تؤكد حقيقة ان مجمل المؤشرات الفرعية كانت ايجابية وحصلت على تقييم متوسط او متقدم عدى مؤشر فرعي واحد فقط وهو (توقع الحماية من الأجهزة عند التعديات من رجال أمن) قد كان تصنيفه ضعيف (0.46) و لكنه قريب على الدرجة المتوسطة.

بالانتقال الى التحليل على مستوى التجربة مع هذه الاجهزة ، تشير النتائج إلى وجود تفاوت كبير ما بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا؛ حيث يشير تصنيف علامات المؤشرات لدى الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن إلى أن عدد المؤشرات ذات التصنيف المنعدم والضعيف والضعيف جدا يبلغ 7 مؤشرات مقابل موشر واحد ضمن هذه التصنيفات لدى عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة .(انظر الجدول التالي).

جدول رقم (23): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر الاحساس بالامن

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	1		
اصلاح ضعيف جدا	3		
اصلاح ضعيف	3	1	1
اصلاح متوسط	3	2	3
اصلاح متقدم		5	6
اصلاح متقدم جدا		2	
اصلاح مكتمل		0	
المجموع	**10**	**10**	10

حصل مؤشر واحد على علامة متدنية جدا "اصلاح منعدم" لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن وهو المؤشر المتعلق بتوقع الحماية من الاجهزة عند حصول تعديات من رجال الامن (0.29). كما حصل ثلاثة مؤشرات لنفس العينة على تصنيف ضعيف جدا وهي توقع الحماية من الاجهزة عند التعديات على حقوق سياسية ، الشعور بالامن والسلامة ، وتوقع الحماية من الاجهزة عند وجود فوضى واعتداءات من مجموعات مسلحة . في حين حصلت ثلاث مؤشرات على تصنيف اصلاح ضعيف هي : عدم القلق من امكانية التعرض للاذى من طرف سياسي داخلي ، توقع الحماية من الاجهزة عند وجود تعدي على الحقوق الشخصية ، وتوقع الحماية من الاجهزة عند على حرمة البيوت والممتلكات . وتشير هذه النتائج الى ان سقف توقعات الذين تعرضوا لتجربة مع الاجهزة الامنية لازال منخفض جدا خاصة فيما يتعلق بموضوع الحماية التي توفرها الاجهزة الامنية للمواطن ، في الوقت نفسه نلاحظ ارتفاع لمستوى تصنيف الاداء في المؤشرات الثلاثة الاخرى عند نفس العينه اذا حصلت على تصنيف متوسط وهي المؤشرات المتعلقة بعدم القلق من امكانية التعرض لاذى على يد اجهزة الامن ، وعدم الرغبة في الهجرة ، و توقع الحماية من الاجهزة عند التعرض لجريمة السرقة ، اذ جاءت علاماتها (0.51) و(0.52) و(0.56) على التوالي.

في المقابل حصل مؤشر واحد على تصنيف اصلاح ضعيف لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن ونظام العدالة وهو توقع الحماية من الاجهزة عند التعديات من رجال امن (0.50) . كما حصل مؤشران على تصنيف اصلاح متوسط هما توقع الحماية من الاجهزة عند التعديات على حقوق سياسية ،و الشعور بالامن والسلامه اذ كانت علامتهما

(0.55) و(0.59) على التوالي .في حين حصلت خمسة مؤشرات على تصنيف اصلاح متقدم وهي: توقع الحماية من الاجهزة عند وجود فوضى واعتداءات من مجموعات مسلحة (0.61)، توقع الحماية من الاجهزة عند وجود تعدي على الحقوق الشخصية (0.66)، عدم القلق من امكانية التعرض للاذى من طرف سياسي داخلي (0.68)، وتوقع الحماية من الاجهزة عند على حرمة البيوت والممتلكات (0.70)، وعدم الرغبة في الهجرة (0.70)، مؤشرين فقط حصلا على تصنيف متقدم جدا هما ، توقع الجماية من الاجهزة عند التعرض لجريمة السرقة (0.73)، و وعدم القلق من امكانية التعرض للاذى على يد اجهزة الامن (0.74) ، ما يفيد أن الاحساس بالامن لدى الجمهور العراقي مقبولا نوعما لكنه يختلف بشكل واضح بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع هذه الاجهزة عنه في عينة الذين لم يتعرضوا ففي الوقت التي يلاحظ قلق وخوف واضح لدى افراد العينة الاولى من هذه الاجهزة يلاحظ بان العينة الثانية اقل قلقا واكثر اطمئنانا . وهذا الاختلاف ربما ناتج عن التعامل المباشر للعينة الاولى مع هذه الاجهزة واطلاعها على تفاصيل ربما لاتكون واضحة للعينة الثانية . مما يعطي تقييما مختلفا لاداء الاجهزة الامنية لدى العينيتن . وفي كل الاحوال فان النتيجة الملموسة من تحليل النتائج السابقة تفيد بانه كلما اقترب المواطن العراقي من الاجهزة الامنية وتعامل معها بشكل مباشر كلما كان تقييمه لادائها اسوء من المواطن الذي لم يتعامل مع هذه الاجهزة بشكل مباشر .

11. المؤشر الحادي عشر: تقييم نظام العدالة

يقيس هذا المؤشر الرئيسي مستوى تقييم نظام العدالة من قبل المواطن العراقي من ناحية مدى الثقة في القضاء ومدى التحيز في تطبيق القانون بناءً على اسس حزبية او طائفية والقدرة على تنفيذ قرارات المحاكم فضلا كفاءة النظام القضائي واستقلاليته عن السلطة التنفيذية. واشارت النتائج الى ان هذا المؤشر قد حصل على علامة (0.59) مما يدل على تقييم وسط ويقترب من المتقدم من قبل المواطن العراقي. ويلاحظ ان عينة الذين تعرضوا لتجربة مع نظام الامن والعدالة اشارت الى تقييم اقل لاداء هذه الاجهزة اذ بلغت علامة المقياس لديهم (0.46)، فيما بلغت (0.62) لدى الاشخاص الذين لم يتعرضوا الى الاعتقال .

شكل رقم (26): مؤشر تقييم نظام العدالة

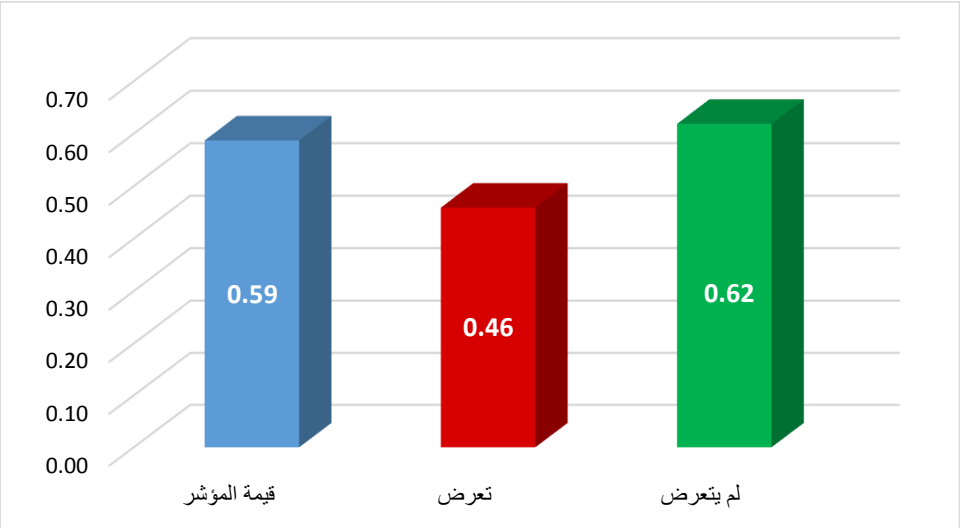

حصل المؤشر الفرعي (الاعتقاد بأن الأجهزة تنفذ قرارات المحاكم عند صدورها) على اعلى تصنيف في المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي الحادي عشر، حيث بلغت علامة مقياس المؤشر (0.76) وهي تمنح تصنيفا متقدما جدا لقدرة الاجهزة الامنية على تنفيذ قرارات المحاكم عند صدورها . ويختلف هذا التصنيف بشكل واضح بين الذين تعرضوا للاعتقال والذين لم يتعرضوا له بشكل لافت (0.62) و(0.80) على التوالي.في جانب اخر حصل مؤشر (الاعتقاد بسرعة المحاكم في اصدارقراراتها) على ادنى تصنيف بين المؤشرات الفرعية للمؤشر، اذ بلغت 0.35 مما يعني ان المحاكم بطيئة في اصدار قراراتها. وقد تباينت علامة مقياس الذين يرون ذلك ممن تعرضوا لتجربة والذين لم يتعرضوا لتجربة بفارق هام، حيث كانت العلامة (0.25) و(0.38) على التوالي .

اما باقي المؤشرات الفرعية وعددها (16) فقد تراوحت علاماتها بين علامتي المؤشرين المذكورين اعلاه مع وجود تباينات طفيفة في قيمة المقياس التي حصل عليها كل مؤشر. ولعل الشكل التالي يوضح قيمة كل مؤشر فرعي كما يبين الفروقات في اراء الذين تعرضوا لتجربة مع الاجهزة الامنية والذين لم يتعرضوا لكل من هذه المؤشرات.

شكل رقم (27): المؤشرات الفرعية لمؤشر نظام العدالة

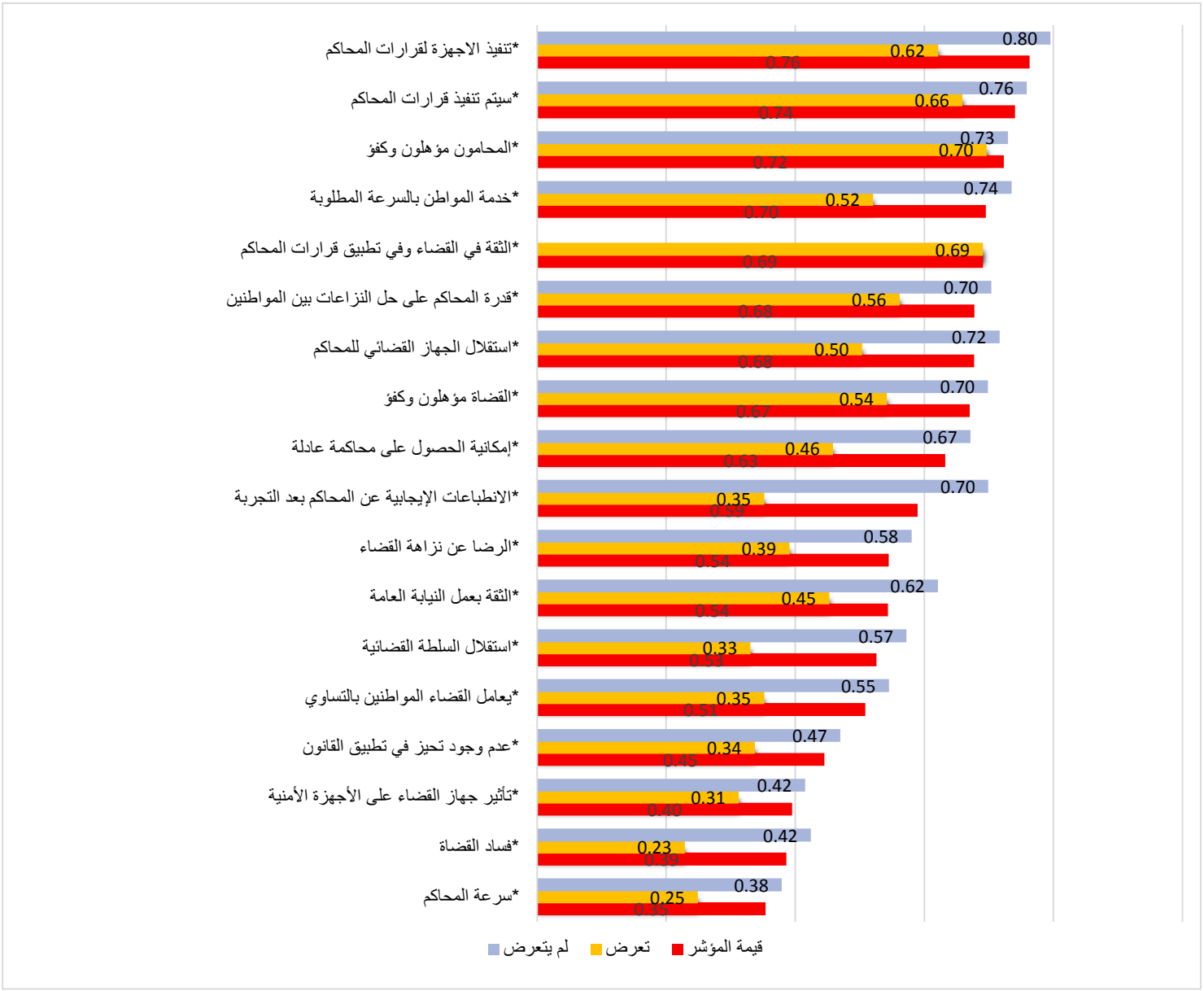

كما تمت الاشارة سابقا فقد حصل هذا المؤشر على علامة (0.59) على المقياس ومن الناحية التحليلية تعد درجة تعبر عن تصنيف متوسط للاداء ، ولكن عند مراجعة المؤشرات الفرعية المنظوية تحت هذا المؤشر الرئيسي وعددها (18) يلاحظ تفاوتا واضحا في التقييم وكما مبين بالجول الاتي:

جدول رقم (24): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر نظام العدالة

	المؤشر الفرعي	علامة المقياس	تصنيف المؤشرات
1	الاعتقاد بأن الأجهزة تنفذ قرارات المحاكم عند صدورها	0.76	اصلاح متقدم جدا
2	الاعتقاد بأن قرارات المحاكم سيتم تنفيذها	0.74	
3	الاعتقاد بان المحامون مؤهلون وكفؤ	0.72	
4	الاعتقاد بأن الشرطة ستعمل على خدمة المواطن بالسرعة المطلوبة عند الحاجة	0.70	اصلاح متقدم
5	مدى الثقة في القضاء وفي تطبيق قرارات المحاكم	0.69	
6	الاعتقاد بأن المحاكم قادرة على حل النزاعات بين المواطنين	0.68	
7	الاعتقاد بأن الجهاز القضائي للمحاكم مستقل عن السلطة التنفيذية والأجهزة والأحزاب	0.68	
8	الاعتقاد بأن القضاة مؤهلون وكفؤ	0.67	
9	الاعتقاد بإمكانية الحصول على محاكمة عادلة	0.63	
10	الانطباعات الإيجابية عن عمل المحاكم من خلال التجربة	0.59	اصلاح متوسط
11	مدى الرضا عن نزاهة القضاء (الحكم حسب القانون فقط)	0.54	
12	الثقة بعمل النيابة العامة	0.54	
13	الاعتقاد بأن السلطة القضائية مستقلة وتحكم حسب القانون فقط	0.53	
14	الاعتقاد بأن القضاء يعامل المواطنين بالتساوي	0.51	
15	الاعتقاد بعدم وجود تحيز في تطبيق القانون على المواطنين لدى الشرطة وأجهزة الأمن	0.45	اصلاح ضعيف
16	الاعتقاد بأن جهاز القضاء هو المؤثر على عمل الأجهزة الأمنية وليس العكس	0.40	اصلاح ضعيف جدا
17	الاعتقاد بوجود فساد بين القضاة	0.39	
18	الاعتقاد بأن عمل المحاكم سيكون سريعاً	0.35	

مما ورد يتضح بان (14) مؤشرا فرعيا كان ادائها بين المتوسط والمتقدم جدا وهذا يدلل على ان نظام العدالة قد حصل على تقييم ايجابي نوعا ما في راي الجمهور رغم وجود اربعة مؤشرات فرعية حصلت على تقييم ضعيف وضعيف جدا.

في مستوى اخر من التحليل يلاحظ وجود تفاوت كبير ما بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا؛ حيث يشير تصنيف علامات المؤشرات لدى الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن إلى أن عدد المؤشرات ذات التصنيف المنعدم والضعيف جدا والضعيف يبلغ 11مؤشرا ، و المؤشرات السبعة الاخرى جاءت ضمن التصنيف المتوسط والمتقدم . في المقابل هنالك 4 مؤشرات فقط لدى عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة ضمن التصنيف المنعدم والضعيف والضعيف جدا ، في حين جاء 13 مؤشرا ضمن التصنيفات من المتوسط الى المتقدم جدا لدى هذه العينة .. (انظر الجدول التالي).

جدول رقم (25): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر نظام العدالة

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	2		
اصلاح ضعيف جدا	6	1	3
اصلاح ضعيف	3	3	1
اصلاح متوسط	3	3	5
اصلاح متقدم	4	5	6
اصلاح متقدم جدا		5	3
اصلاح مكتمل		0	
المجموع	**18**	**17**	18

يلاحظ بان مؤشرين فقط حصلا على علامة متدنية جدا "اصلاح منعدم" لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن وهما الاعتقاد بوجود فساد بين القضاة (0.23) و الاعتقاد بان عمل المحاكم سيكون سريعا (0.25) . وحصلت ستة مؤشرات على على علامة ضعيف جدا هي ، الاعتقاد بان جهاز القضاء هو المؤثر في عمل الاجهزة الامنية وليس العكس (0.31) ، الاعتقاد بان السلطة القضائية مستقلة وتحكم بحسب القانون (0.33) ، الاعتقاد بعدم وجود تحييز في تطبيق القانون على المواطنين لدى الشرطة واجهزة الامن (0.34) ، الاعتقاد بان القضاء يعامل المواطنين بالتساوي (0.35) ، الانطباعات الايجابية عن عمل المحاكم من خلال التجربة (0.35) ، مدى الرضا عن نزاهة القضاء (0.39) ،

اما المؤشرات التي حصلت على علامة ضعيف لدى هذه العينة فهي ثلاثة ايضا وتتمثل بمؤشر الثقة بعمل النيابة العامة(0.45) ، و الاعتقاد بامكانية الحصول على محاكمة عادلة (0.46) ، والاعتقاد بان الجهاز القضائي للمحاكم مستقل عن السطلة التنفيذية والاجهزة والاحزاب (0.50).

ثلاثة مؤشرات حصلت على علامة متوسطة هي الاعتقاد بان الشرطة ستعمل على خدمة المواطن بالسرعة المطلوبة(0.52) ، الاعتقاد بان القضاة مؤهلين وكفوءين(0.54) ، الاعتقاد بان المحاكم قادرة على حل حل المنازعات بين المواطنين(0.56).

واخيرا حصلت اربعة مؤشرات لدى عينة الذين تعرضوا على علامة متقدمة حسب مقياس الاداء ، وهي : الاعتقاد بان الاجهزة تنفذ قرارات المحاكم عند صدورها(0.62)، الاعتقاد بان قرارات المحاكم سيتم تنفيذها(0.66) ، مدى الثقة في القضاء وفي تطبيق قرارات المحاكم (0.69) ، الاعتقاد بان المحامون مؤهلون وكفوؤن(0.70) .

في المقابل حصل مؤشر واحد على تصنيف ضعيف جدا لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن ونظام العدالة وهو وهو الاعتقاد بان عمل المحاكم سيكون سريعا (0.38) ، وحصلت ثلاثة مؤشرات على تصنيف ضعيف لدى هذه العينة وتتمثل الاعتقاد بان جهاز القضاء هو المؤثر في عمل الاجهزة الامنية وليس العكس (0.42) ،الاعتقاد بوجود فساد بين القضاة (0.42) ، و، الاعتقاد بعدم وجود تحييز في تطبيق القانون على المواطنين لدى الشرطة واجهزة الامن (0.47) ،

المؤشرات التي حصلت على تصنيف متوسط لدى هذه العينة هي ثلاثة ايضا وهي الاعتقاد بان القضاء يعامل المواطنين بالتساوي (0.55) ، الاعتقاد بان السلطة القضائية مستقله وتحكم حسب القانون فقط(0.57)، مدى الرضا عن نزاهة القضاء (0.58) . خمسة مؤشرات حصلت على تصنيف متقدم هي الثقة بعمل النيابة العامة (0.52)، الاعتقاد بامكانية الحصول على محاكمة عادلة (0.67) ، الاعتقاد بان القضاة مؤهلون وكفوؤن(0.70)، الانطباعات الايجابية عن عمل المحاكم من خلال التجربة (0.70) ، الاعتقاد بان المحاكم قادرة على حل النزاعات بين المواطنين(0.70). في حين حصلت خمسة مؤشرات اخرى لدى هذه العينة على تصنيف متقدم جدا هي : الاعتقاد بان الجهاز القضائي للمحاكم مستقل عن السطلة التنفيذية والاجهزة والاحزاب (0.72). الاعتقاد بان المحامون مؤهلون وكفوؤن(0.73) . الاعتقاد بان الشرطة ستعمل على خدمة المواطن بالسرعة المطلوبة(0.74) ، الاعتقاد بان قرارات المحاكم سيتم تنفيذها(0.76) ، الاعتقاد بان الاجهزة تنفذ قرارات المحاكم عند صدورها(0.80). يلاحظ مما تقدم بان المواطن العراقي الذي تعرض لتجربة مع قطاع الامن ونظام العدالة يعطي تقييما منخفضا للاداء مقارنة بالمواطن الذي لم يتعرض لتجربة .مما يدعم النتائج السابقة التي تؤكد على ان التعامل مع الاجهزة الامنية يترك انطباعا سلبيا لدى المواطن مفاده بان هذه الاجهزة هي اسوء مما تبدوا عليه بكثير.

12. المؤشر الثاني عشر: الحريات والمساءلة وحقوق الانسان

يقيس هذا المؤشر الحريات والمساءلة وحقوق الانسان وانتقاد السلطة بدون خوف فضلا عن حرية التظاهر والثقة بمنظمات حقوق الانسان وقدرتها على اداء مهامها في الدفاع عن حقوق المعتقلين، اضافة الى القدرة على الاتصال بالاهل اثناء الاعتقال وامكانية طلب شهادة حسن السلوك للمواطن وغيرها.

حصل هذا المؤشر على علامة (0.53) مما يدل على تصنيف متوسط من قبل المواطن العراقي، فيما حصل على (0.47) بين الذين تعرضوا لتجربة مع نظام الامن والعدالة، و (0.61) لدى الاشخاص الذين لم يتعرضوا الى الاعتقال.

شكل رقم (28): مؤشر الحريات والمسائلة وحقوق الانسان

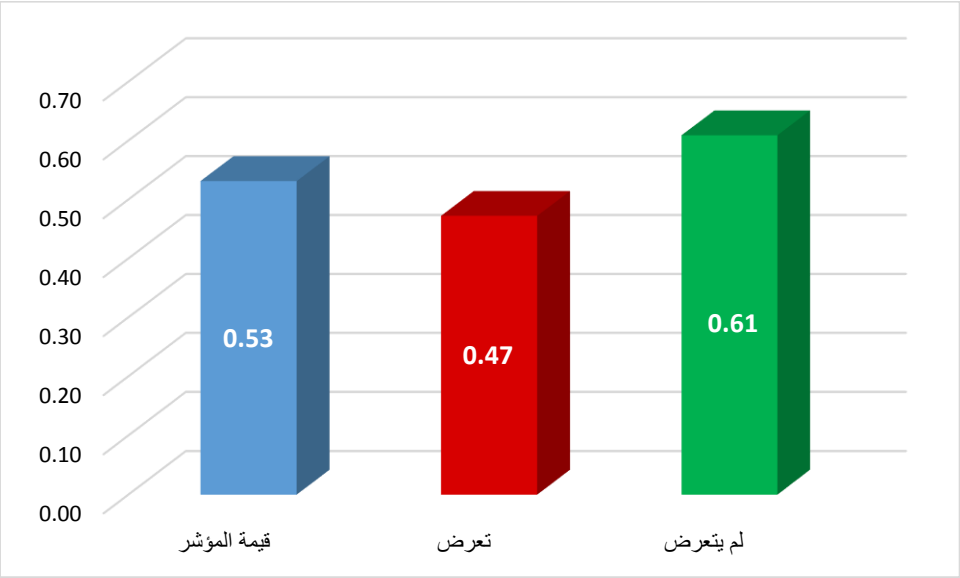

اما على مستوى المؤشرات الفرعية فيلاحظ ان النتائج تشير بأن اعلى قيمة كانت للمؤشر الفرعي (من المسؤول الفعلي الأول عن إصدار التعليمات ومساءلة أجهزة الأمن) حيث بلغت علامة هذا المؤشر (0.95) وهذه اشارة جلية على ان المسؤولية في اصدار التعليمات الى اجهزة الامن يتولاها بشكل كبير رئيس الوزراء ووزير الداخلية ورئيس الدولة والبرلمان، وهذا يعني عدم وجود تدخلات خارجية سواء من الاحزاب او الدول الاخرى في القرارات الامنية . ولاتختلف هذه القيمة بين الذين تعرضوا للاعتقال والذين لم يتعرضوا له حيث كانت علامة مقياس الذين تعرضوا لتجربة مع هذه الاجهزة (0.95) بينما كانت علامة مقياس الذين لم يتعرضوا لتجربة هي (0.94).

في حين حصل مؤشر (مدى سؤال مؤسسات حقوق الإنسان عن المعتقلين ومساعدتهم) على ادنى تصنيف ، بين المؤشرات الفرعية المدرجة في المؤشر الرئيس الثاني عشر، اذ بلغت (0.15) ما يشير الى غياب دور هذه المؤسسات لعدم اهتمامها في السؤال عن المعتقلين ومساعدتهم.

اما باقي المؤشرات الفرعية وعددها (9) فيلاحظ ان علاماتها انحصرت بين علامتي المؤشرين المذكورين اعلاه. وبشكل عام فان جميع المؤشرات الفرعية تؤشر مستويات متباينة في تقييم مدى توافر نظام الحريات والمسائلة وحقوق الانسان كما يوضحها الجدول الاتي :

شكل رقم (29): المؤشرات الفرعية لمؤشر الحريات والمسائلة

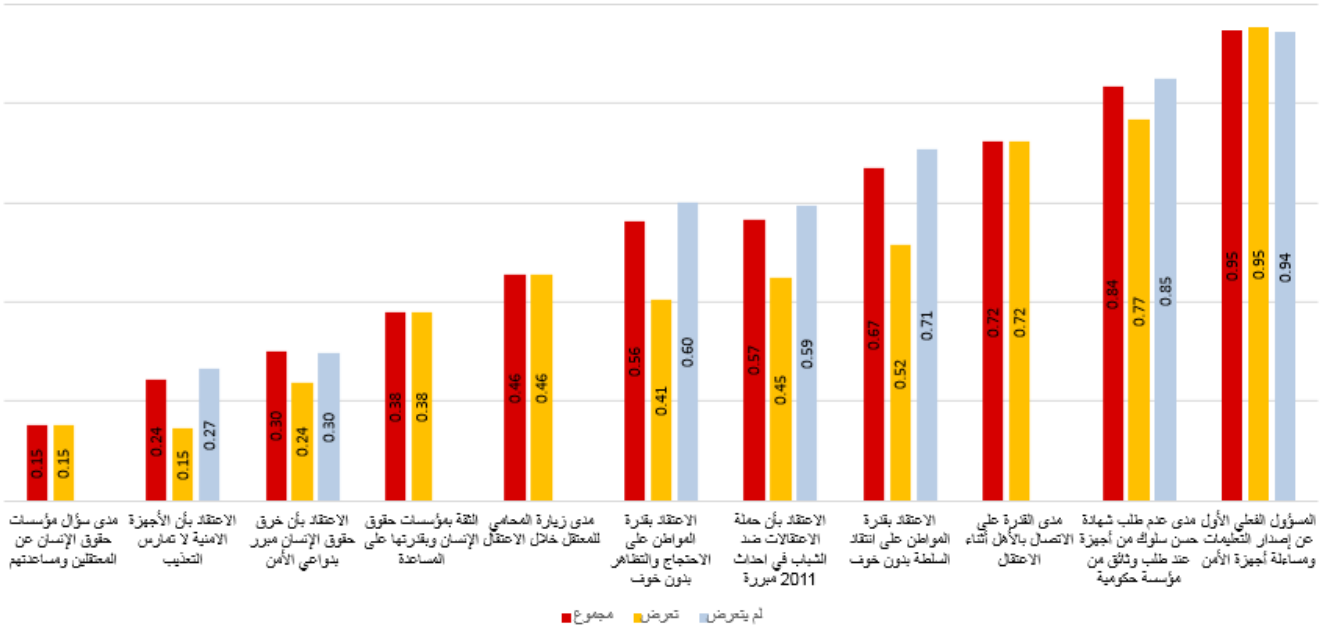

ان حصول هذا المؤشر على علامة (0.53)، تعني من الناحية التحليلية تصنيفا متوسطا رغم ان هناك تباينا واضحا على سلم تصنيفات الاداء للمؤشرات الفرعية الاحد عشر وكما ياتي:

جدول رقم (26): تصنيف المؤشرات الفرعية لمؤشر الحريات والمسائلة

	المؤشر الفرعي	علامة المقياس	تصنيف المؤشرات
1	المسؤول الفعلي الأول عن إصدار التعليمات ومساءلة أجهزة الأمن (رئيس الوزراء، رئيس الدولة، البرلمان)	0.95	اصلاح مكتمل
2	مدى عدم طلب شهادة حسن سلوك من أجهزة عند طلب وثائق من مؤسسة حكومية	0.84	
3	مدى القدرة على الاتصال بالأهل أثناء الاعتقال	0.72	اصلاح متقدم جدا
4	الاعتقاد بقدرة المواطن على انتقاد السلطة بدون خوف	0.67	اصلاح متقدم
5	الاعتقاد بأن حملة الاعتقالات ضد انصار النظام السابق مبررة	0.57	اصلاح متوسط
6	الاعتقاد بقدرة المواطن على الاحتجاج والتظاهر بدون خوف	0.56	
7	مدى زيارة المحامي للمعتقل خلال الاعتقال	0.46	اصلاح ضعيف
8	الثقة بمؤسسات حقوق الإنسان وبقدرتها على المساعدة	0.38	اصلاح ضعيف جدا
9	الاعتقاد بأن خرق حقوق الإنسان مبرر بدواعي الأمن	0.30	اصلاح منعدم

10	الاعتقاد بأن الأجهزة الامنية لا تمارس التعذيب	0.24	
11	مدى سؤال مؤسسات حقوق الإنسان عن المعتقلين ومساعدتهم	0.15	

ومن خلال مراجعة مراتب التقييم للمؤشرات الفرعية نجد ان هناك تفاوت وتشتت في التقييم بين المؤشرات فهناك مؤشرات حصلت على تتصنيف مكتمل في حين تتدرج التقييمات لباقي المؤشرات الفرعية الى ان تصل الى التصنيف المنعدم للجهود الاصلاحية لثلاثة منها.

من جانب اخر تظهر النتائج وجود اختلاف واضح بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا؛ حيث يشير تصنيف علامات المؤشرات لدى الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن إلى أن عدد المؤشرات التي جاءت علاماتها ضمن التصنيف المنعدم و الضعيف جدا والضعيف يبلغ 7 مؤشرات مقابل مؤشرين فقط مؤشرات لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة ،(انظر الجدول التالي):

جدول رقم (27): عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة لمؤشر الحريات والمسائلة

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	3	2	3
اصلاح ضعيف جدا	1		1
اصلاح ضعيف	3		1
اصلاح متوسط	1	2	2
اصلاح متقدم			1
اصلاح متقدم جدا	2	1	1
اصلاح مكتمل	1	2	2
المجموع	**11**	**7**	11

يلاحظ بان ثلاثة مؤشرات حصلت على علامة متدنية جدا "اصلاح منعدم" لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن وهي الاعتقاد بان الاجهزة الامنية لاتمارس التعذيب (0.15) ، مدى سؤال مؤسسات حقوق الانسان عن المعتقلين ومساعدتهم (0.15)، والاعتقاد بان خرق حقوق الانسان مبرر بدواعي الامن (0.24). كما حصل مؤشر واحد فقط على تصنيف ضعيف جدا هو المؤش المتعلق بالقة بمؤسسات حقوق الانسان وبقدرتها على المساعدة اذا حصل على علامة (0.38) ، في حين حصلت ثلاثة مؤشرات لنفس العينة على تصنيف ضعيف وهي تتعلق بالاعتقاد بقدرة المواطن على انتقاد السلطة بدون خوف (0.41)، و الاعتقاد بان حملة الاعتقالات ضد الشباب قبل 2011 كانت مبرره(0.45) ،

مؤشر واحد حصل على علامة متوسطة لدى هذه العينه هو الاعتقاد بقدرة المواطن على انتقاد السلطةبدون خوف (0.52)،

ومؤشرين حصلا على علامة اصلاح متقدم جدا هما ، مدى القدرة على الاتصال بالاهل اثناء الاعتقال (0.72) ، ومدى عدم طلب شهادة السلوك من الاجهزة المعنية عند طلب وثائق من مؤسسة حكومية (0.77)، واخيرا هنالك مؤشر واحد حصل على علامة اصلاح مكتمل وهو المؤشر الخاص بالمسؤول الفعلي الاول عن اصدار التعليمات ومساءلة اجهزة الامن (0.95) .

في المقابل لو انتقلنا الى العلامات لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن ونظام العدالة لوجدنا تقييما مختلفا بعض الشي اذ حصل مؤشرين على علامة متدنية جدا (اصلاح منعدم) هما الاعتقاد بان الاجهزة الامنية لاتمارس التعذيب (0.27)، والاعتقاد بان خرق حقوق الانسان مبرر بدواعي الامن.(0.30) .وحصل مؤشران اخران على علامة متوسطة هما الاعتقاد بان حملة الاعتقالات ضد الشباب قبل 2011 كانت مبرره(0.59) ، والاعتقاد بقدرة المواطن على انتقاد السلطة بدون خوف (0.60)،. كما حصل مؤشر واحد على علامة اصلاح متقدم جدا هو الاعتقاد بقدرة المواطن على انتقاد السلطةبدون خوف (071)، في حين حصل مؤشرين لدى هذه العينة على علامة الاصلاح المكتمل وهما ، مدى عدم طلب شهادة السلوك من الاجهزة المعنية عند طلب وثائق من مؤسسة حكومية (0.85)، والمسؤول الفعلي الاول عن اصدار التعليمات ومساءلة اجهزة الامن (0.94) . مما تقدم ومن خلال تحليل المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيس المتعلق بالحريات والمسائلة وحقوق الانسان يتضح بان المواطن العراقي الذي تعرض لتجربة مع قطاع الامن ونظام العدالة يعطي تقييما منخفضا بدرجة اكبر لاداء قطاع الامن ونظام العدالة قياسا بالتقييم الذي يعطيه المواطن الذي لم يتعرض لتجربة مع هذا القطاع . وهذا يشير الى ان تعامل المواطن مع هذه الاجهزة مع المواطنين يترك انطباعا اكثر سلبية عن اداء هذه الاجهزة لدى المواطنين مما يتطلب تشخيصا دقيقا لمواطن الخلل فيها ومحاولة وضع الحلول التي من شانها ان تحسن مستوى ادائها وبما يضمن تقديم الخدمة التي يتوقعها المواطن العراقي في مختلف المجالات وبما يضمن امنه وحقوقة وصون حريته وكرامته.

(3) التوصيات

لقد حاولت هذه الدراسة تشخيص نقاط القوة والضعف في اداء النظام الامني من وجهة نظر عينه من المواطنين الذين كانت لهم تجربة مع هذا النظام واخرين لم يتعرضوا لهذه التجربة . وكما اشارت النتائج وبشكل واضح فان تقييم النظام الامني كان يختلف بين الطرفين اذا كان التقييم منخفضا دائما وفي جميع المؤشرات الفرعية لدى المواطنين الذين تعرضوا لتجربة مع النظام الامني قياسا بالذين لم يتعرضوا لهذه التجربة. وهذه النتائج تعطي مؤشرا للمعنيين باصلاح النظام على ان اداء النظام الامني العراقي يبدو اكثر سوءا بكثيرعندما يتم التعامل معه.

وخلصت الدراسة الى اهم التوصيات المتمثلة بالاتي:

1. انتشار ظاهرة الفساد بشكل واضح جدا في مفاصل الاجهزة الامنية مما يتطلب وقفة جدية من قبل المعنيين واصحاب القرار لمعالجة هذه الظاهرة . وقفة تستهدف تحليل طبيعه المنظومة الفاسدة اسبابها واشكال الفساد ومن يقف وراء استشراء هذه الظاهرة التي اصبحت سمة بارزة تميز الاجهزة الامنية عموما.

2. ان تجربة الاصلاح الامني قد شهدت كثيرا من الاشكاليات وشابتها كثيرا من التشوهات نتيجة التعددية في التشكيلات الامنية وتداخل اختصاصاتها فضلا عن غياب التنسيق بينها . وهذا ما اكدته نتائج الدراسة حيث غالبية العراقيين ليس لديهم الاطلاع والمعرفة الكافية بالاختصاصات والمهام المختلفة للاجهزة الامنية . فضلا عن تقييمهم المنخفض لقدرات اجهزة الامن ومهنيتها . مما ينبغي اعادة النظر في هذه التشكيلات ومهامها وبناء جهاز امني مترابط ومتكامل وواضح المهام بالنسبة للمواطنين.

3. وتستلزم عملية إصلاح القطاع الأمني تطوير المفاهيم والأساليب التي من شأنها الإرتقاء بعملية إستخدام الموارد الأمنية (البشرية والمادية) المتوفرة بانتهاج أسلوب إصلاحي شامل يلعب من خلاله ذوي العلاقة دوراً هاماً لقيادة عملية التغيير.

4. التاكيد على تطوير الكفاءات البشرية وخاصة القيادية منها واستبدال القيادات غير المؤهلة لهذه المهمة خاصة مع انتشارظاهرة عسكرة المؤسسات في العراق، وبضمنها الاجهزة الامنية؛ اذ ان اغلب قادة الشرطه الحاليين هم من "العسكريين غير المهنيين". كما أن بعض المؤسسات العسكريه لا زالت تتولى التحقيق بقضايا جنائيه . ويتطلب ذلك فك ارتياط العسكره عن مؤسسات الامن وتحديد مهام الجيش العراقي كما هو بالدستور وفقا للماده التاسعه .

5. ان بروز ظاهرة الانقسامات الطائفية القت بظلالها على تردي الوضع السياسي والامنبي في العراق بشكل كبير وبالنتيجة اصبحت معظم الاجهزة التنفيذية ومنها الاجهزة الامنية مرتبطة ومنقادة بالتوجهات الحزبية والطائفية اكثر من انقيادها الى الحكومة المركزية وبالتالي فقدت حياديتها ، مما يتطلب برنامجا وطنيا شاملا للمصالحة الوطنية يهدف بالدرجة الاولي الى خلق المهنية والحيادية لاجهزة الدولة كافة وفي مقدمتها الاجهزة الامنية لكي تكسب تاييد ورضى المواطن العراقي.

6. على الرغم من ان جميع المؤشرات الرئيسة المعتمدة في الدراسة لم تشر الى اداء متقدم لاي منها من قبل الاجهزة الامنية، الا ان التوقعات المستقبلية للمواطن العراقي تشير الى اعتقاده بان القدرات المهنية للاجهزة الامنية ستتطور

بشكل كبير حيث حصلت على افضل قيمة لمؤشر رئيس من بين المؤشرات الاخرى، مما يشير الى ان المواطن العراقي لازال يضع ثقته بهذه الاجهزة. ولهذا ينبغي على المسؤولين استثمار هذه الثقة لاحداث تغييرات جوهرية في البنية الاساسية لهذه الاجهزة وتطوير مستوى ادائها بما يمكنها من اداء مهامها بافضل صورة ممكنه.

وخلاصة القول؛ تتيح نتائج هذه الدراسة، خصوصا على مستوى التفاصيل (المؤشرات الفرعيه)، للمعنيين من اصحاب القرار في الدولة وضع ايديهم على نقاط الخلل التي يوجهها النظام الامني ومكامن القوة فيه مما يوفر نقطة انطلاق لتبني سياسات جديدة قادرة على معالجة اوجه الخلل، وترسيخ نقاط القوة في اداء الاجهزة الامنية بما يحقق التوازن بين التطلعات الديمقراطية من جهة، وحماية حقوق وحريات المواطنين من جهة اخرى .

(4) الملاحق

(1) تفصيل للمنهجية المستخدمة في الدراسة.

(2) جدول بالأسئلة والنتائج قبل تحويلها الى علامات .

(3) جدول بعلامات المؤشرات الرئيسية والفرعية .

(4) جدول بعلامات المؤشرات الرئيسية والمؤشر الكلي.